



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الشكر والتقدير

نحمد الله ونشكره على ما أنعم به علينا من فضل وتوفيق ومنحنا العلم والمعرفة  
والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور "عامر  
ناصر" التي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة عرفانا مني لكل ما قدمه لي  
من دعم كبير وتوجيهات قيمة، فكان نعم الأستاذ ونعم المشرف جزاه الله كل  
خير وبارك له في عمله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة على تكريمهم وقبولهم  
مناقشة هذا العمل، وكذا إلى جميع الأساتذة الذين تركوا بعملهم وحسن  
معاملتهم الأثر الطيب في أنفسنا.

والشكر موصول لموظفي مقر ولاية الشلف مصلحة الأمانة العامة لمساعدتهم لي  
وتوجيههم خلال فترة التبرص.

ولكل من لم يتسع المقام لذكر أسمائهم شكرا لكم جميعا.

## الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد الـ:

روح فقيديتي جدتي التي لم تفارقني يوما والتي لطالما

تمنتك أن تراني خريجة راجية من المولى عز وجل أن

يتغمدها برحمته الواسعة

الى أمي الغالية التي حمتني بدعائها وكانت لي خير سند،

الى الرجل العظيم من أحمل إسمه بكل افتخار ابي العزيز،

حفظهما الله ورعاهما.

إلى من هم سدي في الحياة بلال أمينة احلام يسرى، و

صديقتنا دربي وفقهما الله أسيا وسيرين.

## فهرس المحتويات

الاستملا

الشكر والتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة.....2

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

تمهيد.....11

المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية.....12

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية وتطورها.....13

الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية.....14

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم لجماعات المحلية.....18

الفرع الثالث: التنظيم الإداري للجماعات المحلية.....23

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الجماعات المحلية.....26

- 26..... الفرع الأول: خصائص الجماعات المحلية
- 28..... الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية
- 30..... المطب الثالث: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المحلية
- 30..... الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية
- 31..... الفرع الثاني: وسائل تحقيق التنمية المحلية
- 36..... المبحث الثاني: مقارنة معرفية للاستثمار المحلي
- 37..... المطب الأول: مفهوم الاستثمار
- 38..... المطب الثاني: أنواع الاستثمار وأدواته
- 38..... الفرع الأول: أنواع الإستثمار
- 42..... الفرع الثاني: أدوات الاستثمار
- 43..... المطب الثالث: أهمية الاستثمار المحلي وأهدافه
- 43..... الفرع الأول: أهمية الاستثمار المحلي
- 44..... الفرع الثاني: أهداف الاستثمار المحلي
- 46..... الفرع الثالث: دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية
- 47..... المبحث الثالث: اسس تدخل الجماعات المحلي في مجال الاستثمار المحلي
- 47..... المطب الأول: صلاحيات البلدية في ظل القانون 10-11
- 47..... الفرع الأول: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي

- 49.....الفرع الثاني: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي
- 50.....المطلب الثاني: صلاحيات الولاية في ظل القانون 07/12
- 51.....الفرع الأول: صلاحيات المجلس الشعبي الولائي
- 52.....الفرع الثاني: صلاحيات الوالي
- 54.....المطلب الثالث: الجماعات المحلية في ظل قانوني الاستثمار والمنافسة
- 54.....الفرع الأول: الجماعات المحلية في ظل قانون ترقية الاستثمار
- 55.....الفرع الثاني: الجماعات المحلية في ظل قانون المنافسة
- 57.....خلاصة الفصل

### الفصل الثاني: اليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

- 60.....المبحث الاول: طرق دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي
- 61.....المطلب الأول: أجهزة دعم الاستثمار المحلي
- 61.....الفرع الاول: المجلس الوطني للاستثمار
- 64.....الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمار
- 71.....الفرع الثالث: لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار
- 72.....الفرع الرابع: صندوق الاستثمار الوطني والصناديق الولائية
- 75.....المطلب الثاني: جذب الاستثمارات كآلية لدعم الاستثمار المحلي
- 75.....الفرع الاول: تفعيل الآليات القانونية

77.....	الفرع الثاني: تهيئة المناخ الاستثماري
81.....	الفرع الثالث: اجراءات وتحفيزات الجماعات المحلية لتفعيل الإستثمار المحلي
83.....	الفرع الرابع: الدور الإداري والمالي في دعم الاستثمارات المحلية
88.....	المبحث الثاني: آليات دعم الاستثمار المحلي بولاية الشلف
89.....	المطلب الاول: لمحة تعريفية لولاية الشلف
103.....	المطلب الثاني: وسائل دعم الاستثمار بولاية الشلف
115.....	المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية
119.....	المبحث الثالث: رؤية استشرافية للاستثمار المحلي بالجزائر
119.....	المطلب الأول: مفهوم الدراسات الاستشرافية
121.....	المطلب الثاني: الاستشراف في السياسة العامة
124.....	المطلب الثالث: سيناريوهات الاستثمار المحلي
125.....	خلاصة الفصل
127.....	استنتاجات
130.....	قائمة المراجع
138.....	الملخص

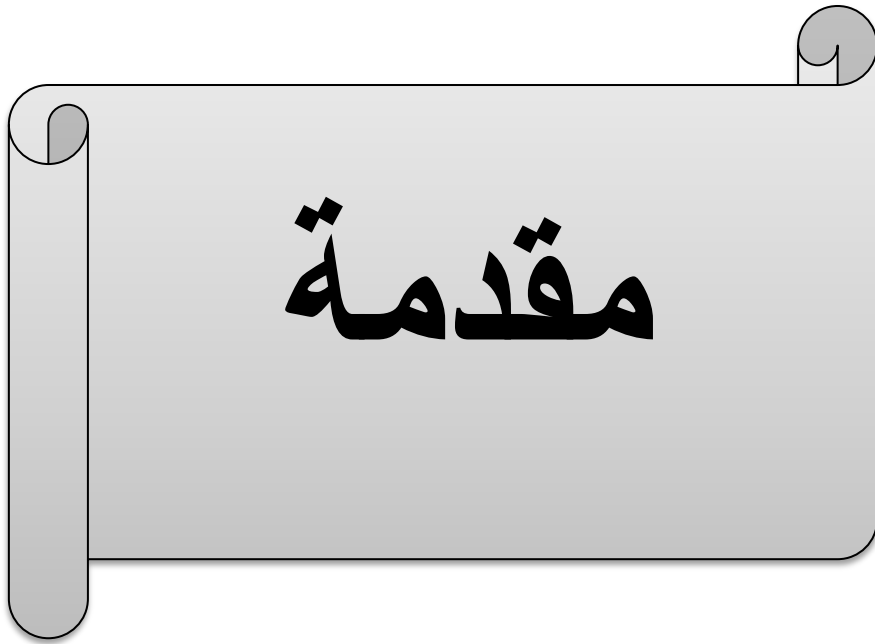
## قائمة الجداول والأشكال

### قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
91	دوائر وبلديات ولاية شلف	01
108	مناطق النشاط القديمة بولاية الشلف	02
110	الحصص الممنوحة في إطار الامتياز غير القابل للتنازل على مستوى مناطق النشاط القديمة	03

### قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
92	التنظيم الإداري لولاية الشلف	01
101	الهيكل التنظيمي لولاية الشلف	02
103	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة لولاية الشلف	03



تقاس درجة نمو دولة ما في العالم، على حسب التطور الذي يحدث في مختلف القطاعات المكونة لاقتصادها الوطني، وهذا التطور لن يحدث إلا بوجود وتوافر عوامل لمختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وأيضاً السياسية والقانونية، ويمكن لهذه العوامل أن تؤثر و تكون اقتصاد الدولة، وتعطيه صفة النمو والتطور أو التخلف والتدهور، ويمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة الأرضية التي تمهد السير في طريق النمو لمسايرة ركب التنمية، والجزائر في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي المعتمدة من قبلها اهتمت بمسألة الاستثمار وجعلته أهم أولوياتها، لاعتباره أداة هامة للنهوض بالتنمية الشاملة.

سعت الجزائر جاهدة لتطوير مجال الاستثمار ولاسيما الاستثمار المحلي على وجه الخصوص، وفي كل هذا تعول الدولة على الجماعات المحلية للعب دور أساسي في تكريس إستراتيجية الدولة وتنفيذ خططها التنموية.

نجد التشريعات المنظمة للجماعات المحلية تعتبرها كفاعل أساسي على المستوى المحلي للمساهمة مع الدولة في خلق تنمية محلية في شتى المجالات، باعتبارها الأقرب لمعرفة متطلبات واحتياجات المواطن ، والأدرى بالقدرات الإقتصادية والاجتماعية للإقليم، وكذا وحدة قاعدية ولا مركزية للدولة وتمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وانطلاقاً من مجموع الصلاحيات الاقتصادية والمالية التي منحها إياها المشرع ضمن الإطار القانوني المنظم لها، تبنت كل الآليات التي من شأنها أن ترافق وتدعم الاستثمار المحلي، بإصدار العديد من القوانين لتسهيل سياسة الدعم وتوفير مناخ إستثماري مناسب يستقطب المستثمرين.

### إشكالية الدراسة:

إن مكانة الاستثمار ودوره في ترسيخ دعائم التنمية الاقتصادية، جعلته يحتل موقعا بارزا في استراتيجية و سياسة التنمية، وعلى هذا النحو فقد أولت الدولة الجزائرية لموضوع

الإستثمار وتطويره العناية الكافية، وحرصت على تحقيق معدلات عالية ومستمرة للجماعات المحلية و ذلك مساهمة في مرافقة الدولة في مجال دعم الاستثمار.

على ضوء ما تقدم فإننا نطرح الاشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمت الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي على مستوى ولاية الشلف ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الجماعات المحلية؟
- كيف تساهم الجماعات المحلية في خلق تنمية محلية؟
- ماذا نقصد بالإستثمار المحلي؟
- ماهي الصلاحيات والآليات المنتهجة من طرف الجماعات المحلية لتدعيم الاستثمار المحلي؟
- ماهي أهم المشاكل و المعوقات التي تواجه ولاية الشلف في دعم الاستثمار المحلي؟

مجالات الدراسة:

• المجال المكاني :

تهدف هذه الدراسة الى تبيان الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي و كحيز مكاني ولاية الشلف. حيث تطرقنا للآليات المنتهجة من طرف هذه الولاية لتدعيم الاستثمار.

• المجال الموضوعي:

يتم التركيز على دور الجماعات المحلية و الولاية بشكل خاص في دعم الاستثمار المحلي، وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية و الاستثمار المحلي و كل ما يرتبط بهما.

الفرضيات:

- ولإيجاد إجابة منطقية للأسئلة الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التي نوجزها فيما يلي:
- الجماعات المحلية وسيلة للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه في مختلف الميادين عبر مجالس شعبية محلية منتخبة.
  - تنوع وتعدد الموارد المادية والمالية للجماعات المحلية من شأنها الإسهام في تحقيق تنمية محلية.
  - الاستثمار الذي يكون للجماعات الاقليمية دورا بارزا فيه من اي جانب كان، وهو الاستثمار الذي يرتبط بإقليمها الجغرافي و تخضع لسلطتها.
  - استقلالية الجماعات المحلية من شأنها الإسهام في دعم الاستثمار المحلي.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

يعد كل من موضوعي الجماعات المحلية والاستثمار من المواضيع ذات الأهمية التي أثارته العديد من الدراسات والأبحاث، إذ تنطلق الأهمية العلمية والعملية من الدور المتعاضم الذي تلعبه الجماعات المحلية في تنشيط و دعم الاستثمار المحلي.

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للموضوع محل الدراسة في الكشف عن مختلف الآليات والسبل المنوطة لدعم الاستثمار المحلي، اعتماداً على الجماعات المحلية بصفة عامة والولاية بصفة خاصة، كون أن هذه الدراسة تتدرج ضمن الحقل الأكاديمي لفرع العلوم السياسية، فهي تهدف لإبراز الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تدعيم وتنشيط الإستثمار المحلي والوقوف على مدى اعتبار الجماعات المحلية بمثابة جماعات تنموية.

### الأهمية العملية:

أما من الناحية العملية للدراسة، تتمثل في تزويد صناع القرار على مستوى الدولة بواقع الجماعات المحلية المتعلق بتنشيطها ودعمها للاستثمار المحلي، وذلك بتقديم دراسة حالة لولاية الشلف ومعرفة مجمل الآليات والأسس المنتهجة إذا كانت كفيلة حقيقة بخلق أرضية و مناخ استثماري ناجح.

### مناهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج التي تعتبر الطريق العلمي للوصول إلى الحقيقة، و يختلف باختلاف البحوث العلمية، كما استخدمت الإقتربات التي قد تساعد في تحليل الموضوع، وذلك وفق ما تقتضيه طبيعة كل فصل، حيث تم استعمال المناهج والإقتربات التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على الوصف الدقيق والتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، ويتجلى الإعتماد على هذا المنهج من خلال وصف أهم العناصر الأساسية للجماعات المحلية والاستثمار المحلي.

- **منهج تحليل المضمون:** يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم في تحليل البيانات، ويقدم في هذا الموضوع دراسة وتحليل مضامين القوانين والتشريعات والمواد القانونية المرتبطة بموضوع الجماعات المحلية والاستثمار المحلي.

- **منهج دراسة حالة:** الذي يهدف الى جمع المعطيات والبيانات حول الحالة المدروسة، ويظهر توظيف هذا المنهج في بحثنا من خلال قيامنا بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول واقع الاستثمار المحلي بولاية الشلف.

أما الإقتربات نجد بالذکر :

- **الإقتراب القانوني:** إن مجرد التطرق لمفهومي الجماعات المحلية والاستثمار، يُحتم علينا دراسة الموضوع من جانبه القانوني، فقد تم استخدام هذا الإقتراب لمعرفة مختلف الإجراءات والتنظيمات القانونية المنظمة لكل منهما (الجماعات المحلية والاستثمار) .

- **الإقتراب المؤسسي:** يعتمد تفعيل الإجراءات القانونية السابقة الذكر على وجود إطار مؤسسي، وقد تم الاعتماد على هذا الإقتراب لمعرفة المؤسسات ذات العلاقة بموضوع الاستثمار، والتي من شأنها تجسيد هذا القوانين على مستوى الجماعات المحلية.

**أدوات جمع البيانات :**

أما عن أدوات البحث تجدر بنا الإشارة إلى أن طبيعة البحث تقتضي الاستعانة بالمقابلة كأداة ميدانية مع المسؤولين المحليين بالولاية، إضافة إلى الاستعانة بالملاحظة، حيث تستخدم هذه الأداة في جمع البيانات والحقائق من خلال ملاحظة الظواهر وتفسير العلاقات بين المتغيرات، وكذا يمكن توظيفها في الإطلاع على طبيعة وظروف العمل داخل الولاية، واستكشاف ميدان الدراسة وكذا جمع الوثائق والكتب والمجلات بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع قيد الدراسة.

## الإطار المفهومي :

للتحكم في تحليل ودراسة أي موضوع بحث لابد من تحديد الأطر المفاهيمية له، وذلك للتمكن من المقارنة بين ما هو منظر وما هو واقع في مجال الدراسة، لهذا الغرض ولدراسة دور الجماعات المحلية في دور الاستثمار المحلي، كان لزاما علينا محاولة تحديد بعض المفاهيم الأساسية كالجماعات المحلية، الولاية، الاستثمار المحلي والتنمية المحلية .

- **الجماعات المحلية:** هي أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره في اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تختص بها السلطة المركزية أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها، واتساع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة في السلطة المركزية.

- **الولاية:** الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، لها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي أيضا منطقة إدارية للدولة.

- **الاستثمار المحلي:** الاستثمار المحلي هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن الأداة المستعملة مثل العقارات أو الأوراق المالية أو المشروعات التجارية.

- **التنمية المحلية:** التنمية المحلية هي السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل.

## الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة بالرغم من نقص المواضيع التي تناولت موضوع الجماعات المحلية والاستثمار المحلي، إلا أن هناك الدراسات التي أولت الاهتمام به وأشارت له فنجد :

- مذكرة ماستر من إعداد عز الدين لعشاش بعنوان " دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار " كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة 2017، وصل لنتيجة أن السياسة الاستثمارية المنتهجة بينت أن الجماعات المحلية هي القاعدة و الأساس لنجاح أي رؤية استثمارية، وسعت لتفعيل دورها وتعزيز مكانتها ومساهمتها من خلال دعمها بمجموعة من التدابير والآليات، في هذه الدراسة حبذا لو ذكر الباحث بعض العراقيل التي تقف أمام مسار دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي أو بعض النقائص الموجودة في الإدارة و التسيير المحلي في مجال الاستثمار.

- مذكرة ماستر من إعداد عبد الباسط حداد تحت عنوان " دور الجماعات الاقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي " جامعة ورقلة 2014/2013، توصل إلى نتيجة أن الاستثمارات هي أفضل أداة للتخفيف من نفقات الدولة وسد حاجياتها ذاتيا على الأقل، ولإنجاح هذا المسعى وترسيخه فإن هذه الجماعات يجب أن يكون لها الصلاحيات و الآليات التي تسمح له بالقيام بهذا الدور على أحسن وجه.

- مقال من إعداد بن مخلوف محمد تحت عنوان " دور الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي"، خلصت هذه الدراسة إلى أن مركزية القرارات وإعداد خطط وبرامج تسيير الاستثمار المحلي أو سحب الصلاحيات وتضييق دائرة اتخاذ القرارات الجماعات المحلية وعرقلة وتهميش المشاركة الشعبية كلها عوامل تعرقل عملية الاستثمار وتحد من فعالية الجماعات المحلية، ولوحظ في هذا المقال أنه لم يشير إلى الآليات او الأجهزة التي من شأنها أن تنشط الاستثمار المحلي.

يمكن الإشارة أيضا أن كل هذه الدراسات التي ذكرناها اهتمت بالجانب الاقتصادي بنسبة كبيرة، وكذا غفلت عن الإشارة لموضوع تمويل الجماعات المحلية وعلاقتها بدعم وتنشيط الاستثمار.

### تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية وبالإضافة للمقدمة والخاتمة، سيتم تناول هذه الدراسة من خلال الاعتماد على خطة تتضمن فصلين، تعلق الفصل الأول مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الجماعات المحلية أما المبحث الثاني تطرقنا لمقاربة معرفية للاستثمار المحلي، والمبحث الثالث تناولنا فيه أسس تدخل الجماعات المحلية في مجال الاستثمار.

أما الفصل الثاني موسوم ب: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي، حيث حُصص المبحث الأول لأجهزة دعم الإستثمار على المستوى المحلي، أما المبحث الثاني تم تخصيصه للجانب التطبيقي، حيث قمنا بتسليط دراستنا على ولاية الشلف وكيفية تدعيمها للإستثمار المحلي، وفي الأخير قدمنا رؤية استشرافية للإستثمار المحلي بالجزائر.

# الفصل الأول

### تمهيد :

تعتبر الجماعات المحلية الحلقة الرابطة بين المواطن وحكومته المركزية، فهي تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي للدول باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الدولة وأحد مكوناتها القاعدية.

تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في تخفيف العبء الثقيل على الحكومة المركزية، من خلال دورها في تحقيق التنمية التي تعتبر أهم مدخل لتحقيق التوازن وتوفير الأرضية المناسبة على المستوى المحلي، ما يقتضي ذلك تدعيم الاستثمار أيا كان نوعه وفتح الابواب أمام المستثمرين، لما له من دور كبير في المجال الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي، في ظل الصلاحيات التي خولت لها من طرف المشرع الجزائري في مجال الاستثمار.

مما سبق ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث :

**المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية.**

**المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار المحلي.**

**المبحث الثالث: صور دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي.**

### المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري في الدولة، الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلّة مردوديتها أو طول آجالها.

كما تعد الجماعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من الدولة أي أنها تابعة لها، وهي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، وتعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية والهيئات المحلية، وقد مرت بعدة مراحل وارتبط ذلك التطور بطبيعة نظام الحكم والظروف الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية، وعليه نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الجماعات المحلية وتطورها عبر التاريخ، وأهم الخصائص التي تتميز بها الجماعات المحلية وابرار دورها في تحقيق التنمية المحلية.

### المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية وتطورها

قبل الخوض في تحديد هذا المفهوم بصورة إجمالية لابد من إيضاح معنى بعض المفاهيم ذات الصلة بالجماعات، والتي تتمثل في كل من المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية.

#### أولاً: تعريف المركزية الإدارية

تعرف المركزية الإدارية على أنها: "توحيد الإدارة في الدولة وقصر الوظيفة الإدارية على السلطة التنفيذية المركزية بما تمارسها بواسطة أجهزة إدارية متخصصة"<sup>1</sup>.

وتعرف أيضاً بأنها: "جمع الوظيفة الإدارية وحصرها بيد شخص معنوي عام واحد وهو الدولة، حيث يتولى ويهيمن على النشاط الإداري و إن تعددت الهيئات والأفراد القائمين به وفق نظام السلطة الرئاسية"<sup>2</sup>.

#### ثانياً: تعريف اللامركزية الإدارية

يعرف النظام الإداري اللامركزي بأنه: "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مستقلة قانوناً عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقرار معين من رقابة تلك الإدارة"<sup>3</sup>.

تعرف أيضاً بأنها: "أسلوب في التنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانوناً"<sup>4</sup>.

### الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية

<sup>1</sup> جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1988، ص12

<sup>2</sup> حسين فريجة، القانون الإداري، دراسة مقارنة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص109

<sup>3</sup> محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013، ص19

خالد سمارة الزعبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها في نظم الإدارة المحلية، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص22.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

بازدياد وظائف السلطة المركزية أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى سلطات محلية منتخبة، يطلق عليها اسم الجماعات المحلية.

وبعد من الصعب إيجاد تعريف شامل لها لان دراستها تشكل فضاء أو مجالا مشتركا بين علوم عدة، بالإضافة إلى وجود عدة اتجاهات رئيسية ظهرت في تعريفها فتباينت آراء الباحثين حول تعريف الجماعات المحلية، فلكل منهم تعريف يعبر عن رأيه ونظرته الخاصة وفقا للنظام السياسي والاجتماعي الذي ينتمي إليه، ما يجعل الحصول على تعريف دقيق وجامع أمراً صعباً لتمييزها عن باقي المفاهيم المشابهة لها.

فالجماعات المحلية هي: "جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات السكن التشغيل، التهيئة العمرانية"<sup>5</sup>.

كما تعرف على بأنها: "مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية"<sup>6</sup>.

وهي: "أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية، يمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية."<sup>7</sup>

يعرفها صلاح الدين فوزي: "توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة وبين هيئات أخرى مستقلة محلية أو مصلحة، تمارس تلك الوظيفة تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية في الدولة."<sup>8</sup>

<sup>5</sup> فريدة مزياي، " دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة العدد السادس، 2009، ص54

<sup>6</sup> عبد العزيز قاسم محارب، " نظام الادارة المحلية، مفهومه وأسس وأهدافه ومشكلاته وتطويره"، مجلة المال والتجارة العدد568، اوت 2016، ص17.

<sup>7</sup> خالد سمارة الزغبى، مرجع سابق، ص48.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

تعرف أيضا: " شكل من أشكال التنظيم المحلي يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية وراقبتها، بينما يذهب آخرون إلى تعريفها على أنها تلك المجالس المنتخبة التي تتركز فيها الوحدات المحلية، وتكون مسؤولة أمام سكان تلك الوحدات وتقوم بمهام مكملة لمهام الحكومة المركزية ".<sup>9</sup>

وكتعريف إجرائي للجماعات المحلية يمكن القول أنها تنظيم إداري لرقعة جغرافية محددة ومعلومة، تقوم بممارسة أعمال ذات صفة محلية تحت رقابة الإدارة المركزية، بهدف مشاركة المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في إدارة شؤونهم.

إن للجماعات المحلية صلاحيات مختلفة تختص في كل قطاعات النشاط منها الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياسة والنقل والعمل والتكوين والتربية والصناعة والمياه والتخطيط والعمران، الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين والتجارة وكذا المنشآت السياسية القاعدية السكن الغابات الشؤون الدينية والأوقاف ومن أبرز مهامها نذكر:

- المحافظة على الممتلكات تتمثل في الاهتمام بالمنشآت الإدارية والتربوية والمحافظة عليها، تسعى كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى التنمية المحلية في كل المجالات التي تحمي حياة المواطنين.

- المحيط العمراني : القيام بالأعمال التي تحافظ على نظافة المحيط تزيين الأحياء ومكافحة الأمراض فالمحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية.

- النشاط الاجتماعي: تتمثل في طلب السكن في حالة الكوارث، المساعدة في البناء، التكفل بالمعوزين تشغيل الشباب.

<sup>8</sup> صلاح الدين فوزي، الإدارة المحلية في التشريع المصري ( نحو إدارة محلية ) ، القاهرة، دار النهضة، 1996، ص11.

<sup>9</sup> عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص17.

كما أن لها اختصاصات واسعة وهامة تتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية في البلديات والولايات لها صلاحيات القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية.<sup>10</sup>

### - المفاهيم المشابهة للجماعات المحلية

يتقاطع مفهوم الجماعات المحلية مع عدة مفاهيم أخرى يصعب في كثير من الأحيان التمييز بينها، نظرا لتداخل المفهوم الوظيفي بينهما وسنتناول ذلك على النحو التالي:

#### أ- المحلية وعدم التركيز الإداري

يرى البعض أنه لا يوجد فرق بين كل من عدم التركيز الإداري واللامركزية الإدارية نظرا لأن كل منهما ينتمي لعنصر واحد وهو كيفية ممارسة الوظيفة الإدارية، إلا أنه هناك اختلاف واضح بين النظامين، لأن عدم التركيز الإداري هو صورة من صور اللامركزية الإدارية، وبالتالي استقلال ممثل السلطة المركزية بتصريف بعض الأمور الإدارية دون الرجوع إلى السلطة المركزية إنما هو استقلال عارض.<sup>11</sup>

لهذا فإن الموظف يمارس مهامه في نطاق السلطة الرئاسية ويحتفظ الوزير بسلطته على الرؤوس وأعماله، أما استقلال الجماعات اللامركزية فإنه استقلال أصيل ومفروض على السلطة المركزية، على أن عدم التركيز الإداري يكون خطوة في سبيل اللامركزية الإدارية لأن نقل السلطة لما يتعلق الأمر بالمصالح المحلية من يد ممثلي الإدارة المركزية إلى ممثلي الهيئات اللامركزية أيسر من تلك السلطة من يد الوزير مباشرة إلى هذه الهيئات.<sup>12</sup>

#### ب - الجماعات المحلية واللامركزية السياسية

لا يجب الخلط بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية، لأنه يوجد فرق بين النظامين سواء في الجوهر أو الطبيعة، فاللامركزية الإدارية هي صورة من صور التنظيم

<sup>10</sup> حياة اعبيد، مناطق الظل وإشكالية تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم سياسية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021، ص31.

<sup>11</sup> جعفر أنس قاسم، مرجع سابق، ص 18 .

<sup>12</sup> سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2007، ص83.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

الإداري، أما اللامركزية السياسية فهي صورة من صور التنظيم السياسي، تلخص أوجه الاختلاف بينهما في النقاط التالية:

- اللامركزية الإدارية تقتصر على الإدارة فقط وليس لها سلطة التشريع أو القضاء، أما اللامركزية السياسية فيكون لكل وحدة إقليمية داخل الاتحاد جهاز تشريعي يختص بسن القوانين المحلية.<sup>13</sup>

- اللامركزية السياسية لا توجد إلا في الدول المتحدة اتحادا مركزيا، أما اللامركزية الإدارية ظاهرة عامة توجد في جميع الدول البسيطة منها و المركبة<sup>14</sup>.

- اختصاصات الهيئات اللامركزية يحددها المشرع ولها الحق أن تزيد أو تنقص منها، أما اختصاص الدويلات في الدول الاتحادية لا سلطان للبرلمان الاتحادي عليه ولا يمكن المساس به إلا بتعديل الدستور ذاته<sup>15</sup>.

لهذا يمكن القول بأن الفرق بين اللامركزية الإدارية و اللامركزية السياسية، هو الفرق في الجوهر والطبيعة وليس في الدرجة كما يعتقد بعض الفقهاء.

### ج- الجماعات المحلية والحكم المحلي

ظهرت كلمة الحكم المحلي في البداية في إنجلترا، ويعبر هذا المصطلح على نظام لامركزي إقليمي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال، حيث يتم إنتخاب أعضاء المجالس بالانتخاب الكامل دون مشاركة أعضاء معينين بواسطة السلطة المركزية، ويكون لهذه الهيئات المحلية استقلال إداري كبير فالوحدات المحلية الإقليمية في ظل هذا النظام تمارس معظم الوظائف، وقد عبر الفكر الإنجليزي عن هذا المعنى عندما قدم مشروع ميزانية الامة لمجلس العموم البريطاني بقوله: " نحن بلد يطبق الحكم الذاتي فنحن لدينا حكومة ولكن ليس لدينا إدارة مركزية".<sup>16</sup>

<sup>13</sup> جعفر أنس قاسم، مرجع سابق، ص 29.

<sup>14</sup> مرجع نفسه.

<sup>15</sup> سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص 97.

<sup>16</sup> جعفر أنس قاسم، مرجع سابق، ص 30.

من خلال هذا نستخلص أن الجماعات المحلية تشكل خطوة في سبيل الحكم المحلي لأنها تتمتع بدرجة من الاستقلالية والسلطة والاختصاص أقل درجة مما يتمتع به الحكم المحلي.

### الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الجماعات المحلية

#### ✓ أسباب ظهور الجماعات المحلية

من أهم الأسباب التي دعت لظهور الجماعات المحلية كنظام إداري يعتمد عليه نجد:

#### - الأسباب الإدارية:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية.

- التنسيق بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية.

- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات

- زيادة قدرة الموظف المحلي على الإبداع والابتكار.<sup>17</sup>

#### - الأسباب السياسية:

- تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية فالمواطن يلتزم بتحقيق الأهداف دون اللجوء لممارسة العنف أو الإضراب.

- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين.

- إبراز قيادات محلية كفؤة تتفوق في ممارسة أعمالها .

- زيادة قدرات الدولة في مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفعالية أكبر.<sup>18</sup>

<sup>17</sup> عز الدين لعشاش، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2017، ص18.

<sup>18</sup> باديس بن حدة، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي (دراسة مقارنة لنماذج مختارة)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، 2011، ص31

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

### - الأسباب الاقتصادية والتنموية:

- اتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها عن الادارة المركزية
- توفير التمويل المحلي مما يساهم في سد جزء من كلفة المشروعات و الأعمال المحلية.
- إشراك المواطنين والهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها باعتبار ان الإدارة المحلية هي وسيلة للتنمية.
- تشجيع المواطنين على المساهمة مع السلطة المحلية في المشروعات الاستثمارية<sup>19</sup>.

### - الأسباب الاجتماعية والصحية:

- قيادة عملية التغيير الايجابي في المجتمع المحلي
- مراعاة احتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية ما يلائم ظروفهم ويرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي
- إيجاد فرص عمل للمواطنين
- تنمية القيم الثقافية والاجتماعية عن طريق استحداث المشاريع التي تساهم في النهوض الاجتماعي والثقافي<sup>20</sup>.
- إن التطور التاريخي للجماعات المحلية ما هو إلا نتيجة لتطور تدريجي وطبيعي للمجتمع إذ أنها تتأثر بالعوامل السياسية والجغرافية وكذا الثقافية.
- وقبل التطرق إلى تطورها التاريخي في الجزائر وأهم مراحلها أشرنا إلى أهم الأسباب التي أدت لظهور الجماعات المحلية .

### - مرحلة العهد العثماني:

<sup>19</sup> نفس المرجع، ص39.

<sup>20</sup> ريمة غيلاني وسناء بريقة، دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص6-7

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

بعد بسط سلطة العثمانيين على الجزائر تم العمل على تقسيمها إلى مقاطعات إقليمية، وقد قسم القطر الجزائري إلى أربع ولايات إحداها تحت تصرف الباشا مباشرة والباقي مكلفين بالإدارة المحلية وحماية الولايات، وكذا إدخال الضرائب إلى الخزينة وقد أطلقت على كل مقاطعة اسم بايلك وقد دام الحكم العثماني في الجزائر ثلاث قرون (1518-1830).<sup>21</sup>

مر التواجد العثماني بالجزائر بمراحل عدة منها:

- مرحلة الفتح(1512-1518)

- مرحلة البايكبايات(1518-1588)

- مرحلة الباشاوات(1588-1659)

- مرحلة الآغوات(1659-1671)

- مرحلة الدايات(671-1830)

وقد قسمت البلاد إداريا إلى المقاطعات والعمالات التالية:

- بايلك الشرق: مركز قسنطينة يمتد من ولاية البويرة إلى حدود تونس

- بايلك التيطري: مركز مدينة المدية

- بايلك الغرب: يمتد من الحدود المغربية إلى حدود ولاية عين الدفلى.

أما مدينة الجزائر و ضواحيها كان مركزا للوالي وتسمى دار السلطان، تخضع لنظام خاص وتمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا وبايلك التيطري جنوبا.<sup>22</sup>

وكان التنظيم الإداري للأقاليم الذي استمر إلى نهاية العهد التركي في الجزائر يقوم على

مايلي:

- الداوي: القائد العام للجيش مقره دار السلطان

<sup>21</sup> يمينة طالبي، الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)، مذكرة ماستر، جامعة مولاي

الطاهر، سعيدة، 2015-2016، ص28

عمر بورنان، الاطار البيئي للإدارة المحلية في الجزائر، السنة الأولى ماستر إدارة محلية، جامعة المسيلة، 2019-

<sup>22</sup> 2020، ص04.

- الديوان (مجلس الوزراء): يتكون من 35 شخصية مدنية وعسكرية تشرف على تسيير شؤون الدولة في المسائل المالية والعدالة والأمن ويضم الديوان القاضي والمفتي والخزناجي والأغا وخوجة الخيل.<sup>23</sup>

- الباي: بمثابة الوالي حاليا يقوم بعمله في الإقليم نيابة عن الداوي.<sup>24</sup>

### - مرحلة الاستعمار:

عرفت الإدارة المحلية في هذه الفترة عدة تسميات في السنوات الأولى من الاحتلال، قامت فرنسا بضم الجزائر إليها وقسمتها إلى ثلاث عمالات محافظة على نفس التقسيم العثماني السابق، وهذا ما أكدته الدستور الفرنسي، وكانت كل عمالة أو ولاية مقسمة إلى دوائر وبلديات، وكان الهدف من وراء هذا التقسيم هو إخماد الثورة والقضاء على المقاومات.<sup>25</sup>

وفي المقابل كان تنظيم الأمير عبد القادر الجزائري حيث تصدى للاستعمار ووضع أسس الدولة الحديثة وقد مرت بأشكال عديدة منها، ما هو سياسي نظم من خلاله ثلاث سلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية، وكان تنظيمه كالاتي:

الإمارة: يحكمها الأمير نفسه وتنقسم إلى ثماني مقاطعات.

المقاطعة: مقسمة إلى دوائر.

القبيلة: خاضعة لحكم القائد إذ يتولى الشؤون الادارية داخل القبيلة

العشيرة: الخلية الاساسية للتنظيم الاداري المحلي.<sup>26</sup>

<sup>23</sup> يمينة طالبي، مرجع سابق، ص 29.

<sup>24</sup> عمر بورنان، مرجع سابق، ص 04.

<sup>25</sup> المرجع نفسه، ص 05

<sup>26</sup> المرجع نفسه، ص 05.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

جاءت الثورة لتقلب الموازين بعد عقد مؤتمر الصومام 1956، وكان الهدف منه هو التنظيم والهيكلية الثورة بعد اندلاعها سنة 1954، إذ جاء بتنظيم اقليمي للبلاد وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة اقليمية، حيث قسمت الجزائر إلى 6 ولايات والولايات قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى قسامات وبذلك تجسدت السلطة المحلية<sup>27</sup>.

أما على المستوى المحلي القاعدي فقد كان هناك نظام خاص بالمجالس الشعبية، حيث يتكون كل مجلس من 5 أعضاء، يتم انتخابهم من طرف السكان ويسهرون على تسيير خمس مكاتب.<sup>28</sup>

### - مرحلة ما بعد الاستقلال:

الجماعات المحلية في عهد نظام الحزب الواحد:

بعد الاستقلال واجهت الجزائر العديد من المشاكل والعقبات الموروثة عن الاستعمار، كالعجز الذي خيم على الهيئات المحلية، وقلة الموارد والإمكانات وهجرة الإطارات الإدارية التي كانت تسيير الإدارة المحلية من المعمرين.

خلال هذه الفترة تم اللجوء للتعديلات الدستورية الخاصة بقانوني البلدية والولاية، وتقلص عدد البلديات التي كانت تعاني العجز وقلة الامكانيات البشرية والمالية، حيث كانت هذه الفترة فترة انتهاج الجزائر للأحادية الحزبية الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي، وقد انعكس على مفهوم الولاية والبلدية.<sup>29</sup>

وفي دستور 1963 الذي جاء لإصلاح ما ورثته الجزائر عن الاستعمار خاصة في مجال الجماعات المحلية، حيث تم الاتفاق على أن الانتخاب الوسيلة الوحيدة المعتمدة في تشكيل المجالس المنتخبة، وقد كان الحزب الواحد المسيطر في ظل غياب التنافس ( حزب جبهة

<sup>27</sup> يمينة طالبي، مرجع سابق، ص31.

<sup>28</sup> يمينة طالبي، مرجع سابق، ص31.

<sup>29</sup> عمر بوردان، مرجع سابق، ص12.

التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب) ، ورغم كل التعديلات إلا أن الجماعات المحلية مازالت تعاني من نقص التمويل وتثبيت الحصيلة الجبائية.<sup>30</sup>

### - الجماعات المحلية في ظل التعددية الحزبية:

جاء دستور 1989 ليقر التعددية الحزبية، ويفتح المجال أمام الأحزاب للتنافس على المجالس الشعبية البلدية والولاية، ومنح الاختصاصات للجماعات المحلية بالتحول المعلن من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي واقتصاد السوق وتنظيم انتخابات تعددية لأول مرة عام 1990، هذه الانتخابات التي أدخلت الجزائر في مرحلة انتقالية، حيث تأثرت كل من الولاية والبلدية بهذه المرحلة التي ميزها تنصيب المندوبيات التنفيذية المؤقتة المعينة مكان المجالس المنتخبة، وكانت الرقابة شديدة من قبل الدولة وهيئاتها المركزية وتم تنظيم انتخابات المجالس المحلية سنة 1997، وكان لقانوني الولاية والبلدية ( 09/90 و 08/90) أثر في خلق فراغات ونقائص على استقلال كل من البلدية والولاية.<sup>31</sup>

وجاء قانوني (11/10 و 12/07) بتجسيد التصور الجديد لتنظيم الجماعات المحلية ثم تعزيز صلاحيات الوحدات المحلية ووضعها حيز الإصلاحات مع وضع الآليات الضرورية لتمكين المجالس المحلية من أداء مهامها كاملة دون نقائص.<sup>32</sup>

### الفرع الثالث: التنظيم الإداري للجماعات المحلية

لقد أشارت المادة 15 من دستور 1996 على أن الجماعات المحلية للدولة الجزائرية هي البلدية والولاية، المادة 16: "الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية".<sup>33</sup>

### أ- البلدية:

<sup>30</sup> يمينة طالبي، مرجع سابق، ص 32-33.

<sup>31</sup> يمينة طالبي، مرجع سابق، ص 33.

<sup>32</sup> يمينة طالبي، مرجع السابق، ص 34.

<sup>33</sup> دستور الجزائر لسنة 1996، المادة 16، الجريدة الرسمية رقم 76، مؤرخة في 06 ديسمبر 1996،

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

هي وحدة أو هيئة إدارية مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدة سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا.<sup>34</sup>

عرفتها المادة الأولى من القانون 10\_11 المتعلق بالبلدية: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون" فهي تعتبر أهم إدارة جوارية والمواطن كثير الاحتكاك بها، دائم الاتصال بمصالحها بغرض تلبية سائر احتياجاته.<sup>35</sup>

### - هيئات البلدية:

تتمثل في المجلس الشعبي البلدي ورئيسه والهيئة المستحدثة المتمثلة في الأمين العام :

- **المجلس الشعبي البلدي:** المجلس المحلي أو المجلس الشعبي المنتخب، هو جهاز مكون من مجموعة من الأفراد توكل إليهم مسؤولية وضع السياسة المحلية والإشراف على تنفيذها.

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** يتم اختياره من طرف جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

- **الأمين العام للبلدية:** استحدثت كهيئة جديدة إلى جانب الهيئات التقليدية في البلدية، وأوكلت له صلاحيات عديدة من بينها ممارسة أمانة المجلس الشعبي البلدي.<sup>36</sup>

### ب- الولاية:

تعتبر وحدة إدارية من وحدات الدولة، إذ عرفت المادة الأولى من القانون 90-09 بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.<sup>37</sup>

<sup>34</sup> عبد النور ناجي، " دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (التجربة الجزائرية)", مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 03

<sup>35</sup> عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص 14\_15.

<sup>36</sup> صفوان المبيضين و آخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية عمان، الأردن، 2011، ص 31.

<sup>37</sup> قانون رقم 90-09، المؤرخ في 07-04-1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 16

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

وعرفت المادة الأولى من القانون 07-12 على أن الولاية: هي الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة. وتعتبر الولاية فضاءا لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة.<sup>38</sup>

### للولاية هيئتان هما:

- **الوالي:** يعتبر الوالي ممثلا للولاية من جهة ومن جهة أخرى ممثلا للدولة ومن سلطاته باعتباره ممثلا للولاية:

- السهر على مداورات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها.

- تمثيل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.

- إدارة أملاك الولاية.

- تمثيل الولاية أمام القضاء.

- إعداد مشروع الميزانية وتنفيذها.

- المحافظة على النظام العام.<sup>39</sup>

- **المجلس الشعبي الولائي:**

- ينتخب عن طريق الاقتراع العام وهو هيئة المداولة في الولاية.

- يمارس اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات وذلك في مجال الصحة العمومية، السياحة والإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين، الشباب والرياضة، الهياكل القاعدية والاقتصادية.<sup>40</sup>

<sup>38</sup> عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 144\_145.

<sup>39</sup> المواد 2\_3 من القانون 07\_12 المؤرخ في 29/02/2012، المتعلق بالولاية.

<sup>40</sup> المادة 10 من القانون 07\_12، المؤرخ في 29/02/2012، المتعلق بالولاية.

### المطلب الثاني: خصائص وأهداف الجماعات المحلية

#### الفرع الأول: خصائص الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة لها استقلالية مالية و إدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة التي أنشأت من أجلها تحت رقابة السلطة المركزية.<sup>41</sup>

من خلال هذا نلاحظ أن الجماعات المحلية تقوم على مجموعة من الخصائص والأسس والمقومات نذكر أهمها:

- الاستقلال الإداري: هو إنشاء أجهزة تتمتع بالسلطات والصلاحيات اللازمة حيث يتم توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية على الوحدات المحلية من خلال وجود مصالح متميزة عن المصالح الوطنية وتمتعها بالشخصية المعنوية، وتشكل مجالس محلية عن طريق الانتخاب.<sup>42</sup>

- الشخصية المعنوية أو الاعتبارية: هي مجموعة من الأشخاص و الاموال تتمتع بالشخصية القانونية تماما كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين، ينظر إليها أو تعامل كما لو كانت شخصا حقيقيا ، لها حقوق وعليها التزامات، وهي شخصية مستقلة عن الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها.<sup>43</sup>

- قيام مجالس محلية منتخبة من طرف الشعب: يترتب على منح المشرع للإدارة المحلية الشخصية المعنوية وجود مجالس شعبية مشكلة تعبر عن نفسها ومنفصلة عن ذمة الأفراد المكونين لها، بمعنى أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن الإدارة المركزية من هنا تكون قوة المجلس مرتبطة بمدى الإستقلال.

<sup>41</sup> محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص11

<sup>42</sup> محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، عنابة، 2004، ص16.

3 إيمان مسيف. مريم لعور، تنمية قدرات الجماعات المحلية: دراسة في متطلبات اللامركزية والتمويل، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017، ص21.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

وذهب الكثير من المفكرين إلى أن إختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية بواسطة الإنتخاب، يعد ضرورة لازمة لوجود الإدارة المحلية واستقلالها، لأن التعيين بواسطة الإدارة المركزية لا يتفق مع طبيعة النظام اللامركزي، لأن اللامركزية الإدارية هو العمل على نشر الديمقراطية والوعي القومي والمحلي، ولا يكون إلا بالإنتخاب لأن الإنتخاب هي الوسيلة التي تحقق الديمقراطية السياسية والتطبيق الديمقراطي الإداري، بالتالي يعد الإنتخاب وسيلة جوهرية لقيام الإدارة المحلية.<sup>44</sup>

- تمتع المجالس المحلية بالإستقلالية مع رقابة السلطة المركزية لها: مهما كانت درجة الإستقلال الذي تتمتع به الإدارة المحلية، إلا أن هذا الإستقلال لا يمكن أن يصل حد الإطلاق وإلا تعرضت الدول للتفكك والتحلل ويبدأ الأمر في التحول لنظام اللامركزية السياسية.<sup>45</sup>

وهذه العلاقة لابد من وجودها للمحافظة على وحدة الدولة السياسية والتي دائما ما يحرص عليها المشرع في تنظيمه تلك العلاقة، التي تحكمها عدة إعتبرات هامة وحيوية ومؤثرة أهمها:

- توفير المناخ الإستقلالي للهيئات المحلية حتى تتمكن من مباشرة وظائفها واختصاصاتها

- الإختصاصات والمهام تخضع لرقابة مركزية يطلق عليها الوصاية الإدارية وهي مجموعة السلطات التي يقرها القانون لسلطة عليها على أشخاص الهيئات اللامركزية وأعمالهم بقصد حماية المصلحة العامة.<sup>46</sup>

- الاستقلال المالي: تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري، ما استلزم وجود استقلالية مالية و ذمة مالية مستقلة، مما يمكنها من تسييرها وإدارة ميزانيتها

<sup>44</sup> إيمان مسيف، مرجع نفسه ، ص21.

<sup>45</sup> .ياقوت قديد، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مذكرة الماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 201، ص33.

<sup>46</sup> عمار بوضياف، مرجع سابق، ص80.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

بحرية في إطار ما يسمح به القانون والسياسة الاقتصادية للدولة تحت رقابة ووصاية السلطة المركزية.<sup>47</sup>

### ثانيا: أهداف الجماعات المحلية

إن أسلوب الإدارة المحلية في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدة أهداف التي تحدد أساليب تشكل نظم الإدارة المحلية وهيكل بناءها، لأن النظام موجه كوسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة التي أوضحت وظيفته ومن هذه الأهداف ما يلي:

#### أولاً: الأهداف السياسية

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية المتمثلة أساساً في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ يمكن ذكر هذه<sup>48</sup> الأهداف في النقاط التالية:

- التعددية: يقصد بها توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة، وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح المتنافسة.

- الديمقراطية: تعني حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية<sup>49</sup>

#### ثانياً: الأهداف الإدارية.

نلخصها في ما يلي:

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- التخفيف من أعباء الإدارة المركزية والحد من ظاهرة التضخم في الأجهزة الإدارية.
- تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية.

<sup>47</sup> محسن يخلف، مرجع سابق، ص 80.

<sup>48</sup> عتيقة جديدي، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر،

بسكرة، 2012، ص 11

<sup>49</sup> عبد الرزاق الشيلحي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، عمان دار المسيرة 2001، ص 22.

- القضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية.<sup>50</sup>

ثالثاً: الأهداف الإجتماعية

- تحقيق رغبات وإحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية.

- شعور الفرد داخل الجماعات المحلية بأهميته في التأثير في صناعة وتنفيذ القرارات.

- ترسيخ الثقة في المواطن وكذا ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الشعبية.<sup>51</sup>

من هنا نستخلص أن للجماعات المحلية أهمية كبيرة تظهر من خلال المزايا التي تتمتع بها والتمثلة في:

- تبسيط الإجراءات الإدارية وذلك من خلال تقليل المراسلات والمخاطبات و أخذ موافقة السلطات المركزية في العاصمة بشأن كل مسألة صغيرة أو كبيرة.

- تساهم في التخفيف من الأعباء الملقاة على السلطات المركزية حيث تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة المحلية بما يتيح الفرصة للسلطات المركزية التفرغ للمسائل ذات

- تجسيد مبدأ التخصص وتقسيم العمل والذي أصبح اليوم من أهم سمات الإدارة الحديثة وثبتت فعاليته في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحسين قدراته لمواجهة مختلف المتغيرات والمستجدات.

- كما تساهم الجماعات المحلية في تحقيق درجة عالية من الفعالية الإدارية نظراً لإمام رجال الوحدة المحلية بالشؤون المحلية، مما يجعل قراراتهم ملائمة للواقع المحلي أكثر من قرارات السلطة المركزية في العاصمة.<sup>52</sup>

<sup>50</sup> عتيقة جديدي، مرجع سابق 12-13.

<sup>51</sup> أحمد بلجيللي، مرجع سابق، ص 21.

<sup>52</sup> محمد خلايلية، الإدارة المحلية، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 61-62

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات الوطنية.

- تأسيس مشروعات اقتصادية تلأم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها.

- تنشيط الاقتصاد على المستوى الوطني.<sup>53</sup>

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية وهو ما ينعكس إيجابيا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام وتنمية الاحساس بالانتماء لدى المواطن.<sup>54</sup>

### المطلب الثالث: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المحلية.

نظرا لأهمية التنمية المحلية اتجهت الجزائر الى الاهتمام اكثر بالجماعات المحلية كونها تشكل الخلية القاعدية في هرم الدولة و كونها تتحكم في العمليات الادارية المختلفة من تخطيط توجيه رقابة و اشراف و المتابعة حيث اصبحت الجماعات المحلية اليوم ذات اختصاصات واسعة باعتبارها مؤسسات للتنمية المحلية بكل ابعادها .

ومن هذا المنطلق نحاول في هذا الفرع تقديم نظرة عن التنمية المحلية بشكل عام ومعرفة الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في تحقيقها.

### الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

حسب وجهة نظر الدكتور سعيدة شيخ، حول التنمية المحلية في الجزائر بأنها: "تتمثل في

مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية"

<sup>53</sup> محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 62.

<sup>54</sup> يمينة طالبي، مرجع سابق، ص 25.

وحسب الدكتور فاروق زكي في كتاب تنمية المجتمع في الدول النامية انها تلك العمليات التي توحد بين جهد الاهالي و جهد السلطات الحكومية لتحسين الاحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية.<sup>55</sup>

تقوم التنمية المحلية بمجموعة من المهام والوظائف والتي من أهمها التنسيق والتعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي :كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدنا بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع. تجسيد اللامركزية في التسيير والتقليل من المركزية، فحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.<sup>56</sup>

### الفرع الثاني: وسائل تحقيق التنمية المحلية

#### أ- الوسائل المالية المحلية :

تشتمل على الجباية المحلية التمويل الذاتي مداخيل الاملاك

- الجباية المحلية: تحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية حيث تشكل المصدر الاساسي لتمويل نشاطها و تمثل على مستوى الجماعات المحلية اكبر المداخيل الذاتية ويمكن تقسيم الموارد الجبائية الى: ضرائب محصلة لفائدة الدولة وتشمل ضريبة الدخل الاجمالي و الضريبة على ارباح الشركات، وضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية هي الاخرى تشمل ضرائب محصلة لفائدة الولايات

<sup>55</sup> عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011، ص 80.

<sup>56</sup> احمد جاد لخير، " التنمية المحلية المقومات وسبل التحقيق"، مجلة التنمية والاقتصاد، 2013، م. 4، ع. 11، ص .

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

والبليات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سواها.<sup>57</sup>

- **التمويل الذاتي:** يعرف التمويل الذاتي على أنه تلك النفقات المالية والمادية التي تنفق لإنجاز خطط التنمية المحلية وعملية التمويل أساسية فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة فالتمويل الذاتي إذا اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات لفائدة التجهيز والاستثمار ويحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية الولاية والبلدية ويتراوح عموماً بين 10% و 20% من مجموع الإيرادات.<sup>58</sup>

- **مداخل الاملاك** فهي تلك الاسهامات المقدمة من الاشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة، وتشمل تأخير العمارات والبنائيات حقوق الطرق والتوقف ومداخل الحظيرة العمومية<sup>59</sup>

ب- الوسائل المالية الخارجية و تشمل:

- **الصندوق المشترك للجماعات المحلية:** يعد الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ويخضع مباشرة لوصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية مهمته الاساسية تسيير وتمويل صندوق التضامن و صندوق الضمان البلديين وكذا الولائيين والتي تتكفل بدورها بتمويل ميزانية البلدية و تغطية النقص في المحاصيل الجبائية وكذلك يقوم الصندوق بتقديم المساعدات المباشرة للجماعات المحلية خاصة اعانة التجهيز و الاستثمار بهدف دعم برامج التنمية.<sup>60</sup>

<sup>57</sup> محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية\_دراسة ميدانية لولاية تمنراست\_ شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004/2005، ص50.

<sup>58</sup> خديجة فيلالي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية\_دراسة حالة بلدية بوسعادة\_، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص47.

<sup>59</sup> حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص165.

<sup>60</sup> عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص99.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

اما صندوق الضمان يوجد اساسا للبلديات و الولايات لضمان تقديرات الرسوم والضرائب المباشرة والغير المباشرة ويتمثل دوره في:

- الدفع المنتظم للبلديات عند ظهور اختلالات في التقديرات الجبائية التي تضمنتها ميزانية البلدية.

- المساعدة في تدارك تخفيضات القيم التي لم يتسن تحصيلها من خلال الضرائب المباشرة خلال السنة المالية.

- **صندوق التضامن:** فهو يتكفل بتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار ومنح الاعلانات الاستثنائية التي تعاني من وضعية خاصة التي تواجه الكوارث والحوادث وتخصيصات الخدمة العمومية الاجبارية كما يعمل على تحقيق التوازن لدى الجماعات المحلية المحرومة عن طريق معادلة التوزيع.

- **القروض:** تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها ولايجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات ان تلجا الى عقد قروض دون اذن من الحكومة.<sup>61</sup>

- **الاعانات الحكومية:** بما ان مصادر التمويل الذاتي لا تكفي لتغطية الحاجات الضرورية فانه يلجا الى موارد مالية خارجية تتمثل اساسا في اعانات السلطة المركزية باعتبارها موردا هاما في دعم الولاية خاصة في التجهيز والاستثمار بحيث تؤدي هذه الاعلانات اهداف اقتصادية واخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق البلاد.

<sup>61</sup> غديجة فيلالي، مرجع سابق، ص 48\_49.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

فمن الضروري ان تستهم السلطة المركزية في ميزانية الهيئات المحلية الا انه يجب ان تكون هذه المساهمة محدودة حتى لا يكون تدخل السلطة المركزية المباشرة في عمل الهيئات المحلية بما يؤثر على الاستقلال المالي.<sup>62</sup>

- **الهبات والوصايا:** وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون اما مباشرة الى المجالس المحلية او بشكل مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها.

وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة.

- **التخطيط المحلي:** حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم به الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما يتم على مستوى البلدية والاخر قطاعي على مستوى الولاية.<sup>63</sup>

**المخططات البلدية للتنمية (P.C.D):** المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 يشكل هذا الاخير الوسيلة الملائمة للتنمية على مستوى البلدية لأنه يعتبر من اولويات واحتياجات تنمية البلدية بحيث يتم اعداده بالتنسيق مع الولاية وبموافقتها مع مراعاة الاولويات المقررة. يحتوي هذا المخطط على البرامج والمشاريع التي تخص البلدية في المجال الفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين.<sup>64</sup>

**المخططات القطاعية للتنمية (P.S.D):** يعتبر الاداة اللامركزية المنشأة للهياكل الحقيقية الحاصلة بإعداد مشاريع تنموية متناسقة تماشيا مع الامكانيات المحلية ويهدف الى تحقيق ترتيب و تنسيق كافة الاعمال المتعلقة بالإنجاز والانتاج وتكوين مختلف المتصرفين العاملين على مستوى تراب الولاية يدعم هذه الاخيرة من خلال مجالسها التنفيذية على مايلي:

- اشراك القطاع الخاص في المخططات المحلية.

- تنفيذ العمليات الخاصة بالتهيئة العمرانية.

---

عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، ع02،<sup>62</sup>ديسمبر 2012.

<sup>63</sup> عزيز محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 100.

<sup>64</sup> خديجة فيلالي، مرجع سابق، ص 49.

-التنسيق و التنشيط في اعداد مخطط التنمية في كل المستويات.<sup>65</sup>

البرامج المرافقة المدعمة للإصلاحات الاقتصادية وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة فهي بذلك ترمي الى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ومن اهم البرامج

- برنامج الانعاش الاقتصادي(2004/2001): يهدف الى انعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة. يعتبر كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها لبلادنا كدعم الفلاحة وكذلك الصيد والموارد المائية

66

- الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق الى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات اخرى في اطار محاربة الفوارق الجهوية.<sup>67</sup>

وبالتالي حتى تستطيع هذه الهيئات المحلية اشباع رغبات افرادها يستلزم ان تكون الموارد المالية متعددة و متنوعة تبعا لطبيعة الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية .

ج- الوسائل البشرية: يعتبر العنصر البشري ضروري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية التي بدورها تعتبر عملية شاملة ومتكاملة تستهدف احداث تغييرات اساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما يعد وسيلة ضرورية لإنجاح اي مشروع تنموي فكل الصلاحيات والاختصاصات التي تتوفر عليها الجماعات المحلية تبقى دون جدوى في غياب العنصر البشري.<sup>68</sup>

وفي الاخير ومن خلال الواقع الميداني لأنماط تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي ابرز عجزا واضحا في تنفيذ السياسات التنموية، هذا ما يستدعي اعادة النظر في

<sup>65</sup> خديجة فيلالي، مرجع نفسه، ص50.

<sup>66</sup> كريم زرمان، " التنمية المذاعة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001\_2009"، أبحاث إقتصادية

وإدارية، عدد07، جوان 2010، ص 200\_201

<sup>67</sup> خديجة فيلالي، مرجع سابق، ص 51.

<sup>68</sup> خديجة فيلالي، مرجع سابق، ص51.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

ضبط الموارد البشرية والمادية والمالية وترشيد النفقات حسب الخيارات والاولويات بما يحقق الصلح العام.

### المبحث الثاني: مقارنة معرفية للاستثمار المحلي

يعد النمو الإقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول على إختلاف درجة تقدمها، باعتباره أحد المقاييس الهامة لتقييم أدائها التنموي وعاملا هاما لتحقيق إستقرارها الإقتصادي، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية وقدرتها على مواجهة التغييرات المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية، وذلك بإتباع سياسات مختلفة لتحقيق النمو الإقتصادي ومن بين هذه السياسات نجد الاستثمار بأنواعه بإعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية والسبب في تطور جل القطاعات (الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات...) هذا ما يجعل التفكير فيه من أهم اهتمامات الدول لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار أنواعه و أدواته ، أهميته وما يحققه من أهداف .

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

تعددت التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها، وبالرغم من ذلك فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر التي تدل على الاستثمار.

- **لغة:** يقصد بالإستثمار في اللغة مصدر استثمر، يستثمر وهو للطلب بمعنى طلب الاستثمار واصله من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ويقال: ثمر (بفتح الميم) الشجر ثمورا أي ظهر ثمره و أثمر الشيء أي أتى بنتيجة و أثمر ماله (بضم اللام) أي كثر ويقال استثمر المال وثمر (بتشديد الميم) أي إستخدمه في الإنتاج.<sup>69</sup>

- **اصطلاحا:** أما الاستثمار (investissement) في الاصطلاح فيقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية وإما غير مباشرة كسواء الأسهم والسندات.<sup>70</sup>

- **التعريف الاقتصادي:** يمكن تعريف الاستثمار بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات او الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية أو تجديدها "<sup>71</sup>

- **التعريف القانوني:** يعرفه المشرع الجزائري في قانون الاستثمار ما يأتي:

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و أو إعادة التأهيل.

- المساهمات في رأس مال الشركة<sup>72</sup>

- الامتيازات الممنوحة بموجب القانون أو قرار إداري أو عقد من طرف سلطة مختصة، وتشمل امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية، تنميتها، إستخراجه أو استغلالها.<sup>73</sup>

قاسم نايت علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 29<sup>69</sup>

<sup>70</sup> المرجع نفسه.

<sup>71</sup> الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص17.

المادة 02 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، عدد 46، بتاريخ 03 غشت 2016.<sup>72</sup>

- المفهوم المالي (ديريه مور الاقتصادي) : عادة ينظر للإستثمار بأنه اكتساب الموجودات المالية وحسب، ويصبح الاستثمار بهذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة.<sup>74</sup>

فالاستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل، تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة.<sup>75</sup>

### المطلب الثاني: أنواع وأدوات الاستثمار

#### الفرع الأول: أنواع الإستثمار

أصبح الاستثمار يأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة لذا سنقتصر على أهمها:

#### 1- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي هو كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان، أو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية، للاستثمار الأجنبي أشكالا متعددة منها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

#### أ- الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف BERNARD RAYMAND الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فروع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد آخر.

3 المادة 01 المرسوم الرئاسي رقم 17-311 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017، يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة جمهورية طاجاكستان حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 11 مارس 2008، الجريدة الرسمية، عدد 65.

<sup>74</sup> طاهر حيدر جردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 13.

<sup>75</sup> قاسم نايف، مرجع سابق، ص 30.

يقول الاقتصادي " دنينغ " بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل توسعا إقليميا لفعاليات النشاط الخاص، وبعد الدراسات توصل إلى نتيجة مفادها أن القسم الأكبر من تنقلات رأس المال الخاص هو من نصيب الاستثمارات الخاصة للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم في معظم الأحيان بالصفقات المألوفة في السوق المفتوحة وغير مرتبطة بتنقل قوة العمل، وتكمن السمة الخاصة بالاستثمارات المباشرة حسب دنينغ في أن الشركة المستثمرة " تشتري السلطة" التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة في الفرع الخارجي، كما يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تطور الاقتصاد العالمي بقدر أكبر من الاستثمارات في المحفظة لما تقدمه هذه الاستثمارات من رأس المال وتكنولوجيا عالمية وخبرات من أجل المنافسة.<sup>76</sup>

### ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يعرف هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المحفظي والذي يقوم على أساس شراء الأجانب الأسهم و السندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار التي تدرها سوق الأوراق المالية بشرط أن لا يكون في حوزة الأجانب من الأسهم ما يمكنهم من حق إدارة مشروع أو الإشراف عليه.<sup>77</sup>

كما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه الاستثمار الذي يكون في شكل قروض مقدمة من الأفراد أو الشركات الأجنبية أو يأخذ صيغة إكتتاب في أسهم و سندات صادرة من البلد المضيف لرأس المال على ان يكون في حيازة المستثمر الأجنبي من الأسهم ما يمكنه من إدارة الشركة أو السيطرة عليها.<sup>78</sup>

## 2- الاستثمار الوطني والاستثمار المحلي

1 شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-

،مذكرة ماجستير،جامعة وهران،2012-2013،ص11.

<sup>77</sup>جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد،ط1،منشورات عويدات،بيروت،1985،ص15.

<sup>78</sup>محمد السامراتي دريد، الاستثمار الأجنبي -المعوقات والضمانات القانونية - ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2006،ص66.

### أ- الاستثمار الوطني

هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في بلاد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلاد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات و الأدوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال كالتالي<sup>79</sup>:

- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت ويمكن تقسيمه الى 3 أنواع:

- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للإنتاج القومي مثل تأسيس المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات .

- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية مثل الطرق والجسور والهيكل الإنشائية الأخرى.

1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت الذي لا يساهم بصورة غير مباشرة أو مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية مثل: المتاحف، النصب التذكارية ...

2- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي وهذا النوع لا يؤدي الى زيادة في الطاقة الإنتاجية.

3- الاستثمار في فائض التصدير.

4- الاستثمار في الأوراق المالية.<sup>80</sup>

ومن التعريف أعلاه يصح القول أن الاستثمار الوطني هو الذي يحقق دخل الاقتصاد القومي أي أن المشروعات الاستثمارية تقوم بها رؤوس أموال وطنية ، سواء مملوكة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

### ب- الاستثمار المحلي:

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحا ثابتا في معناه، كونه لا يستعمل دلالة على ارتباطه بالإدارة المعنية به والمقصود بالاستثمار المحلي في هذه الدراسة هو الاستثمار

<sup>79</sup> كامل الشيب دريد، الاستثمار والتحليل الاستثماري، ط ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص47.

<sup>80</sup> كامل الشيب دريد، مرجع سابق، ص48.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

الذي يكون للجماعات المحلية دورا بارزا فيه أي جانب كان، وهو الاستثمار المرتبط بإقليمها الجغرافي أو يخضع لسلطتها ويعود عليها بالفائدة المادية والمعنوية وعلى الدولة، كما يقصد به الولوج إلى السوق المحلية من خلال استغلال الفرص المتاحة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل: العقارات، الأوراق المالية، المشروعات التجارية.<sup>81</sup>

- تنشيط رؤوس الأموال في مشاريع محلية مثل دعم المقاولاتية بإنجاز المشروعات السكنية وشق الطرق وكذا مشاريع التنمية الاجتماعية.<sup>82</sup>

- استخدام رؤوس الاموال المحلية واستثمارها داخل الحدود الإقليمية للدولة .

يتنوع الاستثمار المحلي بحسب المجال الذي ينشط فيه :

- المجال الزراعي والفلاحي: بحيث يتم الاستثمار في هذا المجال عبر دعم تربية المواشي والأبقار، أحواض تربية الأسماك، مستودعات تربية الدواجن، إضافة إلى استصلاح الأراضي ومراقبة الإنتاج الزراعي .

-المجال الصناعي والحرفي : حيث يتم فيه دعم ورشات التصنيع الصغيرة والمتوسطة مثل ورشات الألمنيوم وتحويل البلاستيك، ودعم النشاطات الحرفية كالميكانيك والسباكة والبناء وغيرها من الحرف المنتجة.

-المجال الخدمي: وفيه يتم دعم المقاولاتية ودعم المؤسسات التي تعنى بالسياحة والتعليم وغيرها من النشاطات الخدمية.<sup>83</sup>

- أهداف الاستثمار المحلي:

يهدف الإستثمار المحلي إلى رفع مستويات الإنتاج المحلي وبالتالي خلق الحركية الإقتصادية المحلية من توزيع و شحن ونقل، وتحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم

<sup>81</sup> معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003، ص18.

<sup>82</sup> عبد السلام عبد اللاوي أمال بويكر، دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة خميس مليانة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد01، 2020، ص 93.

<sup>83</sup> عبد السلام عبد اللاوي، أمال بويكر، مرجع سابق م ص94.

وتقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات، هذا إضافة إلى فتح الآفاق أمام العاطلين وإشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشى مع رغباتهم ومن الممكن فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات وكذا خلق ثروة وتنمية محلية .<sup>84</sup>

### الفرع الأول : أدوات الاستثمار

يقصد بأدوات الاستثمار كل ما يمكن استخدامه في سبيل زيادة ونمو الأموال التي يمتلكها الأفراد، والتي تساعد في عملية التخطيط و إدارة الجوانب المالية في عملية الاستثمار، ويمكن تلخيص هذه الأدوات فيما يلي:

#### الأدوات المادية للاستثمار:

- **المشروعات الاقتصادية:** تعد المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا لتتنوع أنشطتها في مختلف المجالات الصناعية، الزراعية، التجارية و الخدماتية، تحقق للمستثمر قدرا كبيرا من الأمان<sup>85</sup> ومن ميزاتنا أنها تساهم بانتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى الدولة فإنها تساهم في زيادة الناتج الاجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال الثابت.<sup>86</sup>

- **العقارات:** تحتل العقارات مركزا مهما في مجال الاستثمارات، حيث تتوفر فيه درجة عالية من الأمان لأن المستثمر يحوز فيه أصلا حقيقيا له مطلق التصرف فيه بالبيع أو بالتأجير، كما أن حياة السندات العقارية مضمونة تضمن لحاملها الاستيلاء على العقار في حالة عجز المدين عن تسديد قيمة السندات ويتم الاستثمار فيها بشكلين:  
مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).

<sup>84</sup>مرجع نفسه، ص، 94.

<sup>85</sup>فريدة مزياي، مرجع سابق، ص58

<sup>86</sup>دريد كمال ال شيب، مرجع سابق، ص 47.

غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.<sup>87</sup>

### - الفرع الثاني: الأدوات المالية للاستثمار

1- الأسهم: هي عبارة عن رأس المال المكتتب والمضاف من قبل المستثمرين، والذين يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة وبالتالي هو وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأس مال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك.<sup>88</sup>

2- السندات: وهو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين في ملكية شيء أن له أي ديناً على شخص طبيعي أو معنوي، ويعرف السند أيضاً بأنه مستند مديونية طويل الأجل يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد خلال فترات دورية أو في تاريخ الاستحقاق، وعندما يشتري مستثمر ما سندا فهو بذلك يكون قد وافق على اقتراض مبلغ معين من المال لإحدى الشركات أو الحكومة.<sup>89</sup>

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار المحلي

للاستثمار أهمية بالغة للفرد والمجتمع ككل كما أنه يسعى لتحقيق جملة من الأهداف في ضوء التطور الحاصل في الدول.

### الفرع الأول: أهمية الاستثمار المحلي

إن أهمية الاستثمار في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- لها تأثير على الإنتاج وذلك بزيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية .

3 عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص40.

عز الدين لعشاش، مرجع سابق، ص15.<sup>88</sup>

<sup>89</sup> فريدة مزياي، مرجع سابق، ص59.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

- الحصول على رأس المال واستغلال مصادر جديدة للمواد الأولية .
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع .
- مساهمة الإستثمار المحلي في دعم البنية التحتية للمجتمع .
- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء مشروعات التي تحقق هذه السياسة .<sup>90</sup>

حدد أهمية الاستثمار في أنه: Bussery وحسب

- المحرك الرئيسي والوحيد للنمو كما له أهمية في استغلال المصادر والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط، وللايسراع في التنمية لا بد أن تواكبها زيادة في الاستثمارات واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة أحسن استغلال لذا نجد الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية إذ يعتبر سر وجودها وعامل استمرار التنمية وتطورها على المستوى الجزئي ونمو الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لذلك نجد الدول تسعى جاهدة لجذب المستثمرين ودعم الاستثمارات لما لها من تأثير ايجابي على مختلف المجالات .<sup>91</sup>

### الفرع الثاني: أهداف الاستثمار المحلي

يهدف الاستثمار بكامل مستوياته و أنواعه لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

#### أولا الأهداف الاقتصادية

-زيادة الإنتاج السلي والخدمي والخدماتي الممكن تسويقه بفاعلية وبالتالي زيادة الدخل القومي.

<sup>90</sup>فاطمة الزهراء قنراوي، ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص 20

<sup>91</sup>Bussery, charois, analyses et évaluation des projets d'investissements, paris, 1999, p64.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

- إنعاش الإقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه سواء عائد مالي أو اجتماعي أو اقتصادي.

- زيادة قدرة الإقتصاد الوطني وإيجاد فرص التوظيف بالشكل الذي يقضي على البطالة<sup>92</sup>

### الأهداف الاجتماعية

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة خاصة النائية منها.<sup>93</sup>

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية .

- إرساء روح التعاون كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري .

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجيات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية

- تعزيز القدرات التعاونية للدول والمنظمات.<sup>94</sup>

### الفرع الثالث: دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية

<sup>92</sup> دريد كمال ال شيب، مرجع سابق، ص50

<sup>93</sup> قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص36.

<sup>94</sup> قدور بوزيان، دور الادارة المحلية في ترقية الاستثمار المحلي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016-2017، ص27-28.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

يعد الاستثمار المحلي فرصة جيدة من اجل النهوض بفكرة التنمية المحلية بمختلف انواعها، فهو يعد دليلا على قدرة أي دولة سواء ان كانت متقدمة أو نامية بالنهوض باقتصادها و تحقيق تنمية محلية مقبولة<sup>95</sup>.

إذ يعتبر الاستثمار المحلي من الركائز الاساسية للتنمية المحلية فمن ناحية العرض و المردودية والانتاجية يعتبر العنصر الهام لخلق العديد من السلع و الخدمات و زيادة الطاقات الاستثمارية القائمة علاا الصناعات المتعددة فالاستثمار المحلي متغير حساس ونشيط و غير مستقر و عدم استقراره يؤدي الى تقلبات في النشاط الاقتصادي وفي مستويات الاستخدام الرشيد والامثل للموارد المتاحة ويؤدي الاستثمار المحلي الى تشغيل الطاقات الانتاجية و الموارد البشرية من اجل زيادة الدخل الوطني وزيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>96</sup>.

على العموم تهدف سياسة الاستثمار بكامل مستوياتها وانواعها الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية في اطار تحقيق اكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الانتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات و الانشطة و الاقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق اعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ويمكن ان تكون ممارسة المجتمع في التخطيط الاستثماري لموارد الاستثمارات للجماعات المحلية بالشكل الذي يعطي نوعا من السيطرة و التمكين المحلي<sup>97</sup>.

لذا يمكن القول انه يبقى تخطيط التنمية مرهون بحجم الاستثمارات في مختلف القطاعات والبرامج التنموية للدولة، وعليها أصبح من الضروري التوجه نحو تفعيل الاستثمار المحلي في سبيل خدمة التنمية المحلية في الجزائر ومنه الوصول نحو تحقيق الاستمرارية و الاستدامة في التنمية المحلية.

<sup>95</sup> يزيد تفرات، صيد تونس، سليمة بن زعمة، " الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الاوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر"، دراسة نظرية تحليلية، مجلة دفاتر بواذكس، م.8، ع 2019، 01 ص 67-68.

<sup>96</sup> رضوان محادي، " سياسة الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع.2، ديسمبر 2017 ص64.

<sup>97</sup> رضوان محادي، المرجع نفسه، ص64.

### المبحث الثالث: أسس تدخل الجماعات المحلية في مجال الاستثمار المحلي

من الأسس التي تقوم عليها المركزية الإدارية هي توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية وعليه خول المشرع في قانوني البلدية والولاية كلا من المجلسين مجموعة من الصلاحيات والهيئات في مجال الاستثمار.

نستعرض في هذا المبحث أهم الصلاحيات في مجال الاستثمار التي تختص بها البلدية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني نتناول صلاحيات الولاية، وكذا الدور الجديد للجماعات المحلية في ظل قانوني الاستثمار و المنافسة في المطلب الثالث.

### المطلب الأول: صلاحيات البلدية في ظل القانون 11 - 10

البلدية هي النواة الرئيسية المشكلة للتنظيم الإداري اللامركزي، باعتبارها الخلية الأولى للإدارة اللامركزية.

### الفرع الأول: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي

تحوز البلدية على صلاحيات عديدة في المجال الاستثماري، حيث تقوم البلدية ممثلة كل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في إطار مخططها التنموي وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في مجال الاستثمار.<sup>98</sup>

حيث نص المشرع على مجال تدخل البلدية بما يلي : تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون ، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة، في إدارة و تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.<sup>99</sup>

ومن خلال النص السابق تظهر صلاحيات البلدية في الجانب الاستثماري من خلال:

<sup>98</sup> فريدة مزياي، مرجع سابق، ص 59.

المادة 03 من قانون 10-11، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، تاريخ 03 يونيو 2011.<sup>99</sup>

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

- التأكد من وجود الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان.<sup>100</sup>

- إعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم في الخيارات وألويات التنمية والتعمير والتنمية الاقتصادية..<sup>101</sup>، حيث يمكن للبلدية استعمال كل الوسائط الإعلامية المتاحة من أجل العمل على ترقية الاستثمار المحلي.

- كما يمكن الاستعانة بالخبراء والجمعيات وبكل ما يمكن لها الإفادة في موضوع الاستثمار، حيث نصت المادة 13: "يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم"<sup>102</sup>

وفي سبيل ممارسة مهامه، يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يشكل من بين أعضائه لجنة خاصة لدراسة موضوع محدد- كموضوع الاستثمار- وذلك بناء على اقتراح من رئيسه عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية كما يملك صلاحية تكوين لجان دائمة مختصة بشؤون الاقتصاد والمالية والاستثمار، وكل ماله علاقة بالاستثمار فيم مختلف القطاعات الأخرى كالسياحة والصناعة وغيرها من القطاعات من خلال إعداد عمليات من خلال إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة حيث نصت المادة 31 : " يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما تلك المتعلقة بما يأتي:

- الاقتصاد والمالية والاستثمار،

- الصحة والنظافة وحماية البيئة،

- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية،

<sup>100</sup> المادة 04 من القانون 10-11، مرجع سابق.

<sup>101</sup> المادة 11 من القانون 10-11، المرجع نفسه.

<sup>102</sup> المادة 13 من القانون 10-11، المرجع نفسه.

- الري والفلاحة والصيد البحري،

- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.<sup>103</sup>

كما تخضع مختلف المشاريع الاستثمارية إلى الموافقة المسبقة من طرف المجلس الشعبي البلدي وهو مانصت عليه المادة 109 : " تخضع إقامة أي مشروع و/أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة." وهذا فيه إشارة إلى مكانة البلدية في مرافقة الاستثمار وتحديد أهميته بالنسبة للبلدية وخصوصياتها.<sup>104</sup>

كما منح المشرع للبلدية الأولوية في تخصيص الأوعية العقارية للاستثمار بقوله: " تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي ".<sup>105</sup>

ومن بين أهم المواد التي تشير إلى دور المجلس الشعبي البلدي مانصت عليه المادة 111 من قانون البلدية، لما يبادر المجلس بالعمليات والإجراءات التي من شأنها تحفيز وبعث التنمية لمختلف الأنشطة الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار طاقة البلدية ومخططها التنموي، لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.<sup>106</sup>

<sup>103</sup> المادة 31 من القانون 10-11، المرجع نفسه.

<sup>104</sup> المادة 109 من قانون 10-11، المرجع نفسه.

<sup>105</sup> المادة 117 من القانون 10-11، المرجع نفسه.

<sup>106</sup> المادة 111 من القانون 10-11، المرجع نفسه.

### الفرع الثاني : صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي

يملك رئيس المجلس الشعبي البلدي الازدواجية في الصلاحيات، فمن جهة يمثل البلدية ومن جهة ثانية يمثل الدولة، فرئيس المجلس الشعبي البلدي هو رئيس الهيئة التنفيذية وبهذا الحق فهو يمتلك حق الإشراف على شؤون تسيير المجلس.

بالرجوع إلى قانون البلدية نجد أن من بين صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي ما أشارت إليه المادة 88 من القانون 10-11 " يقوم رئيس المجلس الشعبي تحت إشراف الوالي بما يأتي:

- تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية.
  - السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.
  - السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف.<sup>107</sup>
- ويكلف بالإضافة إلى ذلك، بكل المهام التي يخولها له التشريع والتنظيم المعمول بهما<sup>108</sup>، كما يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ جميع مداولات المجلس الشعبي البلدي ويطلع على ذلك.<sup>109</sup>
- بالرجوع إلى المهام السالفة الذكر نجد أن لرئيس المجلس الشعبي البلدي دور في مجال الاستثمار.

### المطلب الثاني: صلاحيات الولاية في ظل القانون 07-12

حيث تعتبر الولاية، حلقة وصل بين البلديات والإدارة المركزية، وبهذا تضطلع بالمهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعميم التنمية في إطار تنفيذ البرامج والمخططات على المستوى الولائي .

<sup>107</sup> المادة 88 من القانون 10\_11، مرجع سابق.

<sup>108</sup> المادة 88 من القانون 10-11، المرجع نفسه.

<sup>109</sup> المادة 80 من القانون 10\_11، المرجع نفسه.

### الفرع الأول : صلاحيات المجلس الشعبي الولائي

للمجلس الشعبي الولائي عدة صلاحيات في مجالات مختلفة وكذا وظائف متعددة في نطاق اختصاصها الإقليمي عن طريق أجهزتها حيث نصت المادة 52 من القانون 12-07 على مايلي: "يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في جميع اختصاصاتها."<sup>110</sup>

حيث يمكن للمجلس الشعبي الولائي بالإضافة إلى التكفل بالمهام المنوطة به، التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم صلاحياته التي ترمي إلى ترقية الاستثمار مايلي:

- تشكيل لجان من بينها لجنة التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل، الاقتصاد والمالية والاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والتهيئة والتعمير.<sup>111</sup>

- كما يمكنه التداول حول الهياكل القاعدية والاقتصادية، والتنمية الاقتصادية، التجارة والأسعار والنقل، تهيئة إقليم الولاية، الفلاحة والري، الإعلام.<sup>112</sup>

- وفي إطار متابعته للمعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية على مستوى الولاية، والمنجزة في إطار الاستثمار يتولى إنشاء بنك معلومات على مستوى الولاية يتولى جمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية<sup>113</sup>، وفي هذا الإطار يحدد المجلس المناطق الصناعية التي ستقام عليها الاستثمارات، ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبيدي رأيه في ذلك، كما يعمل المجلس على تسهيل استفادة المتعاملين من العقار الصناعي، كما يشجع تمويل

المادة 51 من القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، رعدد12، بتاريخ 29 فبراير 2012.

<sup>111</sup> المادة 33 من القانون 12-07، المرجع نفسه.

<sup>112</sup> المادة 77 من القانون 12-07، المرجع نفسه.

<sup>113</sup> المادة 80 من القانون 12-07، المرجع نفسه.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

الاستثمارات في الولاية، ويساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية.<sup>114</sup>

- وفي مجال تطوير وخلق فرص الاستثمار مع مختلف الفاعلين المحليين من مؤسسات وأفراد، يتولى المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية، من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار<sup>115</sup>.

- كما يبادر المجلس الشعبي الولائي حسب قدرات وطابع وخصوصيات كل ولاية، على عاتق الميزانية الخاصة بالولاية بكل الأعمال التي من طبيعتها المساهمة في التنمية الاقتصادية، كما يمكنه طبقا للتشريع المعمول به في مجال ترقية الاستثمار تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تفضيل التنمية المنسجمة والمتوازنة لإقليمها.<sup>116</sup> يعتبر هذا إشارة واضحة إلى الدور المنوط للمجلس في خلق الثروة ودعم الاستثمار وترقيته، في حدود إمكانياته المادية

وفي إطار تدعيم الهياكل القاعدية الاقتصادية والتي لها علاقة بترقية الاستثمار يعمل المجلس الشعبي الولائي في هذا الإطار على :

-المبادرة بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها، وكذا تشجيع التنمية الريفية في مجال الكهرباء و فك العزلة<sup>117</sup>.

-الاتصال والتنسيق مع المصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات<sup>118</sup>.

<sup>114</sup> المادة 81 من القانون 07-12، المرجع نفسه.

<sup>115</sup> المادة 83 من القانون 07-12، مرجع سابق.

<sup>116</sup> المادة 75 من القانون 07-12، المرجع نفسه.

<sup>117</sup> المادة 88 من القانون 07-12، المرجع نفسه.

<sup>118</sup> المادة 90 من القانون 07-12، المرجع نفسه.

الفرع الثاني : صلاحيات الوالي

يتمتع الوالي بالازدواجية في الاختصاص، حيث يحوز على سلطات بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، كما يمارس سلطات أخرى باعتباره ممثلاً للدولة.

أولاً : بصفته ممثلاً للولاية

يتولى تنفيذ مداورات المجلس الشعبي الولائي: وذلك بموجب إصدار قرارات ولائية، باعتباره جهازاً تنفيذياً لها ، وذلك تطبيقاً لنص المادة 102 التي تنص على أن : " يسهر الوالي على نشر مداورات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها"<sup>119</sup>.

وتنص المادة 124 على أنه: " يصدر الوالي قرارات من أجل تنفيذ مداورات المجلس الشعبي الولائي وممارسة السلطات المحددة في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب"<sup>120</sup>.

كما يلزم قانون الولاية الوالي بضرورة إطلاع وإعلام المجلس الشعبي الولائي بوضعية ونشاطات الولاية ، وذلك عن طريق إطلاع رئيسه بين الدورات بانتظام ، عن مدى تنفيذ مداورات المجلس بتقديم تقرير وبيان سنوي للمجلس ، يتضمن نشاطات مصالح الدولة في الولاية ، والذي يمكن أن تنتج عن مناقشته ، رفع توصيات إلى وزارة الداخلية والقطاعات المعنية.<sup>121</sup>

- ثانياً: بصفته ممثلاً للدولة

تنص المادة 110 من قانون الولاية : " الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة."<sup>122</sup>

<sup>119</sup> المادة 102 من القانون 07-12، مرجع سابق.

<sup>120</sup> المادة 124 من القانون 07-12، المرجع نفسه.

<sup>121</sup> محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 114-115.

<sup>122</sup> المادة 110 من القانون 07-12، مرجع سابق.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

كما يعتبر الوالي همزة وصل بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، أي بين القمة والقاعدة، والممثل المباشر لكل الوزراء ويلتزم الوالي بإطلاع الوزراء مباشرة على القضايا الهامة التي تتعلق بالحياة السياسية و الاقتصادية والإدارية في الولاية.<sup>123</sup>

و تتمثل أهم الصلاحيات الموكلة للوالي بهذه الصفة في:

- في حالة حل المجلس الشعبي الولائي ، يمكن للوالي أن يقترح على وزير الداخلية تعيين مندوبية ولائية لممارسة الصلاحيات الممنوحة لذات المجلس.

- "الوالي مسؤول على المحافظة على النظام والأمن و السلامة و السكينة العمومية."<sup>124</sup> وهي وجه من أوجه المحافظة على التنمية الاقتصادية ، وضرورة حتمية من أجل ترقية الاستثمار الذي يعد توفر الاستقرار والأمن أحد ركائز تطويره.

### المطلب الثالث: الجماعات المحلية في ظل قانوني الاستثمار و المنافسة

إن المهام والصلاحيات المسندة للجماعات المحلية ليست منحصرة في قانوني الولاية و البلدية فحسب ، فهناك عدة نصوص أخرى في قوانين قطاعات أخرى والتي تتعرض لصلاحيات الجماعات المحلية في مجال الاستثمارات.

### الفرع الأول: الجماعات المحلية في ظل قانون ترقية الاستثمار 09-16

ورد في قانون ترقية الاستثمار 09-16 بعض المظاهر المؤكدة لمكانة الجماعات المحلية عموماً في دعم الاستثمار، وهو ما جاء في نص المادة 13 منه أين تطرقت إلى الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم التابعة لمناطق للجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب ترميمها مساهمة خاصة من قبل الدولة من خلال مرحلتين الإنجاز والاستغلال.<sup>125</sup>

<sup>123</sup> سليمان هنون ، الوجيز في القانون الإداري، دار هومة ،الجزائر، 2017، ص 118.

<sup>124</sup> المادة 114 من القانون 07-12 ، مرجع سابق

<sup>125</sup> المادة 13 من القانون 09-16، المؤرخ في 3 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 46، بتاريخ 3 غشت 2016.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

كما باشرت الحكومة بعد صدور قانون ترقية الاستثمار 16-09 سياسة واضحة لإعطاء دور مهم للجماعات المحلية وذلك بجملة من التعليمات والتنظيمات و اللقاءات الرامية إلى توسيع صلاحيات هذه الوحدات بما يتوافق ومؤهلات كل منطقة.

حيث لم يتضمن قانون الولاية 12-07 صراحة تولي الوالي وبصفة منفردة وبشكل مباشر دورا في عملية دعم وترقية الاستثمار، وبوجه عام ما يخص التنمية الاقتصادية ، ماعدا متابعة تنفيذ مداورات المجلس الشعبي الولائي، لكن بتراجع الجباية البترولية وضعف الانتاج المحلي ، جعل السلطات المركزية ممثلة في الحكومة في إعطاء دور محوري للولاية في عملية مرافقة ودعم الاستثمار، من خلال لقاءها مع الولاية باعتبارهم حلقة الوصل بين الجهات المركزية واللامركزية، وإعطائهم دورا أكبر في ترقية ومتابعة الاستثمارات وتوفير المعلومات الاقتصادية للمستثمرين<sup>126</sup>.

ومن أبرز ما جاء في توجهات الحكومة الجديدة لدور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الدور الجديد للوالي في هذا المجال، حيث شدد رئيس الجمهورية في تعليمة للحكومة بالتكفل بإصلاح الجباية والمالية المحلية مشددا على دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار وبهذا الصدد فإن الولاية ورؤساء البلديات مدعوون أكثر من أي وقت مضى إلى لعب دور محدد قصد رفع موارد الدولة والمساهمة بشكل أكثر حيوية في التنمية المحلية والوطنية.<sup>127</sup>

### الفرع الثاني: الجماعات المحلية في ظل قانون المنافسة

إن تدعيم الإستثمار وإن لم يذكر صراحة كمصطلح فنجد بقية القوانين التي تطرقت ضمنا لمجال دعم الاستثمارات، نذكر على سبيل المثال قانون الصفقات العمومية، القانون

---

1 أحمد طيب، تعزيز قدرات الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي في ظل قانون الاستثمار الجديد في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع الذي نظمه مخبر الحالة المدنية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبيلي بونعامة، خميس مليانة، الموسوم بعنوان: "دور الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني على ضوء القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار"، يومي 13-14 ديسمبر 2017.

2 الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قانون تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة،قانون حماية البيئة.

ولعل أهم ما جسد سياسة الدولة في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، هو إصدارها لقانون المنافسة، والذي يعتبر أحد أهم أهدافه التي تتمثل في حماية حرية الاستثمار والتجارة ، لكونه يمس جميع النشاطات المتعلقة بالإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد<sup>128</sup>، والذي يعتبر مجلس المنافسة أحد أهم أدواته القانونية، حيث يعمل مجلس المنافسة على تجسيد تلك الحماية من خلال إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين، والذي منح القانون للجماعات المحلية بهدف حماية الاستثمارات على إقليمها صلاحية التدخل لدى مجلس المنافسة، وهو ما عبرت عنه المادة 35 بقولها: " يبدي مجلس المنافسة رأيه في كل مسألة ترتبط بالمنافسة إذا طلبت الحكومة منه ذلك، ويبدي كل اقتراح في مجالات المنافسة،و يمكن أن تستشيرها أيضا في المواضيع نفسها الجماعات المحلية"<sup>129</sup>...

### خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بكل العناصر والمسائل التي تسمح بالقول ان الجماعات المحلية تعد اسلوبا من اساليب التنظيم الاداري تتولى ادارة الشؤون والخدمات

<sup>128</sup> Rachid Zouaimia , Le droit de la concurrence,Maison d'editoin Belkeis,Algerie,2012, page22.

المادة35 من الأمر المعدل والمتمم رقم 03-03،المؤرخ في19 يوليو2003 يتعلق بالمنافسة،ج ر، عدد 43،بتاريخ 20 جويلية 2003<sup>129</sup>

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للجماعات المحلية والاستثمار المحلي

على المستوى المحلي من خلال توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية ووحدات ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ما يساعدها ذلك على اداء مهامها وبلوغ الاهداف المنشودة التي اسندت لها مهمة النهوض بالاستثمار وكذا تحقيق التنمية محليا .

فالتنمية المحلية تعتبر التحدي الكبير للدولة والمجتمع في الجزائر فهي اساس وجود الجماعات المحلية وهدفها الاساسي.

وتتزايد اهمية الاستثمار يوما بعد يوم فهو يلعب دورا اساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددًا في النمو الاقتصادي كما انه احد المحركات الاساسية للتنمية .



## الفصل الثاني

### تمهيد

يعتبر الاستثمار أداة فعالة لتنشيط الحركة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس انتهجت الحكومة الجزائرية عدة آليات كإنشاء هياكل وأجهزة تساهم في تطوير ودعم الاستثمارات بمختلف مهامها، وكذا اعتماد فكرة جذب الاستثمارات وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، لاستقطاب المستثمرين عن طريق تحفيزات و ضمانات، بالإضافة إلى ذلك أصبح هناك دور مهم لبعض الفاعلين في تدعيم الإستثمار خاصة المحلي منه، نتيجة للتغيرات التي طرأت على مجال السياسة والاقتصاد والإدارة وغيرها، فرضت أن يكون هناك للمجتمع المدني والاعلام دور مهم في تدعيم الاستثمار بالإضافة إلى الدور المالي والإداري لتسهيل العملية الاستثمارية، هذا ما سنراه في المبحث الأول.

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الإستثمار بشكل عام والإستثمار المحلي بالخصوص، وكذا الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية لتدعيم الإستثمار، قمنا بزيارة ميدانية لمقر ولاية الشلف، بغية تحصيل معلومات حول هذين المتغيرين ومعرفة واقع الاستثمار المحلي بها، والدور الذي تقوم به الولاية لتدعيم هذا الأخير (المبحث الثاني).

أما المبحث الثالث فسيكون كروية مستقبلية للإستثمار المحلي ومعرفة افاقه.

### المبحث الاول : طرق دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

حتى تتمكن الجماعات المحلية من تحقيق دعم كامل للاستثمارات المحلية، وجب على السلطة المركزية استحداث مجموعة من الوسائل والهيئات المرافقة التي تهدف لتوفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات بأنواعها، و في سبيل ذلك سعى المشرع الجزائري الى ارساء و تكريس اجهزة ادارية مكلفة بالاستثمار، تتولى عملية التنظيم و الإشراف على مختلف الانشطة الاستثمارية وتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين، وكذا محاولة القضاء على كل ما من شأنه تعطيل عملية دعم و تطوير الاستثمار، وكان ذلك بتدعيم الإطار المؤسسي لأجهزة الإستثمار بإنشاء هياكل جديدة او إجراء تعديلات على الهياكل القديمة،

### المطلب الاول: اجهزة دعم الاستثمار المحلي

من بين الاجهزة المدعمة للاستثمار المحلي نجد المجلس الوطني للاستثمار الصناديق والوكالة الوطنية واللجنة المساعدة لتطوير الاستثمار.

#### الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار CNI

يعتبر انشاء مجلس وطني للاستثمار خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار و يضم هذا المجلس مجموعة من القطاعات التي لها علاقة بمجال الاستثمار و ايضا الجاز المفكر الذي يجب على كل مشروع استثماري الخضوع للدراسة المسبقة من طرفه.<sup>130</sup>

المجلس الوطني للاستثمار هو مجلس يترأسه الوزير الأول ويتشكل من عدة وزراء، هذا المجلس يدرس ويقرر سيما بخصوص المزايا التي تمنح للمشاريع الاستثمارية التي تساوي أو تفوق قيمتها 5.000.000.000 دينار جزائري وكذا المشاريع ذات الأهمية الوطنية التي يتمخض عنها عقد إتفاقية.<sup>131</sup>

نصت المادة 18 من القانون الاستثمار 01-03 على: " ان ينشئ لدى وزير المالية المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، يوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة الوزير الاول، ويكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات وبكل المسائل المرتبطة بتنفيذ قانون الاستثمار<sup>132</sup> ."

#### - تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار :

حدد المشرع الجزائري تشكيلة وصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار من خلال المرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 09/10/2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار

<sup>130</sup> عبد القادر هاملي، "سفيان بولعراس، الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعوقات الواقع"، مجلة مجاميع المعرفة، م2، ع. 02، ص33.

<sup>131</sup> فهمية قسوري، " دور أجهزة الإستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في ظل قانون 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار"، مجلة الاجتهاد القضائي، م.12، ع، أكتوبر 2019، ص16.

<sup>132</sup> فهمية قسوري، مرجع سابق، ص18.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ويتشكل المجلس حسب المادة 04 من المرسوم 06-355 من أعضاء السلطة التنفيذية وهم الوزراء: الوزير المكلف بالجماعات المحلية، المكلف بالمالية، المكلف بترقية الاستثمارات، المكلف بالتجارة، المكلف بالطاقة والمناجم، المكلف بالسياحة، المكلف بالصناعة، المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكلف بالتهيئة الاقليمي والبيئة، ويحضر الاجتماعات الوزراء المكلف بحسب القطاع المعني بجدول الاعمال ويحضر الاجتماعات ايضا رئيس مجلس الادارة وكذا المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كملاحظين في اجتماعات المجلس ويقدم مدير العام للوكالة مشاريع الاتفاقيات للمجلس. وعليه يلاحظ أن المجلس بتشكيلته من قبل الوزارة برئاسة الوزير الاول يمثل الهيئة المركزية الاولى للاستثمار في الجزائر.

### - مهام المجلس الوطني للاستثمار:

فالمجلس ينحصر عمله على دعم الاستثمارات وبالموافقة على الاتفاقيات المتعلقة بالاستفادة من استثمارات معينة من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بشرط أن تكون هذه الاستثمارات ذات اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني .

### 1- صلاحيات تتعلق باستراتيجية وسياسة الاستثمار:

حددها المادة 18 من القانون 01-03 والفقرة الاولى من المادة 03 من المرسوم 06-355 "يقوم المجلس بما يلي: يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار واولوياته، يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار" فهو بهذه المهام يقوم بإبرام الاتفاقيات السالفة الذكر بالمصادقة عليها، وأيضا اصدر المجلس قرار رقم 50-02 مؤرخ في 06/03/2011 متضمنا إنشاء مناطق صناعية جديدة تلاه قرار رقم 13 في الدورة 51 للمجلس بتاريخ 19/04/2011 ليدعم قائمة المناطق الصناعية مخصصا 69 مليار دينار جزائري لمشروع أنشائها وإلى جانب الطاقم الحكومي الذي تضمه مختلف المجالس السابقة تدخلت الوزارات في تنظيم العقار الصناعي.<sup>133</sup>

<sup>133</sup>قني سعيدي، "دور اجهزة دعم الاستثمار المركزية في تنظيم وتسيير العقار الصناعي على ضوء التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، ع. 08، ج1 ديسمبر 2017، ص 50

### ب - الصلاحيات الاستشارية للمجلس الوطني للاستثمار:

من خلال هذه المهام يقوم بالتنسيق مع مختلف القطاعات في الحكومة في تطوير الاستثمار حيث يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه، ومن خلال التشاور والحضور لاجتماعات المجلس للتشاور حول مختلف الاشكاليات التي تواجهها مختلف القطاعات، ومحاولة ايجاد الحلول وتذليل الصعوبات من خلال اقتراح الآراء والتوصيات ويعمل وزير المكلف بترقية الاستثمار على تنفيذها.

### ج - الصلاحيات التنفيذية للمجلس الوطني للاستثمار:

يظهر ذلك من خلال نص المادة 03 من المرسوم 06-355 من خلال:

- اقتراح ملاءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.

- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة كذا كل تعديل للمزايا الموجودة، يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها، يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي اهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها يفصل على ضوء اهداف تهيئة الاقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.<sup>134</sup>

طبقا للقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها.

- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي اهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.

- يفصل على ضوء اهداف تهيئة الاقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي طبقا لقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

ان اداء المجلس الوطني للاستثمار ورغم المكانة التي يحتلها هذا المجلس والتي كانت من المفروض ان تؤهله للعب دور الفاعل في سبيل تطوير و ترقية الاستثمار في بلادنا الا ان اداء المجلس الوطني للاستثمار يظل اداء محدود ولم يصل الى الدرجة التي ينبغي ان

<sup>134</sup> فهيمة قسوري، مرجع سابق، ص 18.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

يكون عليها وحتى انه يشكل احيانا كثيرة عقبة في سبيل تسريع وتيرة المشاريع الاستثمارية.<sup>135</sup>

في هذا السياق تم ترسيم قرار الغاء المجلس الوطني للاستثمار CNI في حصيلة نشاط الحكومة لسنة 2020 والتي تم نشرها في الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة، وأكدت حصيلة الحكومة استكمال مراجعة قانون الاستثمار الذي ينص على إبقاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "اندي ANDI" كمخاطب وحيد للمستثمر.<sup>136</sup>

### الفرع الثاني: تعريف الوكالة والمهام المنوطة بها.

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب الأمر 03/01 من أهم الآليات المستخدمة في تطوير وترقية الاستثمار في الجزائر، وهذا ما دفعنا للبحث في مفهوم هذه الوكالة من حيث التعريف القانوني الذي أعطي لها من جهة، وكذلك إلقاء الضوء على الدور المهم الذي تلعبه من خلال المهام التي تمارسها في مجال الاستثمار.

أ - مفهوم الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمار.

لقد نصت المراسيم التنفيذية السابقة على الوكالة وتحديد طبيعتها القانونية وأهدافها وبصدور القانون الجديد 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، نجد أنه أدرج هذا التعريف في المادة 26 من ذات القانون.

### -تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في إطار القانون 09-16 :

<sup>135</sup> فهيمة قسوري، مرجع سابق، ص19

<sup>136</sup> الحكومة تقر إلغاء المجلس الوطني للاستثمار و توسيع مهام وكالة الاستثمار، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2022،

<http://www.ecoalgeria.com/content/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%AA9%82%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1>

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

نص هذا القانون الجديد رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار في الفصل الخامس في المادة 26 والتي أعطت تعريف للوكالة بانها " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

ويمكن اعتبار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة أو شخصا من أشخاص القانون العام، يحكمها مبدأ التخصص في الغرض الذي أنشئت من أجله ، وتتمتع بالشخصية المعنوية التي تكسبها حقوقا وتحملها التزامات، كما تتمتع بذمة مالية مستقلة خاصة بها<sup>137</sup>.

نصت المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17/100 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06/356 على تشكيلة مجلس ادارة الوكالة و التي تتكون من :

- ممثل السلطة الوصية رئيسا.
- ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- ممثل الوزير الكلف بالشؤون الخارجية.
- ممثلان (02) عن الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل الوزير المكلف بالسياحة.
- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.<sup>138</sup>

### ب- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من أجل تحقيق الوكالة أهدافها التي أنشأت من أجلها والمتمثلة أساسا في تشجيع

<sup>137</sup> لعشاش عز الدين، مرجع سابق، ص54.

<sup>138</sup> المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 17/100، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06/356..

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

الاستثمار أوكل لها المشرع صلاحيات مهمة ومتنوعة نص عليها القانون 09/16 في نص المادة 26 منه....." تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية ، بما يأتي:  
\*تسجيل الاستثمارات.

\*ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.

\*ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.

\*تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.

\*دعم المستثمرين و مساعدتهم ومرافقتهم.

\*الإعلام و التحسيس في مواقع الأعمال.<sup>139</sup>

كما نصت المادة 3 من المرسوم 100/17 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، والتي عدلت من أحكام المادة 3 من المرسوم

التنفيذي رقم 356/06 على مهام تقوم الوكالة الوطنية بتأديتها فجاء نصها كما يلي "

تكلف الوكالة بما يأتي:

أ- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين .

ب- مساعدة مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الانجاز .

ج- تأجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع واعداد إحصائيات الانجاز وتحليلها.

د- تسهيل بالتعاون مع الادارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين و تبسيط اجراءات

وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وانجاز المشاريع وتساوم بهذا الصدد، في

تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.

<sup>139</sup> المادة 26، القانون 09\_16، مرجع سابق.

هـ- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية عبر الإقليم الوطني وفي الخارج.<sup>140</sup>

يمكن الإشادة بالدور الذي تلعبه الوكالة من أجل تطوير وترقية الاستثمار، فمن ابرز المهام الموكلة للوكالة هي جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين، بالإضافة إلى مساعدة و مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز، و تأجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع واعداد إحصائيات الانجاز وتحليلها.

### ب - الهياكل اللامركزية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة عمومية ذات طابع إداري كما ذكرنا سابقا، ونصت المادة 22 من الأمر 01-03 أن للوكالة هياكل لا مركزية على المستوى المحلي، ويمكن إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج يحدد عدد الهياكل المحلية والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم.

### 1-الشباك الوحيد اللامركزي GUD

من أجل فعالية أكبر للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ومنح الجماعات المحلية المساهمة في تطوير الاستثمار ودعمه وكذا من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية، وبهدف تسهيل الاجراءات الإدارية أمام المستثمرين، ثم إنشاء الشباك الوحيد لدى وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات على مستوى كل ولاية، يمثل الهيكل المحلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث يتولى هذا الشباك الاهتمام بكل المساعي الادارية لإنجاز اي مشروع. ويقصد بالشباك الوحيد تلك الهيئة الوحيدة في الدولة التي لها مسؤولية التنسيق بين مسائل عديدة مرتبطة أساسا بدخول الاستثمارات الاجنبية ترقيتها ودعمها إلى حين انتهاءها.

وبالرغم من ذلك إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة بالنظر للنقائص التي تخلله، فمن بين تلك النقائص أنه كان منظما بصفة مركزية، بحيث يجب الاتصال بالمقر الاجتماعي للوكالة

<sup>140</sup> المادة 3، المرسوم التنفيذي 17/100 المعدل في المرسوم 60/356.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

الموجودة بالعاصمة حتى ولو كان المستثمر الأجنبي يريد انجاز استثمارات بالمدن الداخلية للوطن.

- يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل و تبسيط الاجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات و تنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض يؤهل ممثلو الادارات و الهيئات الموجودة على مستوى المراكز ، لتسليح كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، و تقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار و تكوين الشركات.

- إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومات البسيطة، بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الاجراءات المطلوبة.

يضم الشباك الوحيد اللامركزي، المنصب على مستوى مقر الولاية، المراكز الاربعة التالية<sup>141</sup> :

### 2 - مركز تسيير المزايا

يعتبر مركز تسيير، في مضمون هذا القانون بأنه يقوم بتسيير المزايا و التحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمار، بموجب التشريع المعمول به. يكلف باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون المتعلق بترقية الاستثمار.<sup>142</sup>

### 3 - مركز إستفاء الاجراءات

يقوم مركز إستفاء الاجراءات بجميع المهام التي تنطوي في إطار تقديم الخدمات المتعلقة بإجراءات إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع ، و يضم في عضويته:

-أعوان الوكالة المعنيين.

-ممثل عن المركز الوطني للسجل التجاري.

<sup>141</sup>المادة 3، المرسوم التنفيذي 100/17، مرجع سابق.

<sup>142</sup>المادة 24، المرسوم التنفيذي 100/17، مرجع سابق.

- ممثل إدارة التعمير .
  - ممثل إدارة البيئة .
  - ممثل إدارة العمل و التشغيل .
  - ممثل المجلس الشعبي البلدي .
  - ممثلو عن هيئات الضمان الاجتماعي .
- و قد تم تحديد أعضاء مركز إستفتاء الاجراءات على النحو الآتي:

- ممثل الوكالة .
- ممثل المركز الوطني للسجل التجاري .
- ممثل إدارة التعمير .
- ممثل إدارة البيئة .
- ممثل إدارة العمل و التشغيل .
- ممثل المجلس الشعبي البلدي .
- ممثلو هيئات الضمان الاجتماعي.<sup>143</sup>

#### 4- مركز دعم إنشاء المؤسسات

نصت عليه المادة 28 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 100/17 يكلف هذا المركز بمساعدة و دعم انشاء و تطوير المؤسسات و يقدم للاستثمارات عدة مهام متمثلة في:

1- مهمة الإعلام : حيث يقوم بتقديم و توفير كل المعلومات المتعلقة بالمشروع المراد

<sup>143</sup> المادة 27، المرسوم التنفيذي 100/17، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

إنشاءه، سواء تعلقت هذه المعلومات بالجانب التقني أو الاقتصادي أو الإحصائي.

**2- مهمة التكوين :** و يظهر ذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة حاملي المشاريع ، حيث أنه من خلال هذه الدورات تتبين كافة الخطوط العريضة والمساهمة في نجاعة المشروع المراد إنشاؤه .

**3- مهمة المرافقة :** و ذلك من خلال تقديم خدمات من بداية المشروع الاستثماري إلى

غاية نهايته.<sup>144</sup>

### 5- مركز الترقية الإقليمية

إضافة لدعم المؤسسات من قبل مركز الدعم، فإن مركز الترقية الإقليمية يعتبر رابع مركز في الشباك الوحيد اللامركزي ، اذ يعد هذا المركز حلقة وصل بين الجماعات المحلية حيث يقوم بالتعاون مع الجماعات المحلية على إنشاء استراتيجية تنويع و ثراء نشاطات الولاية عن طريق دعم مواردها .

ويقوم مركز الترقية الإقليمية بعدة مهام تتحصر في مجملها حول ترقية و تطوير

الاقتصاد المحلي ، كما يقوم المركز بتقديم خدمات أخرى يكون الغرض منها إقامة

علاقات أعمال و شركات بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، و كذا متابعة الفترة التي

تلي الاستثمار ، و هذا ما يساعد على تقييم المناخ المحلي للاستثمار و محيط الأعمال.

يظهر مما سبق أن تدخل الجماعات المحلية ضمن هذا المركز من شأنه أن يدعم

ويجذب المستثمرين ويرفع من فرص الاستثمار.<sup>145</sup>

<sup>144</sup> المادة 28، المرسوم التنفيذي 100/17، مرجع سابق.

<sup>145</sup> عز الدين لعشاش، مرجع سابق، ص50\_51.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

### الفرع الثالث: لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار

أنشئت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، تدعى في صلب النص "اللجنة"، يتولى تسيير أمانة اللجنة المدير المكلف بالصناعة وترقية الاستثمارات تحت سلطة الولاية، وتتشكل اللجنة من الوالي أو ممثله رئيساً، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنيين بجدول أعمال الاجتماع و بالتالي تكون الجماعات المحلية لها تمثيل و دور ضمن أعمال هذه اللجنة بالإضافة الى الاعضاء المنصوص عليهم في نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-20.<sup>146</sup>

تمارس مهامها على مستوى الولاية و ذلك باقتراح منح الإمتياز عن طريق المزاد العلني على الاراضي الموجه لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وكذا تحديد استراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية ومساعدة المستثمرين في تحديد موقع الاراضي التي سيتم اقامة المشاريع الاستثمارية عليها، اقتراح انشاء مناطق صناعية جديدة ومناطق نشاطات على الحكومة، متابعة اقامة وانجاز المشاريع الاستثمارية و تقييمها، وضع المعلومات المتعلقة بتوفير العقارات الموجهة للاستثمار تحت تصرف المستثمرين بواسطة كل وسائل الاتصال، بالإضافة لمراقبة جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية او الخاصة وتكون مهياًة و مجهزة و موجهة لاستقبال الاستثمارات.<sup>147</sup>

يمكن للوالي في مجال العقار الصناعي منح عقد الامتياز بالتراضي بموجب قرار باء على اقتراح من المدير الولائي المكلف بالاستثمار الذي يتصرف كلما تطلب الامر ذلك بالتنسيق مع المديرين الولائيين للقطاعات المعنية على الاراضي التابعة لاملاك الخاصة للدول و الاصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية و كذا الاراضي التابعة للمناطق

<sup>146</sup>المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 12 يناير 2010 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد

الموقع و ترقية الاستثمارات و ضبط العقار و تشكيلها و سيرها الجريدة الرسمية، العدد 04 بتاريخ 17 يناير 2010.

<sup>147</sup>المادة 3 من المرسوم التنفيذي المرجع نفسه

الصناعية و مناطق النشاطات خاصة اذا كانت المشاريع الاستثمارية من شأنها احداث مناصب شغل و تساهم في تنمية المناطق المعزولة و المحرومة.<sup>148</sup>

### الفرع الرابع: صندوق الاستثمار الوطني والصناديق الولائية

تعتبر صناديق الاستثمار بمختلف أنواعها آلية من آليات إدارة واستثمار المدخرات العامة، حيث تطورت من أداة لتحقيق استقرار المالية العامة إلى آلية لتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية، نتيجة التطور والنمو السريع الذي عرفته هذه الصناديق على المستوى الدولي.

#### أ- الصندوق الوطني للاستثمار

يعتبر الصندوق الوطني للاستثمار مؤسسة عمومية مالية ذات طابع اقتصادي تتمتع بشخصية ومعنوية واستقلالية مالية، بحيث تأسس الصندوق على أساس هياكل البنك الجزائري للتنمية وذلك بناء على الأمر رقم 40 - 11 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2011، والذي تضمن تغيير تسمية البنك الجزائري للتنمية و الصندوق الوطني للاستثمار (FNI/BAD) إلى الصندوق الوطني للاستثمار، يحتفظ الصندوق بتركيبة مجلس الإدارة المتكون من: (رئيس مجلس الإدارة ومدير عام للصندوق الوطني للاستثمارات، ممثلين عن وزير المالية، ممثل عن بنك الجزائر، ممثل عن البنك الوطني الجزائري، 13 ممثل عن البنك الجزائري الخارجي، ممثل عن القرض الشعبي الجزائري).<sup>149</sup>

#### - مهام الصندوق الوطني للاستثمار يتخصص الصندوق الوطني للاستثمارات:

- توفير آليات تمويل طويلة الأجل للمؤسسات بشروط ميسرة، يمكن أن تأخذ شكل قروض مباشرة أو وفق تمويل مشترك مع البنوك التجارية أو من خلال المساهمة المباشرة في تركيبة رأس مال المؤسسة المستثمرة، من خلال موارده الخاصة أو عن طريق تعبئة موارد مالية

<sup>148</sup> الأمر رقم 11/40 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، بتاريخ 23 يوليو 20.

فاتح جاري، "آليات دعم الاستثمار عن طريق الاستثمار"، مجلة العلوم العلوم الإنسانية، ع.50، مارس 2018، ص.5.

إضافية على شكل قروض مموله من 14 الخزينة العمومية، حيث يركز نشاطه على تمويل العمليات الاستثمارية الاقتصادية.<sup>150</sup>

### - مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار

تهدف استراتيجيته إلى المساهمة المباشرة في رأس مال المشاريع الاستثمارية، حيث تجسد هذه الآلية توجه استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار عن طريق المشاركة المباشرة في الاستثمار وتقاسم الأرباح والخسائر والمساهمة في مجلس إدارة المشاريع الممولة، حيث يتولى باسم ولفائدة الخزينة العمومية تسيير المحفظة المالية للأسهم المكتتبه في رأس مال المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية الاستراتيجية بالنسبة للدولة<sup>151</sup>.

### ب - الصناديق الولائية للاستثمار

تم إنشاء صناديق الاستثمار الولائية، بهدف تحفيز وتطوير الاستثمارات على المستوى المحلي، لتغطية متطلبات دعم الاستثمارات على مستوى كافة التراب الوطني، بهدف دعم التنمية المحلية وتكثيف الاحتياجات التمويلية وتنوع طبيعة الاستثمارات حسب خصائص كل منطقة، تهدف صناديق الاستثمار الولائية إلى تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف حاملي المشاريع الشباب عن طريق المساهمة المباشرة في تكوين رأسمال المؤسسة في حدود أقصاه 49 % من المساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وضع حد أعلى على 100 مليون دينار جزائري، ما عدا الإستثناءات التي تسمح بها وزارة المالية، ويجب أن لا تتجاوز المساهمة 10 % من الموارد المالية المخصصة للصندوق، مقابل أن تكون المؤسسة المالية المتخصصة في تسيير صناديق الاستثمار الولائية ممثلة في مجلس إدارة المؤسسة التي تم تمويلها.

أما فيما يخص مصادر تمويل وإعادة تمويل صناديق الاستثمار الولائية، فيتم عن طريق اقتطاع دوري تراكمي من ميزانية الدولة يتم عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة العمومية

<sup>150</sup> المادة 100 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون الملكية التكميلي لسنة 2009،

الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة في 26/07/2009، ص 21.

<sup>151</sup> فاتح جاري، مرجع سابق، ص 6.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

في حدود واحد مليار دينار جزائري لكل صندوق في حساب تخصيص خاص للخزينة العمومية.

تعتبر صناديق الاستثمار أحد آليات دعم الاستثمار الحقيقي بصفة مباشرة، بحيث تتميز هذه الأخيرة في الجزائر بأنها تركز على المساهمة في تطوير حجم الاستثمارات المنتجة للثروة؛ تهدف إلى المساهمة في الاستثمارات الحقيقية المنتجة للثروة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع الممولة من طرف صناديق الاستثمار مخصصة للقطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية بالنسبة للدولة.

يمكن الإشارة إلى أن هناك ضعف كبير في الإقبال على طلب دعم ومساعدات صناديق الاستثمار الولائية للأسباب التالية:

- هي متركزة في العاصمة فهذا لا يخدم العديد من المستثمرين المنتشرين في ربوع البلاد، فلا يعقل مثلا لمعالجة ملف من منطقة إليزي أن ينتقل المستثمر إلى العاصمة لدراسة ملفه.

- غير معروفة لدى غالبية المستثمرين مقارنة بالوكالات ومؤسسات الدعم الأخرى، تقوم سياسة دعم هذه الصناديق على أسلوب المشاركة ( فكرة الشريك ) فالمستثمر يتطلب دعما قويا في بداية نشاطه ثم يمكنه المواصلة لوحده بعد ثلاث سنوات حينها تتسحب هذه الصناديق، وهذا الأمر يجهله الكثير من المستثمرين، ومازدا من رفض ذلك أن المستثمر يمكنه الحصول على الدعم نفسه وبالشروط والامتيازات نفسها من وكالات الدعم الأخرى ANDI من دون أن تشاركه في التسيير.<sup>152</sup>

وبناء على ما سبق يمكن القول انه يجب تفعيل مساهمة صناديق الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بإعادة هيكلة صندوق الوطني للاستثمار بما يتناسب مع المهام الجديدة التي أسندت إليه و كذا ضرورة إعادة النظر في التوزيع الإقليمي للمؤسسات المالية المكلفة بتسيير صناديق الاستثمار الولائية بهدف الأخذ في الحسبان خصائص التنمية المحلية لكل ولاية وتكون أقرب للمستثمرين.

<sup>152</sup> المادة 100 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون الملكية التكميلي لسنة 2009،  
الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة في 26/07/2009، ص 21.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

وعليه نخلص أن كل هذه الاجهزة رغم دورها المميز في دعم وتطوير وترقية قدرات الاستثمار في الجزائر، إلا أن عدم خضوعها للرقابة البرلمانية يجعلها تحيد عن اهدافها المسطرة للمشاريع، وهي تحقيق التنمية الوطنية الاقتصادية مما يزيد في الأزمة المالية وتحميل المواطن أعباء الاستثمار لمشاريع لم يستفد منها وتحمل تكلفة خسارتها ومتابعتها.

### المطلب الثاني : جذب الاستثمارات كآلية لدعم الاستثمار المحلي

لقد ازدادت أهمية الجماعات المحلية ضمن بيئتها الجغرافية لإرساء القواعد الديمقراطية بين المواطنين، تقديم الخدمات الأساسية للسكان و المساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشاكلهم و القيام بالمشاريع الإنتاجية التي تساهم في التنمية المحلية وهنا سنتطرق لدور مهم تقوم به الجماعات المحلية و تساهم بقدر كبير في انجازه، و هو دورها في جذب الاستثمارات الى اقليمها، ومساهمتها مع الدولة في هذا المجال لتهيئة المناخ الاستثماري و ذلك عن طريق استغلال مواردها الذاتية في تهيئة نفسها على جميع الأصعدة لكي تكون جاذبة للاستثمار.

### الفرع الأول : تفعيل الآليات القانونية

تتمثل الآليات القانونية في استغلال الجماعات المحلية للأطر القانونية التي تعمل

على تنشيط التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات على مستواها وأهمها:

#### 1- الاستغلال المباشر:

يمكن للولاية أن تستغل مباشرة مصالحها العمومية، من خلال تقييد إيرادات ونفقات

هذا الاستغلال على حساب ميزانيتها، حيث يعمل هذا الاجراء على تحريك النشاط

الاقتصادي على المستوى المحلي<sup>153</sup>.

#### 2- إنشاء المؤسسات العمومية:

كما يمكن للجماعات المحلية أن تنشئ مؤسسات عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية

<sup>153</sup>المادة 142 من القانون 07/12، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

والاستقلال المالي، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي أو

تجاري حسب الهدف المرجو منها، بحيث تعمل هذه المؤسسات العمومية على جذب

الاستثمارات، تحدث هذه المؤسسات بموجب مداوات.<sup>154</sup>

### 3- عقود الامتياز:

هو أن تعهد الإدارة ممثلة في الدولة أو الولاية أو البلدية إلى أحد الافراد أو أشخاص القانون الخاص بإدارة مرفق اقتصادي واستغلاله لمدة محدودة وذلك عن طريق عمال وأموال يقدمها الملتزم وعلى مسؤوليته، وفي مقابل ذلك يتقاضى رسوما يدفعها كل من انتفع بخدمات المرفق،<sup>155</sup> بحيث يمكن للجماعات المحلية اللجوء لهذا النوع من العقود إذا تعذر استغلالا للمصالح العمومية عن طريق الاستغلال المباشر، حيث يخضع الامتياز إلى دفتر شروط نموذجي.<sup>156</sup>

### 4- القروض:

تعتبر القروض إحدى الآليات لتمويل وضخ الأموال في المشاريع أو المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية، وفي هذا الشأن مكن المشرع في نص 156 من القانون رقم 07/12 بقوله : يمكن للمجلس الشعبي الولائي اللجوء الى القرض لإنجاز المشاريع المنتجة للمداخيل.<sup>157</sup>

نلاحظ هنا ان المشرع الملاحظ أن المشرع اشترط أن يوظف القرض في المشاريع المنتجة للمداخيل أي المشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر آلية القرض من بين الآليات المهمة في دعم وترقية الاستثمارات.

### 4- التضامن:

<sup>154</sup> المادة 146-147-148، من القانون رقم 07/12، المادة 153-154، من القانون 10/11، المتعلق بالبلدية.

<sup>155</sup> عمار بوضياف، مرجع سابق، ص234.

<sup>156</sup> المادة 149 من القانون 10/11. مرجع سابق.

<sup>157</sup> المادة 156 من القانون 07/12، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

يمكن لبلديتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة، أو التنمية المشتركة لأقاليمها أو تسيير ضمان، هذا الاشتراك يسمح بتعاضد وسائل وإمكانيات البلديات فيما بينهم وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة تعمل على جذب الاستثمارات .

بالإضافة إلى أن كل من قانون البلدية والولاية نصا على مبدأ التضامن المالي، حيث حيث يهدف الصندوق البلدي للتضامن تخصيص إعانات على عاتقه موجهة لقسم التجهيز والاستثمار، كما يخصص جزء من إيرادات صندوق تضامن الجماعات المحلية على مستوى الولاية لتشجيع وتنمية المناطق الواجب ترقيتها وكذا مخصصات لقسم التجهيز والاستثمار.<sup>158</sup>

### 5- الشراكة:

وقد تقتضي متطلبات التنمية الوطنية توجيه الدعوة للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي للتعاون مع القطاع العام في إطار قانونين، يتجسد في شركة مساهمة يكون رأس مالها مشتركا بين أحد أشخاص القانون الخاص وأحد الهيئات العامة، وغالبا ما يتعلق موضوع النشاط بالمجال التجاري أو الصناعي<sup>159</sup>.

### الفرع الثاني : تهيئة المناخ الاستثماري

تطور مفهوم مناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية للترويج للفرص

<sup>158</sup> عز الدين لعشاش، مرجع سابق، ص 40.

<sup>159</sup> عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 245.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

الاستثمارية، ذلك ان المستثمرين الوطنيين والاجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد تفحص الشروط العامة لذلك المناخ .

يشير مفهوم المناخ الاستثماري إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية الإقتصادية منها الإجتماعية الأمنية القانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها و توجهاتها.

تعتبر عملية تهيئة مناخ الإستثمار تكملة لتفعيل الآليات القانونية المتاحة للجماعات المحلية فلا يمكن أن تكون هناك إستثمارات دون مناخ استثماري محفز وجاذب، يسمح بولوج الإستثمارات للإقليم المحلي، لذلك فإن الجماعات المحلية يجب عليها السعي لتهيئة المناخ الاستثماري حتى يكون مناخ مستقطب للاستثمارات من خلال:

### - تهيئة الهياكل الاقتصادية المحلية :

التي تتمثل في إقامة وتطوير البنية التحتية الأساسية والحرص على أن تكون ملائمة ومواكبة وتتناسب مع كافة التطورات والمستجدات الزمانية والمكانية، كما أن هذه التهيئة لا تتوقف عند الإمكانيات المحلية فقط بل يمكن أن تكون من مبادرات شخصية لأشخاص اخرين<sup>160</sup>.

- تهيئة الاقليم و تنميته المستدامة : يدخل المخطط التوجيهي الولائي لتهيئة الإقليم و تنميته كأحد الأسباب الهامة التي تؤدي إلى تهيئة المناخ الاقتصادي.

- تهيئة العوامل الاقتصادية : من خلال توفير المواد الاولية، توفير اليد العاملة المؤهلة في مختلف التخصصات.

- استقرار العامل السياسي والاجتماعي: إن مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي

<sup>160</sup> عز الدين لعشاش، مرجع سابق، ص 41.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

يعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وعليه فتوفر الظروف السياسية والاجتماعية تساعد الجماعات المحلية على جذب الاستثمارات والمساهمة في دعمها، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية التي تدخل ضمنها نسبة الوعي لدى المجتمع المحلي وكذا العامل الجغرافي في استغلال الموارد المحلية.<sup>161</sup>

- **تنظيم العقار الصناعي:** العقار الصناعي هو مختلف الاراضي التي وجهت للاستثمار وكل ما اتصل بها وما رصد لخدمتها<sup>162</sup>، فالعقار الصناعي هو مصطلح يعبر عن استخدامات الأرض وهو يتميز بخصائص منفردة تميزه عن الأنظمة العقارية الأخرى، فحسن استغلاله وتسييره يجلب التكنولوجيا ويوفر فرص العمل ويحفز الاستثمارات المحلية ويعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية<sup>163</sup>.

### التوجهات الجديدة للحكومة في مجال الاستثمار

وفي هذا السياق يقترح مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، جملة من الاصلاحات من اجل تجسيد الإنعاش و التجديد الاقتصاديين، ضمن منظور شامل يركز على تشجيع الاستثمار الى جانب تحسين مناخ الاستثمار علاوة على انه من الضروري تحسين هذا الجانب بشكل اوسع من خلال تسهيل وتبسيط الحصول على العقار و القروض و الخدمات العمومية عالية الجودة فضلا عن ذلك يجب على الادارة في حد ذاتها ان تلتزم بالعصرنة و مكافحة الممارسات البيروقراطية.

<sup>161</sup> عز الدين لعشاش، مرجع سابق، ص 41.

<sup>162</sup> سمية حنان خوادجية، النظام القانوني للعقار الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2015 ص 21.

<sup>163</sup> سمية حنان خوادجية، محاضرات في مقياس العقار الصناعي، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2016/2015، ص

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

فالحكومة في سياق الانعاش الاقتصادي كما سبق الذكر تستوقفها جملة من الاعمال التي يمثل هدفها الرئيسي في تعزيز المالية العامة و تمويل فرص الانعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار يتمحور عمل الحكومة في هذا المجال في

### تحسين جاذبية مناخ الاستثمار

في اطار تحسين جاذبية مناخ الاستثمار تلتزم الحكومة بازالة كل العراقيل التي تعيق الاستثمار بفضل اتخاذ جملة من التدابير التنظيمية و المالية التي يتلخص اهمها في مجال تسهيل فعل الاستثمار

- ضمان المزيد من وضوح الرؤية و الاستقرار القانوني و المؤسساتي لصالح المستثمرين المحتملين و لاسيما من خلال تعديل قانون الاستثمار.
- ازالة الطابع المادي عن الاجراءات الإدارية و تقليص اجال معالجة كل الملفات الادارية و تبسيط اجراءات منح مختلف الاعتمادات و الرخص المطلوبة لممارسة النشاطات بكل انواعها.
- مكافحة البيروقراطية من خلال تشكيل لجنة للتحكيم تتعلق بعلاقات الادارة بالمستثمرين.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار من اجل منسق و فعال للفاعلين في القطاع العمومي.
- وضع الية للتقييم و المتابعة لمناخ الاعمال.
- انشاء هيئة لليقظة و الاستعلام الاقتصاديين لمساعدة المستثمرين على التوقع و الاستباقية.
- ارساء ارضية اعلامية اقتصادية و خارطة للمؤسسات و فرص الاستثمار كأداة للمساعدة على اتخاذ القرار و كوسيلة لتقييم السياسات العمومية.<sup>164</sup>

### الفرع الثالث: اجراءات وتحفيزات الجماعات المحلية لتفعيل الإستثمار المحلي

<sup>164</sup> مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية سبتمبر 2021 ص 27.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

تسعى الجماعات المحلية جاهدة من اجل ايجاد سبل تدعم بها الاستثمار المحلي و تعمل على استمراره وهنا سنتطرق الى بعض الاجراءات و التحفيزات التي تتبعها لتفعيل الاستثمار داخل الاقليم.

يمكن ان نجملها في عدة نقاط اهمها:

### أ- الضمانات والحوافز

- المساواة و عدم التمييز و ضمان نفس التعامل اتجاه كل المستثمرين، خاصة بين القطاع العام و الخاص.

- الصرامة في حماية المستثمرين و ممتلكاتهم خاصة في أوقات الاضطرابات الاجتماعية و حمايتهم من اي ممارسة قد تؤثر على استثماراتهم.

- ضمان منح الاولوية في الامتيازات للمستثمرين المحليين فيما يسمح به القانون.

- الاستماع الى انشغالات و حل مشاكل المستثمرين التي تعيق استثماراتهم و حلها في أسرع وقت.

- ضمان ممارسة اقصى درجات الشفافية و حق الوصول للمعلومات و الاستفادة من المعلومات التي قد تنجح استثماراتهم او تقييهم الخسارة في اطار يضمن المنافسة الشريفة.

- عدم التراجع عن الحوافز المعطاة في اطار صلاحيات الجماعات الاقليمية و عدم استعمال ميزات السلطة.

- العامة الا في الحدود الضيقة في حالة كانت تستعمل ضد مصالح المستثمرين.

- الوقاية و مكافحة الفساد الاداري و الحفاظ على سمعة حسنة و الترويج لها في التعامل مع المستثمرين.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

- الدعم المعنوي للمستثمرين يحفزهم على اعطاء اكبر قدر من المشاركة في التنمية المحلية<sup>165</sup>

### ب - الاستعانة بالإعلام الجوّاري

أما الإعلام الجوّاري فهو الذي يستهدف نطاق محلي محدود، و يتناول قضايا معينة تهم الاقليم، و هو يمثل انتعاشا و اقعيا لثقافة ذلك المجتمع المحلي، مستهدفا خدمة احتياجات سكانه محققا تفاعلهم و مشاركتهم<sup>166</sup>.

ووفق قانون الاعلام رقم 05/12 يمكن للجماعات المحلية ان تقيم وسائل الاعلام و بالتالي استغلال هذه الاداة في مجال التنمية المحلية وعلى جميع الاصعدة والتي تعد التنمية الاقتصادية اهمها<sup>167</sup>

ويمكن ان نلخص لكيفية مشاركة الاعلام في دعم استمرار الاستثمارات المحلية في النقاط التالية.

- يقوم بوظيفة الرقابة والتوعية والإرشاد والتنقيف، و الإخبار فهو يقوم بنشر المعرفة التنموية بين افراد المجتمع و تزويدهم بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات عن التنمية و شروط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام و اختيار المعلومات بشكل دقيق وجذاب.

- تشجيع الجمهور للقيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم خاصة الحفاظ على الاستثمارات القائمة داخل الاقليم وتشجيعها و اقتناء منتجات كنوع من التشجيع .

- أداة للتواصل و التشاور و التحاور بين جميع شرائح المجتمع المحلي و بالتالي التفاعل فيما بينها.

- يقوم بتعليم الناس المهارات والاساليب اللازمة التي تتطلبها عملية الاستثمار.

<sup>165</sup> لغواطي محمد، "حواجز و ضمانات الاستثمار في التشريعات الوطنية و الإتفاقيات الدولية"، المجلة القانونية للبحوث القانونية والسياسية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م.1، ع.4.

<sup>166</sup> قدور بوزيان، مرجع سابق ، ص 59.

<sup>167</sup> المادة 03 من القانون العضوي 05/12، المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 12 جانفي 2012، ص 21.

- أداة إشهارية ليست مكلفة و بالتالي يساعد على زيادة انتشار المنتجات المحلية. مصدرا للمعلومات خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها للبنوك المعلومات المحلية<sup>168</sup>.

### ج - إشراك المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة و هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو الخدمات الاجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، و تنظيم و تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم و مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم و تزيد من إفقارهم، إضافة إلى دورها في خلق ثقافة المبادرة الذاتية، اي ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين.<sup>169</sup>

وهناك عدة نصوص التي تذكر العلاقة بين الإدارة المحلية و المجتمع المدني ومن أهمها: -"يتخذ المجلس الشعبي البلدي على التدابير ، اعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية و الإجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون"<sup>170</sup>

- يشير هذا النص القانوني الأشمل في في قانون الولاية بهذا المجال حيث نص قانون الولاية: " يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه بالتشاور.....والجمعيات التي تنشط في هذه الميادين ويقدم مساعدته ومساهمته في برامج النشاطات الرياضية والثقافية الخاصة بالشباب".<sup>171</sup>

### الفرع الرابع: الدور الإداري والمالي في تدعيم الاستثمار المحلي

#### أ - الدور الاداري

<sup>168</sup> قدور بوزيان، مرجع سابق،،ص 59-60.

<sup>169</sup> قدور بوزيان، مرجع سابق،،ص60.

<sup>170</sup> المادة 11 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

<sup>171</sup> المادة 97 من القانون 05/12 المتعلق بالولاية ، مرجع سابق.

ان تنشأ اجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة يجب ان تتوفر الاستقلالية الادارية بحيث يتم توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة حيث سمحت هذه الاستقلالية بتخفيف العبء عن الادارة المركزية نظرا لكثرة وظائفها وتحقيق مبدا الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية فاستقلالها يمكنها من اصدار قرارات ادارية معينة دون ان تخضع الى اوامر السلطة.<sup>172</sup>

### ب- الدور المالي

من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستثمارات تلجأ الدولة إلى استخدام الموارد المالية للتحفيز وجذب الاستثمارات بحيث يمكن أن تكون عامل يدعم الاقتصاد الوطني ويساهم في نجاح السياسات الاقتصادية لان هذه الموارد تحقق مايلي:

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

- التأثير على حركة الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على معدلات التضخم أو الانكماش، كما يمكن استخدام الإصدارات النقدية أو التمويل بالعجز لزيادة التوسع في مجال الإنفاق الاستثماري وتطوير معدلات النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، ويمكن للدولة أن تلجأ إلى الحد من النشاطات الاستثمارية من خلال اللجوء إلى معدلات فائدة عالية أو إلى فرض ضريبة مرتفعة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث إذا لم يكن هناك استخدام عقلائي ومنطقي وعادل فسيؤدي إلى الظلم الاجتماعي بدلا من العدالة الاجتماعية.<sup>173</sup>

ان تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري يوجب الاعتراف بخاصية الاستقلال المالي بتوفير موارد مالية تمكنها من اداء المهام المسندة اليها اشباع حاجات المواطنين و تمتعها بحق التملك للاموال الخاصة وادارة الميزانية في حدود ماتمليه

<sup>172</sup> عمرة هادي، وهيبة جقبوب، مرجع سابق، ص 69-70.

<sup>173</sup> مروة مويسي، "السياسة المالية كاسلوب لجذب الاستثمار"، العدد الاول، 2017، ص 104.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

عليه السياسة الاقتصادية غير ان الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية حاليا ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية و رقابة السلطة المركزية من جهة اخرى<sup>174</sup>.

من هنا كان لزاما على الجماعات المحلية على تشجيع استثمارات و تطويرها لضمان استقلاليتها عن اعانات السلطة المركزية و ذلك بتوفير تمويل ذاتي ووسائل مالية كافية كنا قد تطرقنا لها في الفصل الاول ولا بد من فرض رقابة شديدة على الانفاق المحلي لأجل تحقيق فائض مالي يساعد على تمويل الاستثمار المحلي الذي يكفل النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للهيئة المحلية.

يمكن الاشارة الى ان ما سبق التطرق اليه في هذا المبحث قد جاء في بيان مجلس الوزراء و قد تم التأكيد على بعض النقاط الاساسية التي تناولت مناقشة المشروع الجديد للاستثمار يمكن ذكرها فيما يلي :

### بيان اجتماع مجلس الوزراء:

ترأس السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، يوم الخميس 19 ماي 2022، اجتماعا خاصا لمجلس الوزراء، تناول بالدراسة والمناقشة مشروع القانون الجديد للاستثمار، الذي عرضه السيد وزير الصناعة، وتضمن جملة من التدابير الرامية، إلى تجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية والمتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار، وتوفير الظروف المناسبة، لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني، ضمن رؤية شاملة ومستقرة، تراعي ما يلي:

- تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام دستور 2020.
- إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار من خلال:
- تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها.

<sup>174</sup>المرجع نفسه، ص105.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

- تحويل (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، وذلك بمنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات عبر:
- استحداث شبك وحيد ذي اختصاص وطني، للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.
- استحداث شبابيك وحيدة، غير ممرضة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها، من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.
- محاربة البيروقراطية، عبر رقمته الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر.
- التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري.
- استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.
- إثر عرض مشروع القانون، أبدى السيد رئيس الجمهورية ارتياحه للصيغة الجديدة، التي صادق عليها مجلس الوزراء، بعد إدراج الملاحظات والمقترحات المثارة، خلال النقاش والمتمثلة أساسا في:
- تعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار.
- تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.
- وضع (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، تحت سلطة السيد الوزير الأول.
- إلحاق ممثلي مختلف القطاعات المعيّنين لدى الشبائيك الوحيدة، بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مع منحهم صلاحية اتخاذ كل القرارات المتعلقة بالاستثمار.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

-التخلي عن مظاهر التسلط والسيطرة، في معالجة ملفات المستثمرين، وتقليص آجال دراستها، إلى أقل من شهر، مع اعتماد المعايير الدولية في استقطاب الاستثمارات، وبالتركيز على السرعة والنجاعة والديمومة.

-دعم الاستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الاستيراد، وتعتمد على المواد الأولية المحلية.

-تسليط أقصى العقوبات، على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار، مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته.

كما كلف السيد رئيس الجمهورية الحكومة باستكمال النصوص المتعلقة بمختلف الوكالات المكلفة بالعقار، مع إنهاء عملية حصر الأوعية العقارية المتاحة أو غير المستغلة، لضمان وضعها تحت تصرف المستثمرين بشكل شفاف وعقلاني<sup>175</sup>.

<sup>175</sup> هذا أهم ما تضمنه قانون الاستثمار الجديد، الشروق اونلين، 22 ماي 2022

<https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%86%D9%87-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8>

### المبحث الثاني : آليات دعم الاستثمار المحلي بولاية الشلف

توفر ولاية الشلف فرص استثمارية كثيرة في مختلف المجالات، وسوقا للمستثمرين حيث تحاول ان تسعى لتسهيل وتبسيط الاجراءات بأمر من والي الولاية بمختلف الآليات وأجهزتها الخاصة لتدعيم الاستثمار المحلي .

في هذا الاطار ومن خلال ما تطرقنا اليه نحاول من خلال زيارتنا الميدانية لمقر ولاية الشلف وكذا مديرية لصناعة والمناجم من اجل تحصيل قدر كاف من المعلومات حول واقع الاستثمار المحلي بالولاية وكذا التعرف على اهم الآليات التي تعتمدها من اجل تفعيل ودعم الاستثمار داخل اقليمها.

قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب سنتطرق بداية لتقديم لمحة تعريفية لولاية الشلف ثم الآليات المنتهجة من طرفها لدعم الاستثمار المحلي وصولا نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها.

### المطلب الاول : لمحة تعريفية لولاية الشلف

#### نبذة تاريخية عن ولاية الشلف

تعتبر الشلف مدينة ذات تاريخ، عرفت باسم وارغين عند البربر والفينيقيين التي اشتهرت بسوقها التاريخي الذي كانت تتوافد عليه القبائل آنذاك، وعندما دخل الرومان اطلق عليها اسم كاستيلوم تانجيتانيوم تعني القلعة الطنجية، وفي أوائل القرن الرابع هجري سنة 416هـ الموافق للعاشر ميلادي، اطلق عليها اسم الاصنام في عهد قبيلة مغراوة، وترجع هذه التسمية الى ان زعيم مغراوة أراد نقل مقر الولاية من مدينة تنس إلى كاستيلوم، غير ان الزعيم لم يفلح في تحقيق ذلك، بسبب وجود مدائن وأكوام كثيرة تحتوي تماثيل إنسانية وحيوانية تبدو وثنية من عهد الرومان والوندال، اطلق على هذا الموقع مكان الأصنام، وبعد النفوذ لعثماني من 1516 الى 1830 وبعد الاحتلال الفرنسي استبدل اسم الاصنام باسم اوراليون من طرف الجلاد بيجو سنة 1843، وبعد الاستقلال تم استرجاع اسم الاصنام، الى أن ضرب زلزال سنة 1980 ، الذي دمر المنطقة وادى بحياة عديد الاشخاص، ثم تغير اسم المدينة واصبحت تعرف بالشلف منذ 24 ماي 1981، لاعتبارها عاصمة وادي الشلف الذي عرف بخيراته ومزروعاته في العقد الفينيقي<sup>176</sup>.

#### الموقع الجغرافي

تتربع ولاية الشلف على مساحة 4 791 كلم، ، يحدها من شمال البحر المتوسط و من الجنوب ولاية تيسمسيلت (بلديات الأزهرية - الأربعاء - بوقايد) أما من الناحية الشرقية كل من و لايتي تيبازة و عين الدفلى و من الناحية الغربية ولاية غليزان.

عاصمة ولاية الشلف هي الشلف ورمز الولاية هو 02، رمزها البريدي هو (02000) وترقيمها الهاتفي هو (027)<sup>177</sup>.

<sup>176</sup> سمية بلحمري، بوشخي عائشة، الموارد البشرية ومدى استفادتها من تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية ولاية الشلف- مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، سنة 2014/2013، ص 133.

<sup>177</sup> سمية بلحمري، بوشخي عائشة، مرجع سابق، ص 134.

### التضاريس

تتربع هذه الولاية على 35 بلدية و 13 دائرة بأربع مناطق جغرافية و طبيعية متميزة في الشمال مرتفعات الظهرة و زكار في الجنوب جبال الونشريس و في الوسط السهول الخصبة بالإضافة إلى الشريط الساحلي و الذي يقدر بـ 120 كلم 2.

### القطاع الفلاحي

و يغلب على الولاية الطابع الفلاحي حيث المساحة الصالحة للزراعة تقدر بـ 161834 هكتار ، 11.62 % منها أراضي مسقية و 40.04 أراضي غابية ، و تتركز الفلاحة خاصة على زراعة الحبوب من قمح الفلاحة خاصة على زراعة الحبوب من قمح صلب و لين و شعير و اللكلا بنسبة 70 % من الإنتاج الفلاحي.

### الري و الثروة المائية

وعلى مستوى قطاع الري ، فإن الولاية تملك سدين تقدر طاقتهما بـ 418.000.000 متر مكعب و كمية التشغيل خلال السنة تقدر بـ 43477544 متر مكعب و استهلاك الماء في المناطق الحضرية يقدر بـ 70 لتر في اليوم الواحد أما في المناطق الريفية فتقدر كمية الاستهلاك بـ 30 لتر للمواطن الواحد.

### المجال الصناعي

تضم الولاية 24 مؤسسة صناعية موفرة لـ 4524 منصب عمل منها تسعة مؤسسات عمومية بـ 3367 منصب عمل ، ن و بالنسبة للأشغال العمومية تعد المؤسسات الموجودة على تراب الولاية 14 مؤسسة كلها تستوعب 1598 منصب.

### المناخ

مناخ الولاية عموما متوسطي ذو رطوبة عالية في الناحية الشمالية و قارّي في الناحية الجنوبية.

التقسيمات الإدارية

الدوائر	البلديات
الشلف	الشلف-سنجاس - أم الدروع
وادي الفضة	زبوجة - بنايرية - بوزغاية
الكرمية	الكرمية - حرشون - بني بوعتاب
الزبوجة	زبوجة - بنايرية - بوزغاية
اولاد فارس	اولاد فارس - شطية - لبيض مجاجة
بوقادير	بوقادير - واد سلي - صبة
اولاد بن عبد القادر	اولاد بن عبد القادر - الحجاج
عين مران	عين مران - الهرانفة
تاوقريت	تاوقريت - الظهرة
تنس	تنس - سيدي عكاشة - سيدي عبد الرحمان
ابوالحسن	أبو الحسن - تلعة - تاجنة
المرسى	المرسى - مصدق
بني حواء	بني حواء - بريرة - واد غوسين

جدول رقم 1 : دوائر وبلديات ولاية الشلف.

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.



## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

تنص المادة 106 من القانون 09/90 المتعلق بالولاية على أنه: "للولاية إدارة توضع تحت الإدارة السلمية للوالي وتكلف بتنفيذ مداوات المجلس الشعبي الولائي وقرارات الحكومة . يتولى الوالي التنسيق العام للإدارة"<sup>178</sup>

في إطار هذا صدرت تطبيقا لنص هذه المادة مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تتعلق بتنظيم الإدارة في الولاية مثل المرسوم التنفيذي 94 - 215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 والمحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 177 المؤرخ في 26 جويلية 1994 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 90 - 285 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها وعملها حيث تتكون من الأجهزة التالية :

-الأمانة العامة

-الديوان

- المفتشية العامة.

-مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية.

**1/ الأمانة العامة:** يترأس الأمانة العامة أمين عام الذي يكون تحت سلطة الوالي ومن مهامه مايلي:

-يسهر على العمل الإداري ويتضمن استمراريته.

-يتابع عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية

-ينسق عمل المديرية ويتابع عمل أجهزة الولاية

-ينشط عمل الهياكل المكلفة بالوثائق والمحفوظات والتلخيص وينسقها.

-ينشط الهياكل المكلفة بالبريد ويراقبها.

<sup>178</sup> محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 265.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

-تنظيم وإعداد وتولي كتابة اجتماعات مجلس الولاية بالتنسيق مع أعضائه المعنيين.  
-تنشيط برنامج التجهيز والإستثمار في الولاية والسهر على تنفيذها.

-متابعة تنفيذ مداوات المجلس الشعبي الولائي وقرارات المجلس الولاية.-

-ترؤس لجنة الصفقات في الولاية-يكون رصيد الوثائق والمحفوظات في الولاية ويسيره<sup>179</sup>.  
وتضم الأمانة العامة للولاية ثلاثة مصالح تقوم بمساعدة الأمين العام في أداء مهامه وهي التلخيص والوثائق، والأرشيف ومهمة كل مصلحة هي:

أ- **مصلحة التلخيص:** هي مصلحة تشرف على التنمية المحلية على مستوى الولاية إبتداءا من فكرة المشروع إلى غاية التجسيد الفعلي من طرف مصلحة التلخيص، وذلك عن طريق متابعة دورية ودقيقة للمشروع في كل سنة ترسم الولاية برنامج عمل ، تضع فيه كل احتياجات الولاية التنموية و في جميع القطاعات بدون استثناء و لها الحق في اقتراح تنمية لقطاعاتها سواء كان ذلك ضمن المخططات القطاعية للتنمية P.S.D أو المخططات التنموية البلدية P.C.D .

و مصلحة التلخيص بدورها تتكون من ثلاثة مكاتب وهي:

- مكتب الصفقات العمومية :يقوم بتحضير ومتابعة أعمال لجنة السوق العمومية للولاية، ويقدم تقارير للأمانة العامة.

-مكتب التنسيق:يقوم هذا المكتب بمتابعة قرارات الحكومة المتعلقة بالولاية وضمان تنظيم ومتابعة أعمال اللجان التابعة لسلطة الوالي أو الأمين العام للولاية عبر مديريات الحكومة.

-مكتب التنظيم:يقوم بدراسة و تقديم إقتراحات من أجل السير الأفضل

ب -**مصلحة التوثيق:** تتكون هذه المصلحة من مكنتين:

<sup>179</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 48، الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

-مكتب التوثيق و بنك المعلومات: وهو المكتب الذي يتهم بجمع ونشر وإستغلال كل وثيقة إدارية نشرية والتي بإمكانها أن تقدم منفعة إلى المديرية التنفيذية الولائية.

-تكوين و تسيير القاعدة الوثائقية للولاية.

-تحضير و إنجاز و نشر المجلات و نشره إعلامية داخلية للولاية.

-مكتب التلخيص: يقوم بالجمع والتحليل لغرض التنسيق بن البرامج والنشاطات السنوية للمديريات

الولائية وتنظيم سير المعلومات.

-جمع التقارير وحصائل النشاطات السنوية وتحليلها وتلخيصها.

ج-مصلحة الأرشيف : والتي تتكون بدورها من مكاتبين.

-مكتب الإعلام والمساعدة: دوره يتمثل في تقديم يد العون لمختلف أجهزة الإدارة العامة للولاية وهياكلها حول كيفية نقل الأرشيف الوسيط إلى قاعات الحفظ، وذلك بتقديم وثيقة "جدول دفع الوثائق" للمصلحة التي ترغب في دفع الوثائق، إضافة إلى مساعدة مختلف مصالح الأرشيف على مستوى الولاية وإرشادها في طرق حفظ وتنظيم الأرشيف

- مكتب الحفظ: تتمثل مهمته في إنتاج وسائل البحث ووضعها في يد مستعمليها، وتنظيم الأرشيف لتسهيل والدراسة.

### 2/ المفتشية العامة :

طبقا لنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 94-215 السابق الذكر فإن الإدارة العامة في الولاية قد اشتملت على مفتشية عامة، وقد نصت المادة 06 من المرسوم نفسه على أنها تخضع لنص خاص وهو النص الذي صدر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-216 المؤرخ في 23 يوليو 1994 يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية والتي يتم تسييرها بواسطة مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاثة مفتشين حسب نص المادة 05 من هذا المرسوم.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

وتعتبر وظيفة المفتش العام في الولاية من الوظائف العليا المنصوص عليها في قائمة الوظائف العليا الواردة بالمرسوم التنفيذي 90-227 المؤرخ في 25 جويلية 1990 ويشمل مجال تدخل المفتشية العامة في الولاية الأجهزة والهيكل والمؤسسات غير المركزية واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية.

أما بالنسبة لصلاحياتها فإنها تتولى تحت سلطة الوالي مهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط الأجهزة والهيكل والمؤسسات المذكورة في المادة الأولى من المرسوم رقم 94-216 وهي تقوم بما يلي:

- التقويم المستمر لعمل الهيكل والأجهزة والمؤسسات غيرمركزة واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية وهذا قصد اتقاء النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة وكل تدبير من شأنه أن يضاعف نتائجها ويحسن نوعية الخدمات لصالح المواطنين.

- تسهر على احترام الدائم للتشريع و التنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهام أعمال الهيكل والأجهزة والمؤسسات.

-بناء على طلب الوالي تؤهل للقيام بأي تحقيق تبرره وضعية خاصة ترتبط بمهام وأعمال الأجهزة والهيكل والمؤسسات

-تتدخل المفتشية العامة في الولاية على أساس برنامج تنوي يندرج في إطار مخاطر أعمال يقرره الوالي، ويجب أن تعد خصائل دورية عن أعمالها.

ترفع إلى الوالي تقارير المفتشان التي يقررونها عقب إنهاء مهامهم ويرتل ملخص منها دوريا إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية<sup>180</sup>.

---

<sup>180</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 216 المؤرخ في 23 يوليو 1994، الذي يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد48، الصادر بتاريخ 27 يوليو 1994. وأنظر أيضا:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 177 المؤرخ في 26 يوليو 1994 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 90 - 285 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، الصادر بتاريخ 29 يوليو 1994.

3/ الديوان:

حسب المادة 07 من المرسوم التنفيذي 94-215 المؤرخ في 23 جويلية فالديوان هو جهاز مساعد للوالي ،وموضوع تحت سلطة الوالي مباشرة ويساعد الوالي في ممارسة مهامه ،حيث يكلف على الخصوص بالعلاقات الخارجية والتشريفات وكذا العلاقات مع أجهزة الصحافة والإعلام ،بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بمصلحة الإتصالات السلكية واللاسلكية<sup>181</sup>.

4/ مديرية الإدارة المحلية ومديرية التقنين والشؤون العامة :

حسب نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 95 - 265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 والمحدد لصلاحيات مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها، فإن هذه المصالح تنتظم على صعيد كل ولاية في مديريتين هما

- مديرية التقنين والشؤون العامة :وتتكون من مصلحتين إلى أربع مصالح وتضم كل مصلحة ثلاث مكاتب على الأكثر<sup>182</sup>

(1) مصلحة الشؤون العامة :تضم ثلاث مكاتب :

-مكتب الانتخابات والمنتخبين.

-مكتب الجمعيات .

-مكتب التظاهرات العمومية.

(2) مصلحة التنظيم العام :تضم ثلاث مكاتب :

-مكتب حركة الحركات .

<sup>181</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94 - 215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 48، الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.

<sup>182</sup>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 1 ديسمبر 2020، يحدد التنظيم الداخلي لمديرية التقنين والشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية بالولاية ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 01، الصادر بتاريخ 02 جانفي 2021.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

-مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المقتنة

- مكتب تنظيم الأسلحة والمواد المتفجرة.

3) مصلحة تنقل الأشخاص:تضم ثلاث مكاتب:

- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية .

-مكتب تنقل الأشخاص.

-مكتب تنقل الأجانب.

4)مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات : تضم ثلاث مكاتب:

-مكتب القرارات الإدارية ومداولات الولاية.

-مكتب القرارات الإدارية ومداولات البلديات.

-مكتب نزع الملكية والمنازعات.

5/ مديرية الإدارة المحلية وتتكون من مصلحتين إلى أربع مصالح وتضم كل مصلحة ثلاث مكاتب على الأكثر.

أما التنظيم الداخلي للمديريتين فيحدد في شكل مصالح ومكاتب حسب حجم نشاطات كل ولاية، حيث تضم مديرية الإدارة المحلية المصالح التالية:

1) مصلحة الميزانيات وممتلكات الولاية :تضم ثلاث مكاتب :

-مكتب الميزانية غير الممرکز للدولة .

-مكتب الوسائل العامة والممتلكات.

2) تضم مصلحة التشغيل المحلي :تضم ثلاث مكاتب :

- مكتب مراقبة الميزانيات والحسابات البلدية .

-مكتب تثمين الممتلكات البلدية .

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

-مكتب النشاط الاجتماعي.

(3) مصلحة الموارد البشرية: تضم ثلاث مكاتب :

-مكتب تسيير المستخدمين

-مكتب التكوين.

-مكتب مستخدمي البلدية.

(4) مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية: تضم ثلاث مكاتب :

-مكتب الصفقات العمومية .

-مكتب البرامج التنموية .

-مكتب الإعلام الألي.

وتتمثل مهمة المديريتين في تنفيذ كل التدابير التي تضمن تطبيق التنظيم العام واحترامه، كما تقومان بكل عمل من شأنه أن يقدم دعماً يمكن المصالح المشتركة في الولاية من السير سيرا منتظما، حيث

تكلف مصالح التنظيم والشؤون العامة بما يلي:

-تسهر على تطبيق التقنين العام واحترامه.

-تضمن مراقبة شرعية التدابير التنظيمية التي تقرر على المستوى المحلي.

- تنظم بالاتصال مع الأجهزة والهيكل المعنية العمليات الانتخابية وتتولى التسيير الإداري للمنتخبين البلديين والولائيين.

تسهر على تبليغ القرارات الإدارية الولائية.

- تطبق التنظيم المتعلق بتنقل الأشخاص.

-تدرس منازعات الدولة والولاية وتتابعها.

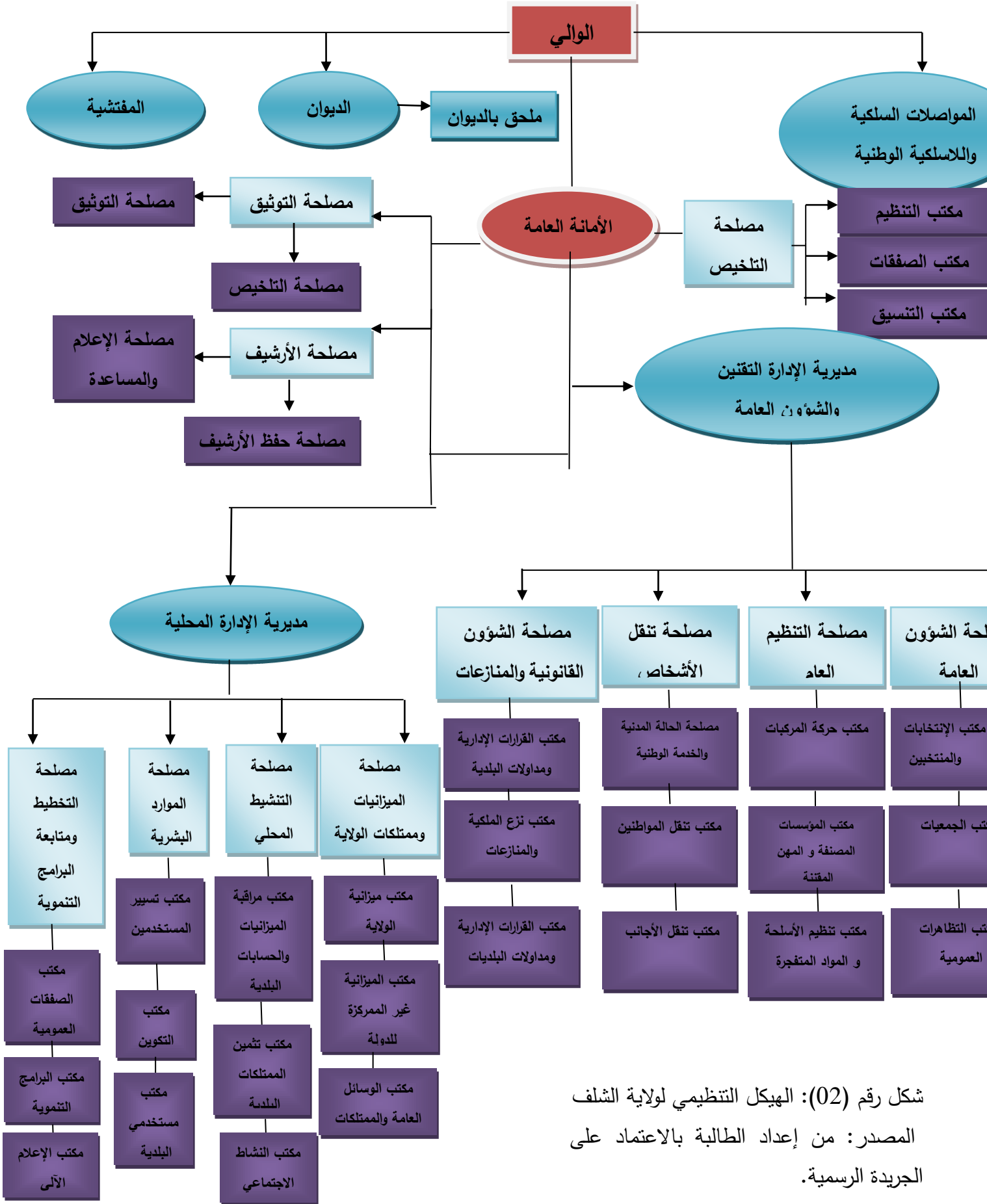
## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

- تسهر على قيام البلديات بنشر القرارات التي يجب إظهارها.
- تتخذ إجراءات التسخير ونزع الملكية أو الوضع تحت حماية الدولة وتتابع ذلك.
- أما مصالح مديرية الإدارة المحلية فهي مكلفة على الخصوص بما يأتي:
  - تعد مع المصالح الأخرى المعنية ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في الولاية، كما تسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة.
  - تدرس وتقترح وتضع كيفيات تسيير المستخدمين المعينين لدى المصالح المشتركة في الولاية.
  - تدرس وتطور كل عمليات تحسين مستوى المستخدمين وتكوينهم الصفقات.
  - جمع كل الوثائق الضرورية لسير مصالح البلديات سيرا منتظما وتحللها وتوزعها
  - تقوم بكل دراسة وتحليل يمكنان الولاية والبلديات من دعم مواردها المالية وتحسينها
  - تضبط باستمرار الوثائق المتعلقة بتسيير ممتلكات الولاية.
- تدرس الميزانيات والحسابات الإدارية في البلديات والمؤسسات العمومية وتوافق عليها<sup>183</sup>

### الهيكل التنظيمي لولاية الشلف:

<sup>183</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي 95-265 المؤرخ في 06 سبتمبر، 1995 يحدد صلاحيات مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 50، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1995 وأنظر أيضا: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-217 المؤرخ في 23 يوليو 1994 يحدد قواعد تنظيم مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد عدد 48، الصادر بتاريخ 27 يوليو 1994.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي



شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لولاية الشوف  
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على  
الجريدة الرسمية.

### المطلب الثاني : وسائل دعم الاستثمار المحلي بولاية الشلف

تولي السلطات العمومية في البلاد لقطاع الصناعة اهتماماً كبيراً وتعمل على تطويره باعتباره رافداً رئيسياً من روافد التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي، وتعتبر ولاية الشلف من إحدى الولايات الاستراتيجية المحورية و هذا بحكم موقعها بين أهم قطبين اقتصاديين الجزائريين ووهران و كذا طابعها الفلاحي و السياحي هذا ما يؤهلها لتشكيل قطب اقتصادي هام، حيث تتربع على مساحة قدرها 4074 كم<sup>2</sup> و تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية بها ب 262.511 هكتار مما سوف يجعلها تحتل المراتب الأولى في قطاع الصناعات التحويلية و الذي تعول عليه كثيرا السلطات العمومية في النهوض بالاقتصاد المحلي والوطني، ويأتي هذا بتشجيع الاستثمار بإنشاء مناطق صناعية و مناطق نشاطات لاستقطاب المشاريع الاستثمارية<sup>184</sup>.

قبل الخوض في الموضوع سنتطرق بداية لتعريف وجزر لمديرية الصناعة والمناجم وتقديم الهيكل التنظيمي لها.

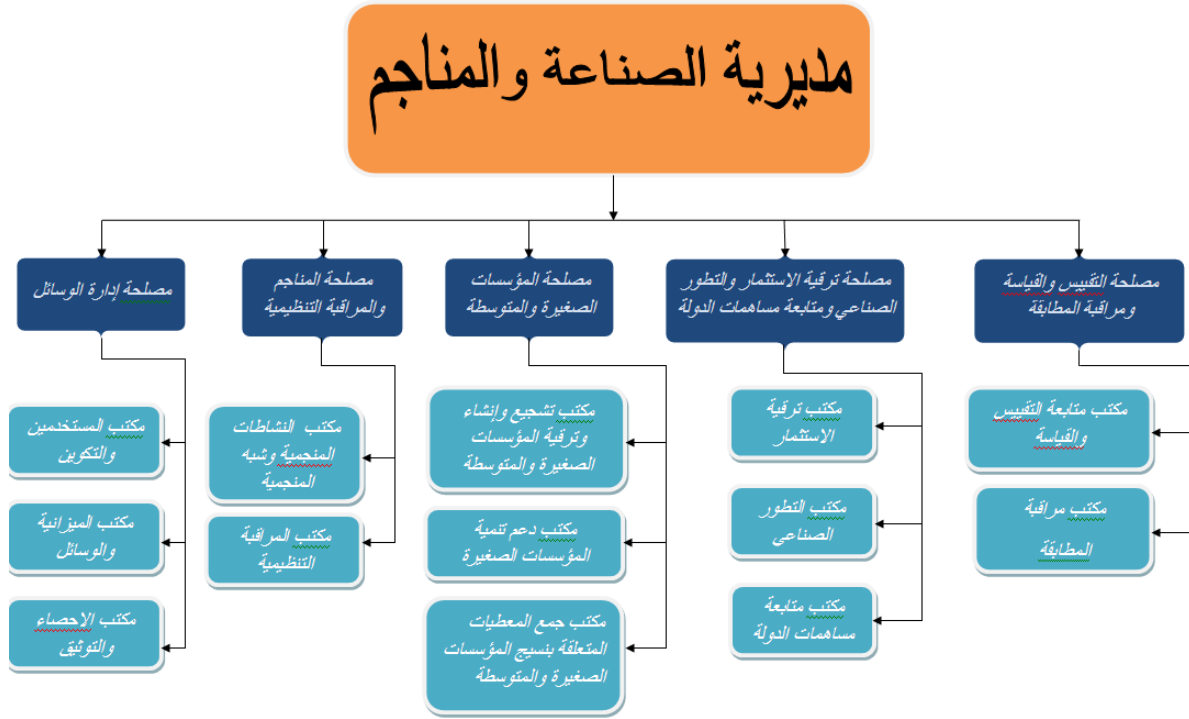
#### التعريف بمديرية الصناعة والمناجم :

انشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في 22 يناير 2015 والمتضمن انشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم حيث تضم 34 عامل يحدد فيه مهامه وتنظيمه.

تشكل مديرية الصناعة والمناجم من خمس مصالح :

- المصلحة الاولى : مصلحة التقييس ومراقبة المطابقة.
- المصلحة الثانية : مصلحة ترقية الاستثمار والتطوير الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة
- المصلحة الثالثة : نفس الشيء بالنسبة لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المصلحة الرابعة : مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية.
- المصلحة الخامسة : مصلحة المناجم.

<sup>184</sup> مديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.



شكل (03): الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.

### 1 - العقار كآلية لدعم وجلب الاستثمار المحلي بالولاية :

يعتبر وجود العقار كعامل حاسم في الاستثمار من شأنه أن يعطي للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب ضمانات كافية للمخاطرة برؤوس أموالهم، واستثمارها في مختلف الميادين الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق قيمة مهمة للنمو الاقتصادي .

ان توفير العقار كعامل حاسم في الاستثمار من شأنه تنويع مجالات الاستثمار في غير مما يؤدي إلى تطوير قطاعات ذات طبيعة إستراتيجية مثل القطاع الفلاح المحروقات والصناعي، والسياحي وينعكس بصفة أساسية على الطلب عليها، وذلك بوجود منافسة بين مختلف المستثمرين في السوق العقارية<sup>185</sup> .

<sup>185</sup> بشير جعيرن، "العقار كآلية لجذب الإستثمار"، ملة المستقبل للدراسات القانونية، ع 4 نديسمبر، 2018.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

هذا ما جعل مصالح الشلف تعتمد على العقار لأنه يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محورياً أساسياً لتسهيل الاستثمار وضمانه.

تولي السلطات العمومية في البلاد لقطاع الصناعة اهتماماً كبيراً وتعمل على تطويره باعتباره رافداً رئيسياً من روافد التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي، وتعتبر ولاية الشلف من إحدى الولايات الاستراتيجية المحورية و هذا بحكم موقعها بين أهم قطبين اقتصاديين الجزائريين وهران و كذا طابعها الفلاحي و السياحي هذا ما يؤهلها لتشكيل قطب اقتصادي هام، حيث تتربع على مساحة قدرها 4074 كم<sup>2</sup> و تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية بها بـ 262.511 هكتار مما سوف يجعلها تحتل المراتب الأولى في قطاع الصناعات التحويلية و الذي تعول عليه كثيرا السلطات العمومية في النهوض بالاقتصاد المحلي و الوطني، و يأتي هذا بتشجيع الاستثمار بإنشاء مناطق صناعية و مناطق نشاطات لاستقطاب المشاريع الاستثمارية<sup>186</sup>.

### 2- الأوعية العقارية الخاصة بالاستثمار:

تتوفر ولاية الشلف على 03 مناطق الصناعية، واحدة منها قيد الخدمة و المنطقتان الاخريتان في طور الانجاز، و 15 مناطق نشاط قديمة بالإضافة إلى 12 مناطق نشاطات مستحدثة سنة 2017:

#### - المنطقة الصناعية القديمة بوادي سلي:

موقعها: محاذية للطريق الوطني رقم 04 الجهة الغربية لولاية الشلف.  
تاريخ إنشائها: أنشأت بموجب قرار ولائي رقم 286 مؤرخ في 19/02/1973.  
مساحتها الإجمالية: 215 هكتار مجزئة إلى 86 حصة تمثل 170 هكتار.  
عدد الحصص الممنوحة: 86 حصة منها : 49 حصة صيغة تنازل و 37 حصة صيغة إمتياز غير قابل للتنازل .

عدد الحصص المسترجعة في إطار التطهير العقار الصناعي: 08 حصة تمثل 7 هـ 44 ار 49 س.

<sup>186</sup> مديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

- وضعية المشاريع الاستثمارية الممنوحة على مستوى المنطقة الصناعية القديمة - واد سلي

- 27 مشروع قيد الاستغلال بمساحة 127 هـ 27 ار 71 سا .  
09 مشروع طور الإنجاز بمساحة 18 هـ 16 ار 10 سا .  
06 مشاريع غير منجزة بمساحة 14 هـ 02 ار 30 سا منها :  
02 مشروعين استثماريين ممنوحين بصيغة الامتياز غير قابل للتنازل لم ينطلقوا في أشغال الانجاز بسبب مشاكل تقنية.  
04 المشاريع المتبقية فهي منحت بصيغة الملكية الخاصة عن طريق الشراء من مكتب الدراسات RBAB المسير للمنطقة في ذلك الوقت.  
01 مشروع متوقف بمساحة 3 هـ 66 ار 93 سا .  
07 مشاريع ملغاة بمساحة 5 هـ 46 ار 49 سا .

- أهم القطاعات بالمنطقة الصناعية بالنسب المئوية:

مواد البناء بنسبة : 63,45 %	البلاستيك و المطاط : 14,19 %
الطاقة بنسبة : 7,40 %	صناعات مختلفة بنسبة : 14,96 %

- المنطقة الصناعية الجديدة - دحاريج - بواد سلي:

المساحة الإجمالية: 110 هكتار.

عدد الحصص: 130 حصة بمساحة 73 هـ 01 ار 00 سآ

الحصص الممنوحة: 115 حصة تمثل 47 مشروع بمساحة 65 هـ 64 ار 00 سآ

الحصص المتبقية: 15 حصة بمساحة 07 هـ 37 ار 00 سآ

- وضعية المشاريع الاستثمارية الممنوحة على مستوى المنطقة الصناعية الجديدة - واد سلي:

تم منح 47 مشروع على مستوى المنطقة الصناعية الجديدة بمساحة تقدر بـ 65 هـ 64 ار 00 سآ إلا أنها لم تنطلق بها أشغال الانجاز بسبب عدم الانتهاء من أشغال تهيئة المنطقة.

- المنطقة الصناعية الجديدة - دوايدية - بوقادير:  
مساحتها الإجمالية: 200 هكتار مجزئة إلى 214 حصة تمثل 110 هكتار.  
عدد الحصص الممنوحة: 00 حصة

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

مناطق النشاط القديمة: تتوفر ولاية الشلف على 15 منطقة نشاط منشأة قديمة (1985-  
1993)

البلديات	المكان	المساحة الحصص	عدد الحصص	عدد الحصص الممنوحة	عدد المتبقية
الشلف	أولاد محمد	11 هـ 68 آ 88 سآ	170	170	00
	طريق سنجاس	05 هـ 05 آ 00 سآ	136	136	00
	حي البساتين	03 هـ 62 آ 10 سآ	85	85	00
	طريق الشرفة	00 هـ 94 آ 52 سآ	34	34	00
	الصناعة الغذائية	01 هـ 62 آ 89 سآ	10	10	00
سيدي عكاشة	12 هـ 01 آ 92 سآ	53	53	00	
عين مران	13 هـ 57 آ 50 سآ	121	121	00	
تاوقريت	02 هـ 92 آ 22 سآ	26	26	00	
بوقادير	04 هـ 99 آ 85 سآ	71	70	01	
واد سلي	01 هـ 02 آ 50 سآ	22	22	00	
أولاد بن عبد القادر	04 هـ 61 آ 25 سآ	40	40	00	
الشطية	الشطية 1	24 هـ 92 آ 50 سآ	224	224	00
	الشطية 2	20 هـ 38 آ 75 سآ	206	206	00
أولاد فارس	09 هـ 26 آ 12 سآ	84	84	00	
أولاد عباس	01 هـ 72 آ 50 سآ	52	52	00	
المجموع		79 هـ 28 ار 14 سا	1334	1333	01 بمساحة 2م500

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

الجدول رقم 02 : مناطق النشاط القديمة بولاية الشلف.

المصدر : مديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.

الحصص الممنوحة في إطار الامتياز غير قابل للتنازل على مستوى مناطق النشاط القديمة

عدد المشاريع	عدد الحصص المتبقية	عدد الحصص الممنوحة	عدد الحصص	المساحة	منطقة النشاط
09	00	09	09	00 هـ 86 آ 36 سا	الصناعات الغذائية بالشلف
12	00	14	14	01 هـ 47 آ 05 سا	منطقة النشاطات بأولاد بن عبد القادر
3	01	05	06	00 هـ 25 آ 00 سا	منطقة النشاطات ببوقادير
24	01	28	29	2 هـ 58 ار 41 سا	المجموع

جدول 03 : الحصص الممنوحة في إطار الامتياز غير قابل للتنازل على مستوى مناطق

النشاط القديمة

المصدر : مديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.

- وضعية المشاريع الاستثمارية الممنوحة على مستوى مناطق النشاط الثلاثة

02 مشروعين قيد الاستغلال بمساحة 00 هـ 39 أر 91 سا

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

07 مشروع طور الإنجاز بمساحة 00 هـ 76 ار 30 سا  
03 مشروعين متوقفة بمساحة 0 هـ 26 ار 52 سا: تم التوقف بسبب مشكل تقني.  
13 مشروع غير منجز بمساحة 01 هـ 15 ار 67 سام ( تم اتخاذ جميع الإجراءات  
القانونية ضدهم و تم تحويل ملفاتهم على مستوى مصالح مديرية أملاك الدولة من اجل  
إلغاء عقد حق الامتياز).

### ملاحظة:

وتجدر الإشارة أن المناطق المتبقية لم تكتسي الطابع الذي كان مرجوا منها  
كمناطق للنشاطات، بل أصبحت مناطق يغلب عليها الطابع السكني، و يعود السبب  
الرئيسي في ذلك هو عدم امكانية امتلاك المستثمرين عقود الملكية مما صعب متابعتهم  
قضائيا.

الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

-مناطق النشاطات الحديثة المنشأة (2016/2017):

البلديات	مساحة الحصص	عدد الحصص	المساحة الممنوحة	عدد الحصص الممنوحة	المساحة المتبقية	عدد الحصص المتبقية
بوقادير	30 هـ 38 آ 45 سآ	155	05 هـ 39 آ 78 سآ	24	24 هـ 98 آ 67 سآ	131
وادي سلي	00 هـ 67 آ 54 سآ	5	00	00	00 هـ 67 آ 54 سآ	5
حرشون	13 هـ 82 آ 33 سآ	6	06 هـ 77 آ 75 سآ	2	07 هـ 04 آ 58 سآ	4
تاوقريت	03 هـ 57 آ 05 سآ	12	00	00	03 هـ 57 آ 05 سآ	12
أولاد بن عبد القادر	06 هـ 14 آ 62 سآ	32	00	00	06 هـ 14 آ 62 سآ	32
الحجاج	01 هـ 63 آ 72 سآ	9	00	00	01 هـ 63 آ 72 سآ	9
الزبوجة	03 هـ 18 آ 47 سآ	16	00	00	03 هـ 18 آ 47 سآ	16
الظهرة	01 هـ 72 آ 07 سآ	8	00	00	01 هـ 72 آ 07 سآ	8
ام الدروع	01 هـ 14 آ 46 سآ	6	01 هـ 45 آ 48 سآ	6	00	00
الصبحة	04 هـ 03 آ 30 سآ	18	00	00	04 هـ 03 آ 30 سآ	18
سيدي عبد الرحمان أ	01 هـ 36 آ 12 سآ	7	00 هـ 20 آ 00 سآ	5	1 هـ 16 آ 12 سآ	2

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

00 هـ 191 00 سا	3	00 هـ 16 00 سا	3	6	01 هـ 07 آ 00 سآ	سيدي عبد الرحمان "ب"
06 هـ 62 06 سا	240	13 هـ 28 98 سا	40	280	68 هـ 34 60 سا	المجموع

الجدول رقم 02 : مناطق النشاط القديمة بولاية الشلف.

المصدر : مديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.

- وضعية المشاريع الاستثمارية الممنوحة على مستوى مناطق النشاط الجديدة:  
تم منح 07 مشاريع على مستوى المناطق الثالثة حيث إنطلق مشروع واحد على مستوى منطقة النشاطات بأم دروع أما المشاريع المتبقية فلم تنطلق بها أشغال الانجاز بسبب عدم تهيئة هذه المناطق.

- حصيلة الاستثمار:

المشاريع المعتمدة في إطار CALPIREF قانون المالية التكميلي 2015:

✓ اعتماد 231 مشروع

✓ أنجز 231 قرار ولائي

✓ أنجز 192 عقد امتياز غير قابل للتنازل

✓ 31 مشاريع قيد الاستغلال بتكلفة 138.01 7 مليون دج طاقة تشغيل 1310  
عامل

✓ 46 مشروع طور الانجاز بتكلفة 39 093,13 مليون دج طاقة تشغيل  
3841 عامل

- عملية التطهير العقاري الصناعي داخل مناطق النشاط و المنطقة الصناعية:

في إطار تطهير العقاري الصناعي قامت لجنة متابعة المشاريع الاستثمارية تحت إشراف مديرية الصناعة و المناجم منذ شهر افريل 2019 بمعاينة جميع المشاريع الاستثمارية على مستوى المنطقة الصناعية القديمة و مناطق النشاط (منطقة الصناعات الغذائية بالشلف، منطقة النشاطات بأولاد عبد القادر و منطقة النشاطات ببوقادير)، حيث أحصت ما يلي:

1- المنطقة الصناعية القديمة بوادي سلي:

➤ 05 مشاريع قيد الاستغلال

➤ 07 مشاريع طور الانجاز<sup>188</sup>

<sup>188</sup> مديرية الصناعة و المناجم لولاية الشلف.

➤ 07 مشاريع لم تنطلق بها أشغال الانجاز منها مشروعين لم ينطلقوا في أشغال الانجاز بسبب مشكل تقني، و 05 المشاريع المتبقية تم إرسال محاضر المعاينة الخاصة بها إلى مصالح مديرية أملاك الدولة حيث قامت هذه الأخيرة في اتخاذ الإجراءات القانونية برفع دعوة قضائية ضدهم على مستوى المحكمة الإدارية من أجل إلغاء عقد حق الامتياز ، أين أصدرت المحكمة بإلغاء هذه العقود.

## 2- منطقة النشاطات ببوقادير

➤ 01 مشروع طور الانجاز.  
➤ 02 مشروعين لم ينطلقوا في أشغال الانجاز أين تم إرسال محاضر المعاينة الخاصة بها إلى مصالح مديرية أملاك الدولة من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية لإلغاء عقد حق الامتياز، حيث تم إلغاء عقد حق الامتياز لمشروع واحد.

## 3- منطقة الصناعات الغذائية ببلدية الشلف:

➤ 04 مشاريع في طور الانجاز.  
➤ 05 مشاريع لم تنطلق بها أشغال الانجاز أين تم إرسال محاضر المعاينة الخاصة بها إلى مصالح مديرية أملاك الدولة من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية لإلغاء عقد حق الامتياز.

## 4- منطقة النشاطات بأولاد عبد القادر:

➤ 02 مشروعين قيد الاستغلال.  
➤ 01 مشروع في طور الانجاز.  
➤ 03 مشاريع متوقفة بسبب مشاكل تقنية.  
➤ 06 مشاريع لم تنطلق بها اشغال الانجاز أين تم إرسال محاضر المعاينة الخاصة بها إلى مصالح مديرية أملاك الدولة من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية لإلغاء عقد حق الامتياز.<sup>189</sup>

كنتيجة لآبد من توفير الاوعية العقارية كآلية لدعم الاستثمار من خلال انشاء حظائر او مناطق صناعية مناطق نشاطات او مناطق مصغرة للنشاط. فالمستثمر عندما يريد الاستثمار يجب ان يجد الوعاء العقار الذي يتوفر على شروط الاستثمار.

2- يتم تدعيم الاستثمارات المحلية بالولاية عن طريق الاجهزة التالية :

ا-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

ب- الوكالة الوطنية تطوير الاستثمار ANDI.

ج- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

د- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

3 - يتم تمويل الاستثمار المحلي عن طريق القروض التي تقدمها البنوك والتمويل الخاص

بالمستثمر<sup>190</sup>.

### المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

استكمالا لدراستنا الميدانية وتماشيا مع طبيعة الموضوع و المعلومات المراد جمعها سنحت لنا الفرصة بإجراء مقابلات مع رؤساء مصالح ( رئيس مصلحة الارشيف بالأمانة العامة لولاية الشلف وكذا رئيس مصلحة ترقية الاستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة) باعتبار ان المقابلة اداة اساسية في جمع البيانات والمعلومات واستطلاع الآراء ووجهات النظر المتعلقة بموضوع دراستنا وذلك من اجل توضيح واقع الاستثمار المحلي بالولاية ودور الجماعات المحلية في تدعيم الاستثمار .

<sup>190</sup> مديرية الصناعة والمناجم لولاية الشلف.

- تحليل نتائج المقابلة :

1- بالإضافة لما تم التطرق اليه فيما يخص الاوعية العقارية اتضح لنا ان ولاية الشلف تعاني من نقص وشح في توزيع الاوعية العقارية وذلك يرجع الى سوء التوزيع وبعض الصعوبات المتمثلة في :

- الاطار التشريعي والتنظيمي غير الملائم.
- غياب إمتياز السلطة العمومية.
- نقص إنضباط اغلب المتعاملين الاقتصاديين.
- صعوبات مالية في تسيير المناطق الصناعية.
- إنقطاع الدفع من المؤسسات ورفض بعض المتعاملين تسديد حصتها.
- وجود سكنات فوضوية داخل المناطق الصناعية.
- عدم تنظيم العقار الصناعي ووضعية امتلاك الاراضي غامضة.
- تعدد وتعاقب اجهزة تسيير المناطق الصناعية مما أدى الى ظهور مشاكل تتعلق بالمراقبة والمتابعة.<sup>191</sup>

والمستثمر الراغب في الاستفادة من العقار في إطار المشاريع الإستثمارية المحلية تعترضه إجراءات إدارية معقدة إلى جانب موافقة عدة هيئات وذلك في ظل غياب أجهزة مختصة في هذا المجال وهو الامر الذي يؤدي بنا الى القول بان المشكل الاساسي ليس في ندرة العقار فقط وانما يتعلق بالجانب الاداري والتنظيمي.

<sup>191</sup> مقابلة مع السيد عزالدين شويب، رئيس مصلحة الأرشيف بالامانة العامة، ولاية الشلف، اليات دعم الاستثمار المحلي، الشلف: 2022/03/06.

2 - تمنح الاولوية للاستثمار ل:

- رجال الاعمال اصحاب المال الذي يملكون تكلفة اجاز المشروع الاستثماري.
- من يخلق ثروة محلية ومناصب شغل ما يساعد ذلك في التخفيف من ازمة البطالة.
- من يخلق منتج وطني.
- من يدعم الاقتصاد المحلي.

3 - يسير الاستثمار بالولاية عن طريق مديرية الصناعة والمناجم كما سبق القول حيث تتكفل باستلام طلبات الاستثمار ودراستها وكذا عرضها على اللجنة المخولة قانونا للبت فيه.

4 - اما عن مشكلة العوائق التي تعترض الاستثمار المحلي بالولاية يمكن استعراضها كالتالي :

- نقص العقار سبق لنا التطرق له يمثل اهم مشكلة في الولاية.
- اشكالية نقص الموارد المالية .
- عجز المؤسسات الاقتصادية المحلية على تشكيل ادارة استراتيجية للقضاء على البيروقراطية.
- ضعف المؤسسات المحلية على تكوين موارد مؤهلة لمتابعة ومراقبة الشبكة التسويقية.
- سوء وتباطؤ التسيير في معظم المؤسسات باتباع النمط البيروقراطي.
- وجود عوائق تنظيمية على مستوى الولاية.
- تعقيد الاجراءات الادارية<sup>192</sup>.

<sup>192</sup>المرجع نفسه.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

---

هذا ما جعل رئيس الجمهورية يؤكد على ازالة كل هذه العراقيل التي تحول دون تجسيد او دخول المشاريع الاستثمارية حيز الخدمة من خلال تسليم رخص استثنائية قصد تمكينهم من مباشرة نشاطاتهم و مرافقتهم بتسهيل الاجراءات الادارية من اجل الرفع بالاقتصاد المحلي.

المبحث الثالث : الاستثمار المحلي بين الواقع و الافاق-الاستثمار المحلي في الجزائر رؤية استشرافية.

المطلب الاول : مفهوم الدراسات الاستشرافية.

إن الاهتمام بالمستقبل يعتبر شيئاً مميزاً ظهر منذ فجر التاريخ، و لقد كان للمفكرين دور كبير في الماضي في إعلان شأن التفكير في المستقبل، غير أن الاهتمام العملي بالدراسات الاستشرافية كعلم كان في أوائل القرن العشرين، ولقد مرت هذه الدراسات بمراحل، اعتمد فيها في كل مرحلة من هذه المراحل على أسس فكرية ونظرية ومنهجية. فالدراسات الاستشرافية تهتم بالتطورات المستقبلية و تستشرف أحداث الزمن الآتية، من خلال تحديد مدى احتمال وقوعها ولهذا تعتمد هذه الدراسات على مجموعة من المبادئ تساهم في التعامل مع الحاضر على أساس علمي رشيد تهدف الدراسات الاستشرافية إلى اكتشاف وتقويم واقتراح بدائل ممكنة للمستقبل وترشيد عملية المفاضلة بينها من أجل الوصول إلى أفضل بديل ممكن في المستقبل، كما تعمل على توفير قاعدة معرفية، تساعد على ترشيد التفكير الاستشرافي.<sup>193</sup>

اولا :تعريف الدراسات الاستشرافية

بداية يمكن تعريف الاستشرف على انه "محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الاهداف المخططة باستخدام اساليب كمية تعتمد على قراءة ارقام الحاضر والماضي او اساليب كيفية استنتاج ادلتها من الآراء الشخصية القارئة لمجرى الاحداث ومن المهم لهذا الاستشرف ان يعتمد على ذلك النوع من المتغيرات القابلة لان تبني عليها السياسة التحسينية".<sup>194</sup>

كما ينظر Shane الى الدراسات الاستشرافية على انها "تخصص علمي جديد يختص بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على اساسها تتخذ القرارات والسياسات"<sup>195</sup>.

عمار لوصيف "الدراسات الاستشرافية مقارنة مفاهيمية"، مجلة العلوم الانسانية مجلد ب، العدد44، ديسمبر2015 ص 255.

<sup>194</sup> عامر طارق، أساليب الدراسات المستقبلية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008 ص53 .

<sup>195</sup> عامر طارق، المرجع نفسه، ص55.

### ثانياً: أهداف الدراسات الاستشرافية

إن الدراسات الاستشرافية تساعدنا على صنع مستقبل أفضل، وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة، من أهمها:

- اكتشاف المشكلات قبل حدوثها.
- إعادة اكتشاف انفسنا ومواردنا وطاقاتنا.
- بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها.
- دراسة الاسس المعرفية لبحوث المستقبل.
- تقييم افضلية مستقبل بديل.
- تأويل الماضي وتوجيه الحاضر.
- التنبؤ باعتباره تقرير عن المستقبل.<sup>196</sup>

من هنا يمكن القول، أن هدف الدراسات الاستشرافية هو دراسة وتقييم أفضلية بديل

ممکن، ونتأجه عند نقطة زمنية محددة في المستقبل.

من أهم الصعوبات التي تواجه الدراسات الاستشرافية، هي:

- أن الدراسات الاستشرافية، ما تزال تعاني من قصور سببه طبيعة هذه الدراسات، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على دراسة المستقبل بشكل موضوعي، وحتى النماذج الرياضية فشلت في الإحاطة بكل جوانبه، وبالتالي ينبغي عدم الركون إلى إعطاء مصداقية لكل نموذج أو بديل مستقبلي.
- قصور في الافتراضات التي تقوم عليها الدراسات الاستشرافية<sup>197</sup>، وهذا راجع

<sup>196</sup>عمار لوصيف، مرجع سابق ، ص261.

<sup>197</sup>المرجع نفسه،،ص262.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

إلى أن هذه الافتراضات لا تبنى أو توضع على أساس علمي بل على أساس إستراتيجي أو عقائدي أو سياسي.

- قصور المعلومات والبيانات وعدم مصداقيتها أو نقصها يمثل عائقا كبيرا أمام الدراسات الاستشرافية في جميع المجالات، فلكي تثمر الدراسات الاستشرافية لأبد
- عدم وضوح مفهوم الاستشراف، مما أدى إلى ندرة الدراسات الاستشرافية، كذلك إلى الإسهاب في التعلق بالماضي.
- ضعف مراكز التخطيط والإدارة و كذلك مناهجها، وقلة الإمكانيات المادية والبشرية و التبعية العلمية للنماذج الغربية.
- غياب الوعي بسمات وفرضيات التفكير العلمي الإستشرافي، وكذلك أنماطه<sup>198</sup>.

وبالرغم من كل الثغرات التي تتصل بالدراسات الاستشرافية الا انه لاشك ان لها من

الاجابيات الكثير اهمها :

- أنها نبهت إلى إمكانية الفعل والتخطيط.
- أهمية رصد كل المتغيرات التي تؤثر في تشكيل المستقبل أو حتى بعض معالمه.
- تحقيق الانسجام بين ما يتم التنبؤ به وما يحدث بالفعل.<sup>199</sup>

### المطلب الثاني : الاستشراف في السياسة العامة

تطور حقل السياسة العامة تماشيا مع المستجدات التي تحصل في العالم و بروز العديد من المشاكل التي تمس الدولة والمواطن وما يتعلق باحتياجاته ومطالبه، هذا ما دفع بصناع السياسة في الدولة لانتهاج سياسات و برامج بهذا الخصوص.

تعرف السياسة العامة حسب اندرسون **ANDERSON** على انها برنامج هادف يعقبه

اداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع<sup>200</sup>.

<sup>198</sup> عامر طارق، مرجع سابق، ص66.

<sup>199</sup> عمار لوصيف، مرجع سابق، ص276.

<sup>200</sup> جيمس اندرسون، "صنع السياسة العامة"، تر: عامر الكبيسي، الطبعة السادسة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2017، ص15.

ان صنع السياسات العامة عملية معقدة يشارك في صياغتها العديد من الفواعل الرسمية والمتمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالإضافة الى الفواعل غير الرسمية منها الراي العام المجتمع المدني الجماعات الضاغطة وغيرها فالحكومات في مختلف النظم السياسية تسعى لترشيد صنع سياساتها خاصة في ظل المتغيرات الجديدة على ساحة السياسة العامة، والتي من شأنها ان توقعها في مشاكل وانتكاسات عديدة ولعلاج هذه المشاكل وتفاذي ظهورها، أصبح لزاما على الدولة ان تجد الاطر والآليات الناجعة لمعالجتها وتجنب الوقوع فيها، ويعتبر الاستشراف من بين هذه الآليات التي برزت مؤخرا في ظهور عدة دراسات استشرافية للعديد من الظواهر في مختلف المجالات، حيث اتسعت برامج الاستشراف لتشمل قطاع السياسة<sup>201</sup>.

يلعب الاستشراف دورا مهما في ترشيد صنع السياسة العامة حيث يقوم ب:

- توفير المعرفة لصناع السياسة فهو يوفر حقائق وارقام حول المستقبلات الممكنة التي لا يمكن توفيرها من دونهم ويمكن لصناع السياسة استخدامها في تصميم السياسة العامة.
- اضافة قيمة الى عملية صنع القرار السياسي والمساعدة في خلق طاقة للتغيير فالاستشراف يساعد صانعي السياسة في خلق سيناريوهات او تخطيطات لمستقبل افضل او ممكن مع اصحاب المصالح والمواطنين.
- مساعدة صناع السياسة العامة في عملية ادارة اجندة السياسة<sup>202</sup>.

- يمكن استخدام الدراسات المستقبلية من قبل صناع السياسة لوضع سرد للالزامات المتوقعة الحدوث، كما تساعد على تمييز المخاطر لذا يجب على صناع السياسة استخدام التفكير المستقبلي في صنع السياسات العامة لمحاولة توقع التغيير الحاصل ويتمكن صناع السياسة

<sup>201</sup> زعور نعيمة، "الاستشراف كآلية لترشيد صنع السياسات العامة في الجزائر"، مجلة المفكر، م.8، العدد2، ص69-70.

<sup>202</sup> المرجع نفسه، ص79-80.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

من خلال التحذيرات المبكرة من التفكير حول التغييرات الممكنة التي قد تؤثر على المنطقة التي تدور سياساتهم فيها ويمكنهم ايضا من البدء بتجربة الحلول الممكنة واختيار اضلها و البحث في الاسباب التي تؤدي للانتكاسات من اجل تفاديها.<sup>203</sup>

ختاما يمكن القول بان الاستشراف الية مهمة في يد صانعي السياسة لاعتباره يرسم خطط استباقية و رؤية مسبقة لما يمكن ان يحدث كما له وظيفة التنبيه والتحذير من وقوع المشاكل التي قد تواجه المجتمع مستقبلا فعند استخدام هذه الالية من طرف صانعي السياسة العامة حتما ستكون هذه السياسات رشيدة وفعالة تساهم في خلق تنمية لذا اصبح من الضروري:

- ايجاد اطر قانونية ملزمة لراي الخبراء والمختصين في الاستشراف بهدف تفعيله والاستفادة منه.

- الوعي بأهمية الاستشراف.

- ادخال موضوع الاستشراف ضمن الدراسات العليا.

- تدريب كفاءات مختصة في استشراف الواقع بالدولة.

### المطلب الثالث: سيناريوهات الاستثمار المحلي.

لقد تعددت اساليب الدراسات الاستشرافية وتنوعت، الا ان المقام لا يسمح لنا بذكرها جميعا وسنكتفي بذكر الاساليب التي تساعدنا في استشراف الاستثمار المحلي، اذ يطرح هذا الاخير وضع سيناريوهات تبين الافاق المستقبلية لهذا التوجه، وتنفرع الى ثلاث سيناريوهات اساسية محتملة.

<sup>203</sup> زعرور نعيمة، مرجع سابق، ص 80.

## الفصل الثاني: آليات دعم الجماعات المحلية للاستثمار المحلي

- يفترض السيناريو الاول التشاؤمي استمرارية وضع الاستثمار المحلي وتراجعها، بالتالي عدم تحقيق تنمية محلية بالنظر لكثافة العراقيل وانتكاسة الاوضاع الاقتصادية وتجميد كافة المشاريع لسيطرة البيروقراطية، وانتشار متغيرات الفساد الاداري كالرشوة والوساطة كما هو ملاحظ في الادارات المعنية بالاستثمار، والفساد في تطبيق القوانين وندرة مهارة المستثمرين، وكذا عدم وجود ضمانات كافية للتمويل مع غياب الارادة الحقيقية للمستثمرين، ما جعل الاقبال على الاستثمار ضعيفا ولا يستجيب للمتطلبات التنموية المرجوة.

- السيناريو الثاني: وهو السيناريو التفاؤلي ينطلق من الامكانيات المتاحة والآليات التي تستخدمها الادارة المحلية والتحفيزات والضمانات الممنوحة للمستثمرين لتفعيل الاستثمار المحلي ودعمه بكل السبل المتاحة، لیتجه شيئا فشيئا الى بر الأمان ويستعد عافيته من خلال الطرق المنتهجة، حيث تسعى لتوفير المزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية والنهوض بفكرة التنمية المحلية، وتقديم نوعا من السيطرة والتمكين المحلي. فالاستثمار عامة بمثابة قاطرة ستقود الاقتصاد الوطني وتحرك جميع القطاعات بالشكل الذي سيضمن تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

- السيناريو الثالث: فهو السيناريو التوافقي فهو يشير الى المضي قدما نحو تفعيل الاستثمار المحلي ودعمه مع استمرارية العراقيل والانتكاسات التي تواجهها، ويوضح هذا السيناريو عدة مؤشرات منها الانفتاح التدريجي والارادة الحقيقية بضرورة التوجه نحو تفعيل وتدعيم الاستثمار، وان كان بصورة بطيئة وبمراحل في الافاق البعيدة بوضع الخطط والبرامج المؤهلة لذلك، والاستفادة من الاستثمارات الاجنبية.

### خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار وسيلة استراتيجية لتنشيط الحركة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس انتهجت الجزائر عدة آليات وإنشاء هياكل وأجهزة تساهم في تطوير ودعم الاستثمارات بمختلف مهامها وكذلك اعتماد فكرة جذب الاستثمارات والتركيز على الدور المالي الذي يساهم بشكل كبير وفي توفير المناخ الاستثماري الملائم واستقطاب المستثمرين.

لكن بالرغم من هذه التحفيزات والآليات المعتمدة إلى أن نسبة الاستثمار المحلي لا ترقى إلى الأهداف المرجوة، وقد لاحظنا هذا من خلال الواقع لوجود عدة عراقيل، ما تطلب ذلك التوجه نحو تفعيل الاستشراف في العمليات الاستثمارية من أجل تصور رؤية مستقبلية ورسم خطط استباقية لتكون الهيئات المعنية على دراية بما سيحدث مستقبلا.

# الاستنتاجات

## نتائج وتوصيات

انطلاقا مما تم عرضه يتبين لنا أن الدولة الجزائرية أولت اهتماما كبيرا بمسألة تدعيم الاستثمار وإشراك الجماعات المحلية، لاعتبارها الشريك الأمثل للدولة من أجل النهوض بالعملية التنموية التي تشكل الهدف المنشود لها، حيث أصدرت جملة من القوانين التي تتعلق بترقية الإستثمار المحلي ومحاولة إيجاد الآليات التي من شأنها ان تجذب المستثمرين وتوفر مناخ ملائم داخل الإقليم، لكن وبالرغم من كل هذه الإجراءات والتحفيزات التي وضعتها الجزائر لتفعيل الإستثمار المحلي قصد تحقيق التنمية المحلية، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب وتبقى نتائجها متواضعة لا ترقى لتحقيق الثروة المحلية وفق ما هو مخطط له لوجود بعض التحديات التي تقف أمامها.

وبناء على هذه النتائج نقترح بعض التوصيات:

- توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في مجال الإستثمار.
- ترك المجال للإدارة المحلية تحديد السياسة الاستثمارية المناسبة لها بما يتلاءم والقدرات والامكانيات التي يتمتع بها كل إقليم.
- ضرورة إعادة الإعتبار لطرق وآليات الدعم من خلال التتبع الدقيق والمرافقة الميدانية للمستثمرين وكذا الجدوى من مشاريعهم.
- تدعيم الجماعات المحلية بهياكل إدارية وتقنية متخصصة بهدف تعزيز متابعة المستثمرين ومرافقتهم.
- ضرورة دراسة الجماعات المحلية ميدانيا، لان القوانين والأنظمة لا تكفي لوحدها وانما كيفية سير هذه الانظمة ومدى فعاليتها هو الاعم.
- تحسين مستوى الإداريين على مستوى الجماعات المحلية ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم، ومنح الأولوية في التوظيف لخريجي المدارس العليا والجامعات.
- فرض رقابة على ميزانية الجماعات المحلية.
- تسهيل الاجراءات الإدارية ومحاربة البيروقراطية وكل ما من شأنه عرقلة سير الجماعات المحلية.

- العمل على توفير مناخ استثماري ملائم يساعد على جلب الاستثمار وضرورة إصلاح الإدارة المكلفة بمنح الأوعية العقارية لتسهيل الإجراءات.



# قائمة المراجع

1- الوثائق الرسمية

- 1- المرسوم تنفيذي رقم 94 - 216 المؤرخ في 23 يوليو 1994, الذي يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد48, الصادر بتاريخ 27 يوليو 1994 . - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 94 - 215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 48, الصادر بتاريخ 27 جويلية 1994.
- 3- المرسوم تنفيذي رقم 94 - 216 المؤرخ في 23 يوليو 1994, الذي يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد48, الصادر بتاريخ 27 يوليو 1994.
- 4- الأمر رقم 40- 11 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، بتاريخ 23 يوليو 20 .
- المرسوم التنفيذي رقم 94-217 المؤرخ في 23 يوليو 1994، يحدد قواعد تنظيم مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد48, الصادر بتاريخ 27 يوليو 1994
- 5- المرسوم تنفيذي رقم 94 - 177 المؤرخ في 26 يوليو 1994 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 90 - 285 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 الذي يحدد قواعد تنظيم أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42, الصادر بتاريخ 29 يوليو 1994.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في سبتمبر 1995، يحدد صلاحيات مصالح التقنين والشؤون العامة والادارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد50 ، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1995.

- 7- القانون رقم 90-09، المؤرخ في 07/04/1999 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 12 يناير 2010 يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و ضبط العقار و تشكيلها و سيرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04 بتاريخ 17 يناير 2010.
- القانون 10-11، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، تاريخ 03 يونيو 2011.
- 9- القانون رقم 12\_07 المؤرخ في 29/02/2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 29 فبراير 2012، العدد 12.
- المرسوم الرئاسي رقم 17-311 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017، يتضمن التصديق على 10- الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة جمهورية طاجكستان حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 11 مارس 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 65.
- 11- المرسوم تنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 1 ديسمبر 2020، يحدد التنظيم الداخلي لمديرية التقنين و الشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 01، الصادر بتاريخ 02 جانفي 2021.
- 12- الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون الملكية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 44 المؤرخة في 26/07/2009، ص 21.
- 13- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، بتاريخ 03 غشت 2016.
- 14- القانون العضوي 05-12، المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 12 جانفي 2012، ص 21.

2- الكتب

- الكتب باللغة العربية

- 1- بوضياف عمار، شرح قانون البلدية، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012.
- 2- فريجة حسين ، القانون الإداري، دراسة مقارنة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 3- الزعبي خالد سمارة ، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1993.
- 4- الشحلي عبد الرزاق ، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة ، عمان دار المسيرة 2001.
- 5- الطماوي محمد سليمان، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 2007.
- 6- المبيضين صفوان و آخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية عمان، الأردن، 2011.
- 7- اندرسون جيمس، صنع السياسة العامة، (تر: عامر الكبيسي)، الطبعة السادسة ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2017.
- 8- برتان جيل ، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1985.
- 9- بعلي محمد الصغير، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013.
- 10- حيدر حردان طاهر ، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- 12- خلايلية محمد ، الإدارة المحلية، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 13- دريد كامل الشيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، ط ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 14- دريد محمد السامراتي ،الاستثمار الأجنبي -المعوقات والضمانات القانونية - ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2006..
- 15- عامر طارق، أساليب الدراسات المستقبلية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.
- 16- فوزي صلاح الدين، الإدارة المحلية في التشريع المصري ( نحو إدارة محلية ) ،القاهرة، دار النهضة، 1996.
- 17- قاسم جعفر أنس ، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ط2 ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1988.
- 18- قاسم نايت علوان ،إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق ،ط1، عمان ،الأردن ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009.
- 19- منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- 20- هوشيار معروف ، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003.

- الكتب باللغة الأجنبية

Bussery ,charois ,analyses et évaluation des projets  
d'investissements ,paris , 1999

Rachid Zouaimia , Le droit de la concurrence, Maison d'editoin .

Belkeis,Algerie,2012

2- المقالات من مجلات

- 1- احمد جاد لخير، "التنمية المحلية المقومات وسبل التحقيق"، مجلة التنمية والاقتصاد، م.4، ع.2013، 11.
- 2- تفرات يزيد ، صيد تونس، سليمة بن زعمة، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الاوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر، دراسة نظرية تحليلية، مجلة دفاتر بوادكس، م.8، ع.2019.
- 3- زمران كريم، "التنمية المذاعة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001\_2009"، أبحاث إقتصادية وإدارية، عدد 07، جوان 2010.
- 4 - قني سعديّة، "دور اجهزة دعم الاستثمار المركزية في تنظيم وتسيير العقار الصناعي على ضوء التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، ع. 08، ج1 ديسمبر 2017 ،
- 5 - لغواطي محمد، "حواجز وضمانات الاستثمار في التشريعات الوطنية و الإتفاقيات الدولية"، المجلة القانونية للبحوث القانونية والسياسية، م.1، ع.4.
- 6 - لوصيف عمار "الدراسات الاستشرافية مقارنة مفاهيمية"، مجلة العلوم الانسانية، مجلد ب، العدد 44، ديسمبر 2015.
- 7 - محادي رضوان، "سياسة الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع.2، ديسمبر 2017.
- 8 - محارب عبد العزيز قاسم، "نظام الادارة المحلية، مفهومه وأسس وأهدافه ومشكلاته وتطويره"، مجلة المال والتجارة العدد 568، اوت 2016.
- 9 - مروة مويسي، "السياسة المالية كاسلوب لجذب الاستثمار"، العدد الاول، 2017.

- 10 - مزياني فريدة، " دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة العدد السادس، 2009.
- 11 - موفق عبد القادر، "الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر"، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، ع02، ديسمبر 2012.
- 12 - ناجي عبد النور، "دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة(التجربة الجزائرية)"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
- 13 - هاملي عبد القادر ، سفيان بولعراس، "الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعوقات الواقع"، مجلة مجاميع المعرفة، م2. ، ع. 02.

#### 4- الرسائل والمذكرات الجامعية

- 1 - الطاهر عزيز محمد، أليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.
- 2 - قدرابي فاطمة الزهراء، ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري ،مذكرة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2016.
- 3 - اعبيد حياة، مناطق الظل وإشكالية تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم سياسية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020-2021.
- 4 - بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 5 - بلحمري سمية، بوشيخي عائشة، الموارد البشرية ومدى استفادتها من تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية ولاية الشلف- مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، سنة 2013/2014.

- 6- بن حدة باديس، الاتجاهات الحديثة لتطوير الادارة المحلية في الوطن العربي(دراسة مقارنة لنماذج مختارة)،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010،2011،ص31
- 7 - بوزيان قدور، دور الادارة المحلية في ترقية الاستثمار المحلي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور،الجلفة،2016-2017.
- 8 - جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012،
- 9 - حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية ،مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية .
- 10 - خوادجية سمية حنان، النظام القانوني للعقار الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2015.
- 11- شويح عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2011.
- 12 - صياد شهيناز،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -،مذكرة ماجستير،جامعة وهران،2012-2013.
- 13 - فيلالي خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية \_ دراسة حالة بلدية بوسعادة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 14 - قديد ياقوت، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مذكرة الماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،2011.
- 15 - لعشاش عز الدين، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة،2017.
- 16 - مسيف ايمان. مريم لعور، تنمية قدرات الجماعات المحلية:دراسة في متطلبات اللامركزية والتمويل، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2016 كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

- 17 - يخلف محسن، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
- 18-<sup>1</sup>غيلاني ريمة وسناء بريقة، دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013،

#### 4- مقابلة شخصية

- 1- مقابلة مع شويب، عز الدين، رئيس مصلحة الأرشيف بالأمانة العامة لولاية الشلف، اليات دعم الاستثمار المحلي، الشلف: 2022/03/06.

#### 5-المواقع الالكترونية

- 1- تقرير عن ولاية الشلف،  
<https://dcw-chlef.dz/index.php/wilaya/present-wilaya>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/05.
- 2- ولاية الشلف،  
[https://www.marefa.org/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%84%D9%81](https://www.marefa.org/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%84%D9%81)، تاريخ الاطلاع ( 2022/05/05 ).

- 3- المصدر الموقع الرسمي لولاية الشلف

<https://www.okbob.net/article-le-site-officiel-de-la-wilaya-de-chlef-orleansville-el-asnam-98407357.html>

## ملخص

في إطار سياسة الاصلاح الاقتصادي المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والتنمية، أصبح يعول كثيرا على تبني سياسة الاستثمار المحلي لاعتباره الركيزة الأساسية والمحرك القاعدي للدفع بعجلة التنمية المحلية بالاعتماد على الجماعات المحلية ولتحقيق هذه الغاية مُنحت لها صلاحيات للتدخل في هذا المجال وانتهجت العديد من الوسائل والاليات التي من شأنها ان تجلب الإستثمار داخل إقليمها وتخلق مناخ إستثماري ملائم لكن بالرغم من ذلك بقي مستوى الإستثمار ضعيفا لا يستجيب لمتطلبات التنمية المرجوة نظرا لعدة تحديات وانتكاسات وقفت معرقة لهذا الهدف.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار المحلي، الجماعات المحلية، التنمية المحلية.

## Résumé:

Dans le cadre de la politique de réforme économique adoptée par l'État algérien pour faire face aux problèmes économiques et de développement, il est devenu fortement dépendant de l'adoption de la politique intérieure d'investissement comme pilier principal et moteur de base pour faire progresser le développement local en s'appuyant sur les communautés locales et, à cette fin, a reçu le pouvoir d'intervenir dans ce domaine et a adopté de nombreux moyens et mécanismes qui amèneraient l'investissement sur son territoire et créeraient un climat d'investissement approprié, mais malgré cela, le niveau d'investissement est resté faible et n'a pas répondu aux exigences de développement souhaitées en raison des exigences de développement souhaitées. Pour plusieurs défis et revers, j'ai fait obstruction à cet objectif.

**Mots-clés:** Investissement local, communautés locales, développement local.